State of Palestine
Ministry of Local Government
Rafah Municipality

دولـة فلسطيـن
وزارة الحـكم المحـلي
بلدية رفـح

بلديـة رفـح
صـادر
2023 -07- 26
2023/1235

التاريخ 2023/07/23 م

قرار المجلس البلدي رقم (2023/146)

بخصوص الخطة الوطنية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد في فلسطين (2020-2022)

ناقش المجلس البلدي في جلسته العادية رقم (2023/26) بتاريخ 2023/07/19م تمديد العمل بالخطة الوطنية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد في فلسطين (2020–2022)، وبعد النقاش والمداولة أصدر المجلس البلدي قراره رقم (2023/146) الآتي نصه:

قرر المجلس البلدي تمديد العمل بالخطة الوطنية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد في فلسطين (2020–2022)، للعام 2023.

د. أحمد عودة الصوفي

رئيس بلدية رفح

نسخة لـ:

- مدراء الدوائر والوحدات
- مدير وحدة الرقابة الداخلية

مرفقات:

- الخطة الوطنية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد في فلسطين (2020–2022).

TEL : 2145075 - 2145023 - 2145242
Fax: 2145921
E-mail : rbaladya@murafah.ps
www.murafah.ps

التاريخ 2021/12/30 م

قرار المجلس البلدي رقم (2021/515)

بخصوص الخطة الوطنية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد في فلسطين (2020-2022)

ناقش المجلس البلدي في جلسته العادية رقم (2021/48) بتاريخ 2021/12/29 الخطة الوطنية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد في فلسطين (2020-2022)، وبعد النقاش والمداولة أصدر المجلس البلدي قراره رقم (2021/515) الآتي نصه:

قرر المجلس البلدي اعتماد الخطة الوطنية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد في فلسطين (2020-2022).

د. أحمد عودة الصوفي
رئيس بلدية رفح

بلدية رفح
صادر
2021-12-30
2021/1548

نسخة لـ:

- مدراء الدوائر والوحدات
- مدير وحدة الرقابة الداخلية

مرفقات:

- الخطة الوطنية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد في فلسطين (2020-2022).

دولة فلسطين

الإستراتيجية الوطنيّة عبر القطاعية
لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد

2022-2020

The State of Palestine

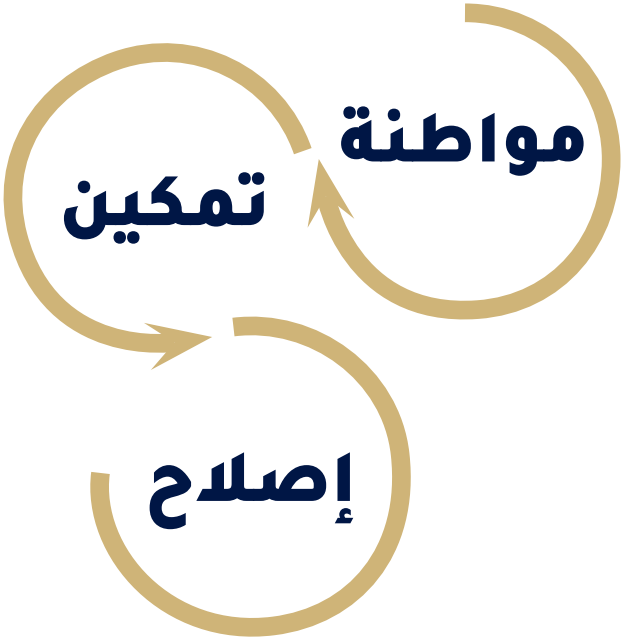
The National Cross-Sectoral Strategy
for Integrity and Anti- Corruption

2020-2022

دولة فلسطين

الإستراتيجية الوطنيّة عبر القطاعية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد

2022-2020



محتويات

القسم الأول المنهجية عمل توافقيّ لتحديد أولويات العمل وتأطير الجهود الرامية لتعزيز منظومة النزاهة ومكافحة الفساد 5

1.1. مقدمة. 5

1.2. إعداد الإستراتيجية بالنهج التشاركيّ الفعّال 7

1.3. محتويات تقرير الإستراتيجية. 9

القسم الثاني، نبذة: الحدود والمفاهيم المرتبطة بمنظومة النزاهة ومكافحة الفساد 11

2.1. السياق العام للمجتمع الفلسطيني 11

2.2. القضاء على الفساد ضرورة لتحقيق التنمية والرفاه 16

2.3. المرتكزات الأساسية لمكافحة الفساد 18

القسم الثالث، تحليل الوضع، والاستفادة من تجارب ومقدرات الجميع للتصدي للعوائق والقضايا 23

3.1. إنجازات وتجارب وطنية في تعزيز منظومة النزاهة ومكافحة الفساد 23

3.2. العوامل الممكنة للجهود الوطنيّة الرامية لتعزيز منظومة النزاهة ومكافحة الفساد 25

3.3. العوامل المعيقة للجهود الوطنيّة الرامية لتعزيز منظومة النزاهة ومكافحة الفساد 29

3.4. القضايا الأساسية ذات العلاقة في منظومة النزاهة ومكافحة الفساد 31

3.5. الأطراف ذات العلاقة للعب دور أساسي في تحقيق الإستراتيجية الوطنيّة عبر القطاعية لتعزيز منظومة النزاهة ومحاربة الفساد 37

القسم الرابع، التطلعات والاتجاه العام لجهود تعزيز منظومة النزاهة ومكافحة الفساد 46

4.1. الرؤية، إطار تشاركيّ فعال يوحد جهود جميع الأطراف 46

4.2. نهجنا، مسارات التغيير والسياسات الناظمة إطار عام للنتائج والتدخلات عبر القطاعية 47

4.3. النتائج عبر القطاعية للمحور الاستراتيجي الأول، التدابير الوقاية 50

4.4. النتائج عبر القطاعية للمحور الاستراتيجي الثاني، المشاركة المجتمعيّة 54

4.4. النتائج عبر القطاعية للمحور الاستراتيجي الثالث، إنفاذ القانون 58
4.5. النتائج عبر القطاعية للمحور الاستراتيجي الرابع: التعاون الدوليّ 61
الهدف الاستراتيجي، تعزيز التعاون الإقليمي والدوليّ في مجالات مكافحة الفساد 61
القسم الخامس، تدابير تنفيذ الإستراتيجية الوطنيّة لمكافحة الفساد 64
5.1. سياسات عامة لتنفيذ الإستراتيجية 64
5.2. سياسات عامة للمتابعة والتقييم والمساءلة والتعلم 67
5.3. مؤشرات قياس النتائج أساس للمتابعة والتقييم والمساءلة والتعلم 70

القسم الأول

المنهجية عمل توافقيّ لتحديد أولويات العمل وتأطير الجهود الرامية لتعزيز منظومة النزاهة ومكافحة الفساد

1.1. مقدمة.

الفساد آفة الدول ووجع الشعوب هذا المرض الخبيث الذي أصاب بنية المجتمعات وعصف بها على مرِّ العصور فبعد أن تنامى أثره واستفحل تنبهت الدول إلى خطورته وإلى آثاره ألمدمرة انطلقت الدول في جهود جماعية في البحث عن حلول له، وهي تعي منذ البداية أن لا حلاً جذرياً يمكن أن يقدَّم لعلاج هذا المرض، غير أنها أدركت أن الوقوف موقف المراقب دون تدخلات حقيقية فاعلة سيسهم في تقويته، ليُجهِزَ على مقدَّرات تلك الدول على اختلاف مستوياتها وتصنيفاتها مستنزفاً بذلك مقدراتها ومواردها، ومخلِّفاً الفقر والبطالة كنتائج حتمية لا مفرّ منها.

يُعد الفساد المصدر الرئيس لإخفاق جهود التنمية وتكريس الفقر. ففي ظل وجوده تضاءلت قدرة الدولة على تحقيق أهدافها التنموية ذات الصلة برفاهية المواطن وبتأمين المساواة وتحقيق العدالة وبناء دولة القانون، إذ يلتهم الفساد القسمَ الأعظم من الموارد المخصصة لتمويل برامج التنمية في الدولة، ويقوض ثقة المواطنين بجهود الحكومة وسعيها لتحسين مستويات المعيشة ودفع عجلة التنمية للأمام، ويعيق المنافسة الشريفة والعادلة.

إدراكاً منها لأبعاد و آثار الفساد تنادت الدول من خلال تجمعها الدوليّ "الأمم المتحدة" لبحث الموضوع، لتنتهي بإقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة لاتفاقية لمكافحة الفساد في العام 2003، والتي دخلت حيز التنفيذ في العام 2005، لتكون بذلك أول صكوك للمجتمع الدوليّ موجّه لمكافحة الفساد.

فلسطين بدورها ومواكبةً للتوجهات الدوليّة وانسجاماً معها أَنشأت هيئة مكافحة الفساد في العام 2010، وبعد قبولها كعضو مراقب في الأمم المتحدة، استطاعت الانضمام للاتفاقية الدوليّة لمكافحة الفساد في العام 2014، وأصبحت عضواً كاملاً في هذه الاتفاقية، ما شكَّل انطلاقة جديدة للهيئة بحكم الوضع الدوليّ الجديد.

إن محاربة الفساد والسيطرة عليه أظهرت الحاجة إلى وضع وتطبيق سياسات وإجراءات فاعلة لمكافحته وللوقاية منه من خلال رفع الوعي المجتمعيّ بمخاطره، وملاحقة مرتكبيه ومحاسبتهم، ففي العام 2012 أطلقت أطراف تنفيذ الإستراتيجية -وعلى رأسها هيئة مكافحة الفساد- إستراتيجية وطنيةً لمكافحة الفساد، للأعوام الثلاثة التالية، وهي الإستراتيجية الأولى منذ تشكيل السلطة الوطنيّة الفلسطينية في العام 1994، وأثناء تنفيذها برزت مجموعة من الاحتياجات التي عالجتها الإستراتيجية الثانية للفترة 2018-2015.

لقد بيَّن تقرير تقييم تنفيذ الإستراتيجية 2018-2015 الجهود الكبيرة التي بُذلت من أجل السعي لإشراك أكبر عدد ممكن من المؤسسات المعنية بجهود مكافحة الفساد والوقاية منه، من خلال تنفيذ رزمة من التدخلات التي من شأنها رفع قيمة فلسطين على خارطة الشفافية الدوليّة، وقد نجحت الكثير من هذه الجهود وما زال العملُ جارياً لتحقيق الرؤية الفلسطينية بوجود مجتمع فلسطينيّ خالٍ من الفساد، رغم استمرار الاحتلال الإسرائيلي وما يمثله من تكريس للفصل بين الضفة الغربية وقطاع غزة، واستمراره بتهويد القدس وإحكام لقبضته الاحتلالية عليها.

تسعى هيئة مكافحة الفساد بحكم الدور المنوط بها بموجب قانون مكافحة الفساد رقم(1) لسنة 2005 وتعديلاته، المتمثل في **رسم السياسة العامة لمكافحة الفساد بالتعاون مع الجهات ذات العلاقة ووضع الخطط والبرامج اللازمة لتنفيذها**، وتسعى إلى القيام بمهمتها بكفاءة وفاعلية لتحقيق رؤية وطنية يؤمن بها ويشترك في تنفيذها جميع المؤسسات الرسمية ومؤسسات القطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدنيّ الفلسطينية، **وتتوقع الهيئة من عملية التخطيط الاستراتيجي عبر القطاعي أن تساهم في تحقيق مجموعة من الغايات منها:**

- ترسيخ وإشاعة شعار "بأن **تعزيز منظومة النزاهة أمر يخص الجميع وهو الأساس لاجتثاث الفساد من المجتمع الفلسطيني**" من خلال اعتماد الإستراتيجية الوطنيّة عبر القطاعية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد 2020-2022 **إطاراً مرجعياً موجهاً ومحفزاً لجميع** المؤسسات التي تدير شأناً عاماً، تحشد لأجله مواردها وتوجه لتحقيق النتائج المرجوة.

- **المساهمة في الإيفاء بالالتزامات التي تتبناها الإرادة السياسية العليا** فيما يخص عدم التسامح مع الفاسدين، لاسيما توجيهات رئيس دولة فلسطين، وأجندة السياسات الوطنيّة "المواطن أولاً" وأيضاً الإيفاء بالاتفاقيات الدوليّة وأهداف التنمية المستدامة ذات العلاقة.
- اعتماد الإستراتيجية إطاراً لمساءلة **جميع المؤسسات المعنية** في تعزيز منظومة النزاهة ومكافحة الفساد بما في ذلك الهيئة والمؤسسة الرقابية ومؤسسات إنفاذ القانون ومؤسسات المجتمع المدني ومؤسسات القطاع الخاص، وأن تتم المساءلة بناء على مؤشرات ومعايير متوافق عليها بين الشركاء.
- حشد وتجنيد مواقف داعمة من الدول العربية الشقيقة والمجتمع الدوليّ وتوفير المساندة الفنية والمالية اللازمة لتحقيق النتائج المرجوة.
- تأطير وتوحيد جهود مكافحة الفساد وتعزيز النزاهة بما يحقق التركيز ويبتعد عن التشتت والتكرار في التدخلات ذات العلاقة، من خلال التوافق على رزمة التدخلات ذات الأولوية وتحديد المسؤولية.

1.2. إعداد الإستراتيجية بالنهج التشاركيّ الفعّال

اعتمدت عملية التخطيط الاستراتيجي عبر القطاعي على سلسلة من الأنشطة، أتاحت الفرصة من خلالها لجميع الشركاء، من القطاع العام والخاص، والمجتمع المدني والمؤسسات الدوليّة، للمشاركة في تحليل الوضع وتحديد الأولويات في القطاعات المختلفة عبر آليات الحوار وتبادل الأفكار والمواقف والتوافق، بما يخدم الرؤية المشتركة للجميع "القضاء على الفساد".

أسندت مهمة الإشراف على عملية التخطيط الاستراتيجي إلى الإدارة العامة للتخطيط والسياسات في الهيئة، والتي بدورها جنّدت المصادر البشرية من داخل الهيئة ومن خارجها للإشراف على رزمة الأنشطة التشاورية حول تحديد الأولويات وإعداد مسوَّدة الإستراتيجية لبدء المشاورات مع جميع الأطراف، وقد ساندتها في ذلك لجنة خاصة للإشراف على إعداد الإستراتيجية والتي **عملت على تنفيذ الأنشطة التالية:**

1. بدأت عملية التخطيط الاستراتيجي من خلال المراجعة الشاملة

لمجموعة من الوثائق والتقارير المرجعية أو ذات العلاقة منها قانون مكافحة الفساد وأجندة السياسات الوطنيّة «المواطن أولاً»، والاتفاقية الأممية لمكافحة الفساد والإحصائيات المتوفرة لهيئة مكافحة الفساد من واقع سجلاتها المعتمدة والتقارير والدراسات المُعَدَّة من قبل مؤسسات رسمية ومجتمع مدني متخصصة وخاصة الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، إضافة إلى ذلك تمت مراجعة وثائق ودراسات وتقارير من جهات دوليّة، كما وعملت اللجنة المشرفة على إعداد الإستراتيجية الوطنيّة عبر القطاعية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد على مراجعة عدد من استراتيجيات مكافحة الفساد لبعض الدول العربية والأجنبية للاستنارة بأفضل المنهجيات التشاركية لإعداد الاستراتيجيات.

من الوثائق المرجعية التي تم الاستناد إليها في تحليل الوضع تقارير التقييم الدورية للاستراتيجيات السابقة وتقارير التقييم الذاتي للاتفاقية الدوليّة لمكافحة الفساد وتقرير دولة فلسطين لمدى التزامها بتحقيق الهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة 2030

2. عقد لقاءات معمقة مع مجموعات نسوية وشبابية وإعلامية ومؤسسات رسمية وأهلية معنية في تعزيز منظومة المساءلة ومحاربة الفساد من أجل التعرف على أولويات العمل في القطاعات والمحاور المختلفة، سواءٌ على المستوى الوطنيّ، أو على مستوى القطاع، أو الفئة التي يمثلونها.
3. عقد ورشة عمل أولية تشاورية لنقاش أولويات العمل، والإعلان عن بدء المشاورات للاتفاق على أولويات العمل بمشاركة 210 مشاركين يمثلون 100 مؤسسة رسمية وأهلية وخاصة نتج عنها تشكيل فرق عمل في محاور الإستراتيجية الأربعة، وتحديد لقائمة الأولويات الوطنيّة في مجال تعزيز النزاهة ومكافحة الفساد.
4. متابعة عقد اجتماعات لفرق العمل الأربعة في المحاور المتفق عليها (محور الوقاية، ومحور المشاركة المجتمعيّة، ومحور إنفاذ القانون، ومحور التعاون الدوليّ) من قبل خبراء وطنيين متخصصين لمساندة الفِرق في تحديد النتائج والتدخلات في كل محور.
5. إعداد المسودة الأولى من تقرير الإستراتيجية الوطنيّة عبر القطاعية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد 2020 – 2022، والتي تضمنت بالإضافة إلى تحليل الواقع الأهداف والنتائج عبر القطاعية والتدخلات المطلوبة

في كل محور لتكون إطاراً للمشاورات الموسعة مع جميع الشركاء الوطنيين والدوليّين.

6. مشاورات مع الشركاء حول محاور الإستراتيجية الأربعة منها ورشة عمل إقليمية عقدت في عمان في الفترة ما بين 19-21/10/2019 بتعاونٍ ما بين هيئة مكافحة الفساد وUNDP شارك فيها خبراءُ دوليون ووطنيون متخصصون إلى جانب ممثلين عن القطاع الأهلي من فلسطين والأردن انتهت إلى توصيات وملاحظات مهمة أُدرجت بالإستراتيجية.

7. بتاريخ 28/11/2019 **تم تنظيم ورشة عمل وطنية** ختامية لغايات اعتماد «الإستراتيجية الوطنيّة عبر القطاعية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد 2020-2022» بحضور الشركاء كافة من مختلف القطاعات الممثلة للمجتمع الفلسطيني «قطاع عام، وقطاع خاص، ومؤسسات أهلية» تم خلالها عرض كامل للإستراتيجية وأخضعت جوانبها كافة للنقاش والمداولات من قبل الحضور.

8. على ضوء ما رشح وانبثق من توصيات وملاحظات من الورشة الوطنيّة وتأكيدات الحضور على شموليتها ومحتواها الذي يعبر عن الجميع تم إعداد وإخراج الإستراتيجية عبر القطاعية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد 2020-2022 بشكلها الحالي النهائي.

1.3. محتويات تقرير الإستراتيجية.

يشمل تقرير الإستراتيجية بالإضافة إلى **القسم الأول** المنهجية والذي عرضنا من خلاله أهداف عملية التخطيط الاستراتيجي عبر القطاعي وأنشطة إعداد الإستراتيجية، أربعةَ أقسام أخرى، ويعرض **القسم الثاني** من التقرير «نبذة» تقديم حول السياق الاجتماعي والاقتصادي والسياسي الفلسطيني الذي يتناول الوضع الديموغرافي للمجتمع الفلسطيني، ومؤشرات الفقر والعمل والصحة والتعليم، بالإضافة إلى مكونات الحكم والسياسة، وعرض لمبررات وأهداف محاربة الفساد من منظور تنموي واقتصادي، إلى جانب تقديم وصف للمرجعيات الأساسية لعملية التخطيط عبر القطاعي «اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، ووثيقة أهداف التنمية المستدامة 2030 وأجندة السياسات الوطنيّة 2022 وقانون مكافحة الفساد رقم 1 لسنة 2005 وتعديلاته».

بينما يعرض **القسم الثالث** من الإستراتيجية تحليلا للوضع الخاص بمنظومة النزاهة ومكافحة الفساد، ويسرد أهمَّ العوامل التي شكلت عوامل جذب وتلك التي شكلت عوامل دفع للجهود الوطنيّة الرامية لبناء منظومة النزاهة الإستراتيجية ساد إلى جانب بيان الأسباب الرئيسية التي تساهم في إضعاف منظومة النزاهة وتساهم في انتشار الفساد في المجتمع الفلسطيني، وفي نهاية القسم تمت تسميةُ أهم الأطراف ذات العلاقة بتنفيذ الإستراتيجية عبر القطاعية وتوضيح للدور المأمول منها في تنفيذ الإستراتيجية، إلى جانب ذكر وبيان أهم الإنجازات التي قامت بها المؤسسات الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني ذات العلاقة.

ويعرض **القسم الرابع من الإستراتيجية** التطلعات والاتجاه العام والطموح الذي نسعى للوصول إليه على المدى البعيد «الرؤية الوطنيّة»، ووصف للتغيير المنشود والعمل المطلوب من قبل جميع الأطراف المعنية في تنفيذ الإستراتيجية.

ومن خلال القسم الخامس والأخير بهذه الإستراتيجية سيتم التطرق لعرض تدابير التنفيذ وسياسات المتابعة والتقييم ومؤشرات قياس الأداء.

القسم الثاني

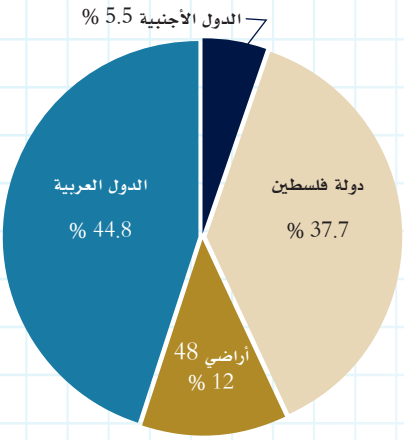
نبذة: الحدود والمفاهيم المرتبطة بمنظومة النزاهة ومكافحة الفساد

2.1. السياق العام للمجتمع الفلسطيني

فلسطين جزء من الوطن العربي الكبير، والشعب العربي الفلسطيني جزء من الأمة العربية، ونظام الحكم في فلسطين ديمقراطي نيابي يعتمد على التعددية السياسية والحزبية، وينتخب فيه رئيس السلطة الوطنيّة انتخاباً مباشراً من قبل الشعب، وتكون الحكومة مسؤولة أمام الرئيس والمجلس التشريعي الفلسطيني، وذلك وفقاً لمبدأ سيادة القانون أساس الحكم في فلسطين والذي تخضع فيه جميع السلطات والأجهزة والهيئات والمؤسسات والأشخاص للقانون دون أي تمييز بينهم بسبب العرق أو الجنس أو اللون أو الدين أو الرأي السياسي أو الإعاقة.

يبلغ عدد الفلسطينيين حوالي- 13.050.268 نسمة منهم حوالي- 4.915.349 مقيما في دولة فلسطين (2.953.943 في المحافظات الشمالية وحوالي- 1.961.406 في المحافظات الجنوبية)، ويوصف المجتمع الفلسطيني بشكل عام بأنه مجتمع فتيّ حيث شكلت نسبة عدد مواطني الدولة ممّن هم دون سن الخامسة عشرة وفق إحصائيات جهاز

توزيع الفلسطينيين حسب مكان سكنهم





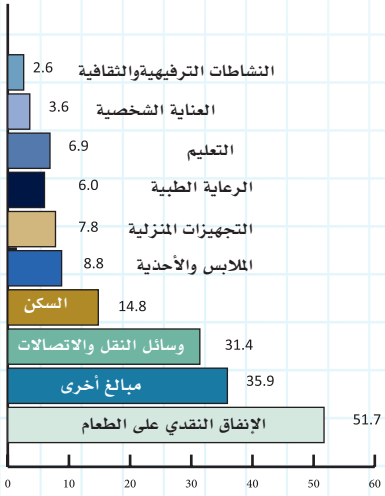
الإحصاء المركزي نهاية العام 2018 حوالي- 38.5 %، أما نسبة الشباب (من عمر 29-18 عاماً) في فلسطين فقد بلغت نحو 23% أي ما مجموعه 1.13 مليون شاب وشابة، وبلغت نسبة الأسر الفلسطينية التي يرأسها الشباب حوالي- 15%، بينما بلغ متوسط حجم الأسرة 5.1 فرداً (4.8 في الضفة، و5.6 في غزة)، وبلغ متوسط العمر حوالي- 72.7 سنة للرجال و75 سنة للنساء، وتشير الإحصائيات إلى تنامي دور النساء في إعالة أسرهن حيث بلغت نسبة الأسر التي تعيلها النساء في المجتمع الفلسطيني لعام 2017 حوالي- 10.0%، حيث بلغت هذه النسبة في الضفة الغربية 10.4% مقارنة 9.4% في قطاع غزة للعام 2017.

بلغ الناتج المحلي الإجمالي للعام 2017 (بالأسعار الثابتة) حوالي 13.686.4 مليون دولار منها 10.715.9 مليون في المحافظات الشمالية، و2.970.4 مليون في المحافظات الجنوبية، وكان نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (بالدولار الأمريكي) لذات العام (بالأسعار الثابتة) 3.072.4 $ (4.154.2 $ في المحافظات الشمالية و 1.582.2 $ في المحافظات الجنوبية)، وبلغت قيمة إجمالي الدين العام على فلسطين نهاية عام 2018 حوالي 2.370 مليون دولار أمريكي وهذا يشكل حوالي 16% من الناتج المحلي الإجمالي لعام 2018، وبلغت قيمة إجمالي الودائع لدى القطاع المصرفي خلال عام 2018 حوالي 12.227 مليون دولار أمريكي. وتُشكل ودائع الأشخاص المقيمين في فلسطين حوالي 71% من إجمالي الودائع.

بلغت قيمة النفقات الجارية والرأسمالية للحكومة 4.643.5 مليون دولار أمريكي منها 4.370.1 مليون دولار نفقات جارية و273.4 مليون دولار نفقات رأسمالية، بينما بلغ إجمالي نفقات الحكومة المركزية 4.190.1 مليون دولار حوالي 46.6% تعويضات العاملين والمنافع الاجتماعية والتي بلغت نسبتها 25.7% واستخدام السلع والخدمات 19.8% والباقي أُنفقت على بنود أخرى، أما الحكم المحلي والممثل في البلديات والمجالس القروية ولجان المشاريع فقد بلغت قيمة نفقاته حوالي 458.2 مليون دولار خلال العام 2018، بينما بلغت قيمة الإيرادات الحكومية 4.453.2 مليون دولار أمريكي لعام 2018 (90.8) إيرادات الحكومة المركزية، و9.2 (إيرادات الحكم المحلي)، كما بلغت نسبة المنح والمساعدات الخارجية 15% من إجمالي الإيرادات الحكومية.

بلغ متوسط الإنفاق النقدي الشهري للأسرة في العام 2017 حوالي 934.9 دينار أردني (1.143.6 ضفة، 556 غزة)، حيث بلغت نسبة الإنفاق على الطعام 30% ونسبة الإنفاق النقدي على غير الطعام 55%، ونسبة الإنفاق النقدي على التحويلات النقدية المدفوعة وضرائب ونفقات غير استهلاكية 15%، كما بلغت نسب الفقر بين الأفراد وفقا لأنماط الاستهلاك الشهري للأسر في فلسطين لعام 2017، 29.2% (14.9% ضفة، 53% غزة) بينما بلغت نسبة الفقر المدقع 16.8% (5.8% ضفة و33.8% غزة)

متوسط إنفاق الفرد الشهري بالدينار الأردني في فلسطين



أشارت 31.1% من الأسر أو أحد أفرادها في فلسطين أنها تلقت مساعدات خلال العام 2018، وذلك بواقع 9.7% من أسر الضفة الغربية، و68.6% من أسر قطاع غزة، حيث أشارت الأسر إلى أن 38.4% من المساعدات التي تلقتها الأسر في فلسطين خلال العام 2018 هي مساعدات غذائية، تليها المساعدات النقدية بواقع (26.2%). وأشارت الأسر أيضاً إلى أنّ 35.0% من المساعدات التي تلقتها كان مصدرها وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأنروا)، فيما احتلت وزارة التنمية الاجتماعية المصدر الثاني للمساعدات، بنسبة 24.5%.

بلغت معدلات معرفة القراءة والكتابة بين الرجال (15 سنة فأكثر) للعام 2017 حوالي 98.3 بينما بلغت عند النساء لنفس السنة 95%، وبلغت نسبة الفلسطينيين الذين أنهوا المرحلة الثانوية 23.4% ونسبة الفلسطينيين الذين حصلوا على شهادة البكالوريوس فأعلى 17.3%، كما بلغ عدد المعلمين والمعلمات في الحكومة للعام الدراسي 2017-2018 حوالي 39026 معلماً ومعلمة منهم 58.1% معلمات،

كما بلغ عدد الطلبة الملتحقين بالجامعات والمعاهد والكليات لنفس العام 211.3 ألف طالب وطالبة.

بيّنت نتائج مسح القوى العاملة 2018 بأن نسبة القوى العاملة المشاركة في فلسطين للأفراد 15 سنة فأكثر في العام 2018 قد بلغت 46.4 %، وقد أشارت النتائج إلى أن نسبة مشاركة الذكور في القوى العاملة من مجموع الذكور ضمن سن العمل قد بلغت 71.5%، بينما بلغت نسبة مشاركة الإناث في القوى العاملة 20.7% ، كما أشارت النتائج إلى أن نسبة القوى العاملة المشاركة على مستوى المنطقة عام 2018؛ فقد بينت النتائج أن نسبة القوى العاملة المشاركة في الضفة الغربية قد بلغت 46.1 % من مجموع الأفراد الذين بلغوا عمر 15 سنة فأكثر بواقع 73.7 % للذكور مقابل 17.6% للإناث بينما بلغت نسبة القوى العاملة المشاركة في قطاع غزة 46.9 % بواقع 67.8% للذكور مقابل 25.7% للإناث بينما بلغ معدل البطالة للأفراد الذين بلغوا عمر 15 سنة فأكثر في فلسطين 30.8% ، (25.0% للذكور، 51.2% للإناث).

بلغت نسبة الأفراد المؤمن عليهم صحياً في فلسطين في العام 2017 حوالي 79% كما أشارت الإحصائيات أيضاً إلى أن 6% من السكان لديهم صعوبة واحدة على الأقل مع ارتفاع ملحوظ في نسبة صعوبة الحركة (3%)، وبلغت نسبة الأُسر الفلسطينية التي تمتلك خط هاتف نقال على الأقل 96%، وأن نسبة الأفراد الذين بلغوا عمر 18 سنة فأكثر يمتلكون هاتفا خلويّا أو هاتفا ذكيا بلغت 89%، وأن 65% من الأسر الفلسطينية لديها خط نفاذ للإنترنت في المنزل، في حين بلغت نسبة الأفراد الذين بلغوا عمر 18 سنة فأكثر الذين استخدموا الانترنت من أي مكان في فلسطين 64% بواقع 69% في الضفة و57% في غزة.

يبلغ عدد الوحدات الإدارية في فلسطين (المحافظات) 16 محافظة، منها 11 في الضفة (القدس، بيت لحم، الخليل، رام الله والبيرة، نابلس، سلفيت، قلقيلية، طولكرم، جنين ،أريحا والأغوار، وطوباس) و5 في قطاع غزة (شمال غزة، غزة، الوسطى، خان يونس، ورفح)، كما بلغ عدد الهيئات المحلية في العام 2015 حوالي 407 هيئة محلية .

بلغ عدد المستعمرات الإسرائيلية في الضفة الغربية في نهاية العام 2017، 150 مستعمرة. وتشير التقديرات إلى أن عدد المستعمرين قد بلغ 653,621 مستعمراً، معظمهم يسكنون محافظة القدس بواقع 306,529

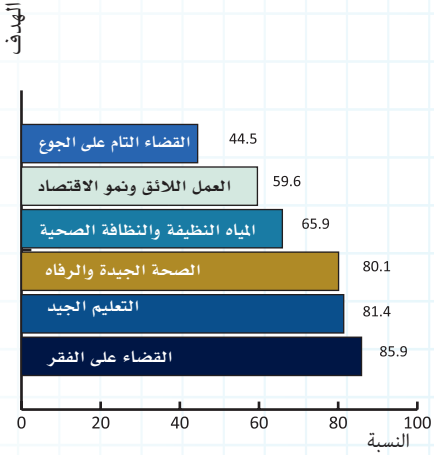
ما زالت إسرائيل تستعمر الضفة الغربية وتحاصر قطاع غزة وتعزل مدينة القدس عن الضفة الغربية، وما زالت سياساتها في مصادرة الأراضي وتوسعة الاستيطان والسيطرة على الحدود والموارد الطبيعية وخاصة المياه والمناطق المسماة (جـ) والبحر مستمرة، إلى جانب تحكمها في إيرادات الجمارك والمقاصة وتوريد المياه والطاقة للسكان في الضفة وقطاع غزة.

إن استمرار سياسات إسرائيل الاحتلالية وتوسعاتها الاستعمارية المتنامية، ألقى بظلاله على واقع مؤسسات الدولة الفلسطينية، مسبِّباً لها الضعف والتراجع في الأداء العام. وتجلت تلك السياسات في ما قامت به من أعمال قرصنة ومصادرة لأموال الدولة الفلسطينية المتأتية من المقاصة ما كان له أثرٌ سلبيٌّ مباشرٌ على قدرة مؤسسات الدولة الفلسطينية على القيام بمهامها على كل الأصعدة وكل المجالات، لاسيما تلك المتعلقة بتقديم الخدمات للمواطنين، في ظل عدم تمكنها من دفع كامل رواتب العاملين في مؤسساتها المعهود لهم بتقديم تلك الخدمات وفي مقدمتها الصحة والتعليم.

وفي هذا السياق، فإن المواقف الأمريكية المنحازة بالمطلق للسياسات والأطماع الإسرائيلية الآخذة في التوسع، من خلال مصادرة الأراضي والاستيطان فيها، وموقف الإدارة الأمريكية القاضي بنقل السفارة الأمريكية إلى القدس في انتهاك صارخ لكل المبادئ والقرارات والمواثيق الدوليّة وقراراتها الأخرى التي اتخذت بوقف المساعدات للفلسطينيين، وغيرها من المواقف والقرارات المنحازة، جميعها شكلت عواملَ أثرت سلباً على مؤسسات الدولة بإضعافها وتشتيت مبادراتها الهادفة للإصلاح والوصول إلى منظومة وطنية تعزز النزاهة وتكافح الفساد.

تصدر الهدف الأول من أهداف التنمية المستدامة 2030 بالقضاء على الفقر المرتبة الأولى، من حيث الأولوية عند الأفراد في فلسطين (18 سنة فأكثر) في ترتيب الأولويات الست الأولى لأهداف التنمية المستدامة 2030 بنسبة 86% من الأفراد، كما احتل التعليم الجيد المرتبة الثانية بنسبة 81% من الأفراد، أما المرتبة

الثالثة فكانت للهدف المتعلق بالصحة الجيدة والرفاه حيث إن 80% من الأفراد (18 سنة فأكثر) في فلسطين اعتبروا الصحة أولوية.



تُوكَل مهام ومسؤوليات الإشراف وإدارة وتنظيم مجمل قضايا وشؤون الفلسطينيين الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والمدنية إلى مجموعة من الوزارات والمؤسسات الحكومية الرسمية ومؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية والشركات المساهمة العامة ومؤسسات أخرى غير حكومية إلى جانب منظمات المجتمع المدني ووكالة الغوث لتشغيل اللاجئين والنقابات، وتباشر مجموعة من المؤسسات الرقابية وفي مقدمتها مؤسسة الرئاسة الفلسطينية والمجلس التشريعي والجهاز القضائي وديوان الرقابة الإدارية والمالية أعمالها على المؤسسات التي تدير الشأن العام وذلك من خلال سلسلة من أدوات الرقابة والمساءلة.

2. 2. القضاء على الفساد ضرورة لتحقيق التنمية والرفاه

«إن الفساد وباء غادِر يترتب عليه نطاق واسع من الآثار الضارة في المجتمعات، فهو يقوّض الديمقراطية وسيادة القانون، ويؤدي إلى ارتكاب انتهاكات حقوق الإنسان وتشويه الأسواق وتدهور نوعية الحياة، ويتيح شيوع الجريمة المنظمة وغير ذلك من التهديدات لازدهار الأمن البشري، وتوجد هذه الظاهرة الخبيثة في جميع البلدان-كبيرها وصغيرها، غنيّها وفقيرها- إلا إن آثارها في العالم النامي أكثر ما تكون تدميراً، ويضرّ الفساد بالفقراء بصورة غير متناسبة بتحويل الأموال المعدة للتنمية وتقويض قدرة الحكومة على تقديم الخدمات الأساسية، ويؤدي إلى التحيز والظلم ويثبط الاستثمار الأجنبي والمعونة الأجنبية، والفساد عنصر رئيسي في تدهور الأداء الاقتصادي وعقبة كبرى في طريق التنمية وتخفيف الفقر»

«.....إذا كان الفساد منتشراً لا يمكن أن تبنيَ مصنعاً أو معملاً أو تجارة وبالنتيجة لا تستطيع أن تمارس عملك، فقررنا أن يكون هناك محاربة للفساد»...رئيس دولة فلسطين، 8 كانون الأول 2018.

الفساد مشكلة عالمية متشابكة الأسباب والجذور، تهدد تحقيق جميع أهداف التنمية المستدامة لاسيما القضاء على الفقر، والجوع، والرقي في تقديم خدمات الصحة، والتعليم، والطاقة، والمياه النظيفة، وتوفير السكن الملائم، وحماية البيئة، وتحقيق العدالة بين الجنسين، وحماية جميع الفئات المستضعفة، ولأجل ذلك تداعت الدولة لإعداد وإقرار الاتفاقية الأممية لمكافحة الفساد والتي تعتبر الصك الدولي الوحيد في هذا الشأن، إدراكاً منها لما يترتب على تنامي آفة الفساد من آثار وانعكاسات تتجلى في:

- إضعاف موارد الدولة بشكل يؤثر على نوعية الخدمات المقدمة للمواطنين، وتعريض الدولة إلى المديونية والتقصير في القيام بمهامها لاسيما مهمة أمن المواطنين والحفاظ على كرامتهم وممتلكاتهم، كما ويضعف مساهمة الدولة في تحقيق مجمل أهداف التنمية المستدامة.
- انتشار القيم السلبية في المجتمع التي تضعف تماسكه الاجتماعي وتهدد منظومته الأخلاقية التي بناها للحفاظ على إنسانيته وعلى دولته.
- انتشار الجريمة لاسيما المنظمة منها، والجرائم الاقتصادية الأخرى وفي

يعتبر فساداً لغايات تطبيق هذا القانون:

1. الرشوة المنصوص عليها في قوانين العقوبات السارية.
2. الاختلاس المنصوص عليه في قوانين العقوبات السارية.
3. التزوير والتزييف المنصوص عليها في قوانين العقوبات السارية.
4. استثمار الوظيفة المنصوص عليها في قوانين العقوبات السارية.
5. إساءة الائتمان المنصوص عليها في قوانين العقوبات السارية.
6. التهاون في القيام بواجبات الوظيفة المنصوص عليها في قوانين العقوبات السارية.
7. غسل الأموال الناتجة عن جرائم الفساد المنصوص عليها في قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب الساري.
8. الكسب غير المشروع.
9. المتاجرة بالنفوذ.
10. إساءة استعمال السلطة.
11. قبول الواسطة والمحسوبية والمحاباة التي تلغي حقاً أو تحق باطلاً.
12. عدم الإعلان أو الإفصاح عن استثمارات أو ممتلكات أو منافع تؤدي إلى تضارب في المصالح إذا كانت القوانين والأنظمة تستوجب ذلك، ويكون من شأنها تحقيق منفعة شخصية مباشرة أو غير مباشرة للممتنع عن إعلانها.
13. إعاقة سير العدالة.

مقدمتها غسيل الأموال والإرهاب والاحتكار والاستبداد.

- إضعاف أركان النظام الديمقراطي في الدولة وخاصة المناط بها ضمان سيادة القانون كالجهاز القضائي والبرلمان والنيابة.
- تقويض جهود الدولة الرامية لتشجيع الاستثمار في الاقتصاد الوطني فالمستثمرون من أصحاب رؤوس الأموال سواء الوطنيون منهم أو الأجانب، يبحثون على الدوام عن بيئة آمنة لاستثمار رؤوس أموالهم فيها.
- إضعاف المؤسسات الاقتصادية وقتل المبادرة والإبداع والمنافسة وخاصة للمؤسسات الاقتصادية الناشئة لاسيما تلك التي يقودها الشباب، حيث يصعب عليهم منافسة الفاسدين في المجتمع.

2.3. المرتكزات الأساسية لمكافحة الفساد

ترتكز الإستراتيجية الوطنيّة عبر القطاعية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد 2020-2022 (**مواطنة-تمكين-إصلاح**) على مجموعة من المرجعيات الدوليّة والوطنيّة، والتي شكلت إطاراً عاماً للرؤية الوطنيّة في مجال مكافحة الفساد وحددت محاور التغيير والتدخلات المطلوبة لتحقيق النتائج المرجوة.

اتفاقية الأُمم المتحدة لمكافحة الفساد (UNCAC) : والتي تؤكد على أن محاربة الفساد والقضاء عليه لم تَعُد مسؤولية فردية وإنما هي مسؤولية جماعية تقع على كاهل الدول، ومن غير الممكن أن يتحقق ذلك دون تضافر جهود كل الأطراف في الدولة بحيث يشمل القطاع العام والخاص والمنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني والمحلي، وتعتبر اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد الآلية التي لها وزن وطابع الزامي وينبغي على الدول الالتزام بما ورد فيها من أحكام ونصوص إلزامية مع ترك الخيار لها في النصوص الطوعية أو الاختيارية.

تتكون الاتفاقية من ثمانية فصول؛ أربعة منها تشمل الأحكام الأساسية في مكافحة الفساد، وأربعة فصول تتعلق بالأحكام العامة والمساعدة التقنية وآليات التنفيذ والأحكام الختامية، وتشمل الفصول الجوهرية المواد ذات العلاقة بالتدابير الوقائية، والتجريم والإنفاذ والتعاون الدوليّ واسترداد الموجودات.

فيما يخص التدابير الوقائية تشمل أحكام الاتفاقية مجموعة من السياسات والممارسات

الوقائية التي تحد من ممارسة الفساد في المجتمع كسياسات التوظيف في القطاع العام، وإيجاد هيئات وقائية لمكافحة الفساد، وتعميم مدوّنات السلوك للموظفين في القطاع العام، وتعزيز الشفافية في الحملات الانتخابية والأحزاب السياسية، كما تطلب الاتفاقية من الدول وضع مجموعة من التدابير الوقائية لتعزيز الشفافية والمساءلة في مسائل الإدارة العامة، ووضع متطلبات وشروط وقائية معينة لاسيما في المجالات ذات الأهمية القصوى في القطاع العام مثل السلطة القضائية، والمشتريات العامة، وإدارة الأموال العامة، كما وتشمل التدابير الوقائية أيضاً سلسلة من التدابير الخاصة باستقلالية القضاء وأجهزة النيابة العامة، والحد من ضلوع القطاع الخاص في الفساد وسياسات تضمن المشاركة المجتمعيّة في جهود مكافحة الفساد.

أما فصل التجريم وإنفاذ القانون، فقد شمل عدداً من المواد التي تغطي مجموعة عريضة من أشكال الفساد وأساليب محاكمتها وردعها؛ منها رشوة الموظفين العموميين المحليين والأجانب، وموظفي المؤسسات الدوليّة، واختلاس الممتلكات أو تبديدها أو تسريبها، والمتاجرة بالنفوذ وإساءة استغلال الوظائف، وإخفاء وغسل عائدات الفساد، والجرائم التي تُرتكب في دعم الفساد بما في ذلك غسل الأموال وعرقلة سير العدالة، كما وتناول أيضا ضرورة حماية المبلِّغين عن شبهات الفساد والشهود والضحايا والخبراء.

وجاء الفصل الرابع من الاتفاقية بمجموعة من الأحكام ذات العلاقة بالتعاون الدوليّ التي تهدف إلى تعزيز التعاون بين الدول في المسائل الجنائية، وأنّ تضمن الدول أنّ قوانينها تسمح بهذا التعاون، كما وتضمّن هذا الفصل مواد لها علاقة بتسليم المجرمين، ونقل الأشخاص المحكوم عليهم والمساعدة القانونية المتبادلة، والتعاون في مجال إنفاذ القانون، والتحقيقات المشتركة وأساليب التحري الخاصة، ومن خلال هذا الفصل أيضاً فقد تم تناول التدابير اللازمة والتي من شأنها أن تدعم تعقب وتجميد وحجز ومصادرة عائدات الفساد .

وقد خُصّص الفصل الخامس لتناول موضوع استرداد الموجودات لأهميته، خاصة للدول الفقيرة التي تعتمد على المساعدات الدوليّة في تحقيق أهدافها الإنمائية، والدول التي تنتشر فيها جرائم الفساد المختلفة، ويتضمن هذا الفصل الأحكام

الجوهرية التي تضع تدابير وآليات محددة للتعاون بغرض استرداد الموجودات مع المحافظة على المرونة في إجراءات الاسترداد التي يمكن أن يكون لها ما يبررها في ظل ظروف خاصة، وتلك الأحكام من شأنها أن تدعم جهود الدول لمعالجة آثار الفساد من خلال إرسال رسالة إلى المسؤولين عن ارتكاب أفعال الفساد بأنه لن يكون هنالك مكانٌ لإخفاء الأصول غير المشروعة في ظل وجود تعاون دولي قائم على استرداد عائدات الفساد.

انضمت فلسطين إلى اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد (UNCAC) في 2 نيسان/أبريل من العام 2014، ودخلت حيز التنفيذ في شهر أيار من العام نفسه، ويفرض التوقيع على الاتفاقية العديد من الجوانب التي استجابت لها هذه الإستراتيجية، كالعمل على مواءمة التشريعات والسياسات والإجراءات الخاصة بمجال تعزيز النزاهة ومكافحة الفساد مع أحكام وبنود الاتفاقية المذكورة، إضافة إلى اتخاذ التدابير الوقائية لتحصين بيئة المؤسسات العامة من الفساد، ومنع الإفلات من العقاب، وتعزيز التعاون الدوليّ، والملاحقة والتجريم ومنع الإفلات من العقاب وغيرها.

أهداف التنمية المستدامة 2030: تشكل أهداف التنمية المستدامة 2030 مرجعاً أساسياً للإستراتيجية الوطنيّة عبر القطاعية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد 2022-2020 نظرا لأن مكافحة الفساد تساهم في تحقيق معظم الأهداف، ولكن وبشكل خاص تستند الإستراتيجية على مكونات الهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة 2030 الذي ينص على «السلام والعدل والمؤسسات القوية»، و تستند الإستراتيجية بشكل خاص على توصيات الفريق الوطني للهدف 16 الذي قام بتشكيله مجلس الوزراء الفلسطيني في العام 2018.

تسعى الإستراتيجية للمساهمة إلى تحقيق غايات الهدف 16 المرتبطة بمنظومة النزاهة ومكافحة الفساد (16.4، 16.5، 16.6، 16.10) من حيث تعزيز الرقابة على أداء المؤسسات العامة، وإدارة المال العام، وتطوير أدوات المساءلة والرقابة، وملاحقة قضايا الفساد، والمساهمة في منع الإفلات من العقاب، والمساهمة في الرقابة على أداء وتعزيز استقلالية وحيادية وفاعلية ونزاهة أركان العدالة بما فيها القضاء والمؤسسة الأمنية والمؤسسات الرقابية الرسمية.

تأتي أهمية هذا الهدف من أهمية موضوع مكافحة الفساد وتعزيز النزاهة لكونه حقلاً يتقاطع مع باقي الأهداف، بمعنى أنّ أيّ هدف تنمويٍّ ضمن أهداف التنمية المستدامة 2030 يتطلب تضمين مكافحة الفساد وتعزيز النزاهة في كافة الأهداف.

أجندة السياسات الوطنيّة 2017-2022: تعتبر أجندة السياسات الوطنيّة 2017-2022، الوثيقة السياساتية العليا لدولة فلسطين، وهي الموجه الأساسي لخطة التنمية الفلسطينية ومكوناتها من الخطط القطاعية وعبر القطاعية، وقد أقرت الحكومة الفلسطينية في كانون الأول 2016 أجندة السياسات الوطنيّة 2017-2022: المواطن أولاً، وقد أعدت هذه الأجندة وأصدرت من خلال مكتب رئيس الوزراء، تبعها إقرار الخطط القطاعية وعبر القطاعية المنبثقة عنها بالتعاون مع المؤسسات الحكومية وهيئات الحكم المحلي وتمثيل من بعض منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص والشركاء الدوليّين في مجال التنمية، حيث تم وضع 18 خطة قطاعية و3 خطط عبر قطاعية.

استندت الإستراتيجية إلى سياسات وأولويات أجندة السياسات الوطنيّة المرتبطة بمكافحة الفساد وتعزيز الشفافية والمساءلة، وبشكل خاص الأولوية الخامسة: الحكومة الفعّالة (السياسة التاسعة: تعزيز المساءلة والشفافية) والسياسة العاشرة (كفاءة وفعالية إدارة المال العام)، كما تستند الإستراتيجية أيضاً على المحور الثاني في الأجندة (الإصلاح وتحسين جودة الخدمات العامة)، والأولوية الوطنيّة الرابعة (الحكومة المستجيبة للمواطن) وكل من سياساتها السابعة (تعزيز استجابة الهيئات المحلية للمواطن وإصلاح قطاع الحكم المحلي وإعادة هيكلة الهيئات المحلية) والسياسة الثامنة (الارتقاء بمستوى الخدمات العامة المقدمة للمواطن).

قانون مكافحة الفساد رقم (1) لسنة 2005م وتعديلاته: تستند الإستراتيجية بشكل أساسي إلى تعريف الفساد بموجب المادة (1) من القانون والذي تم فيه تحديد أشكال الفساد، والمادة (2) والتي حددت الخاضعين لأحكام القانون فشملت رئيسَ الدولة ومستشاريه، ورؤساءَ المؤسسات التابعة للرئاسة، ورئيسَ وأعضاءَ مجلس الوزراء ومنْ في حكمهم، ورئيسَ وأعضاء المجلس التشريعي، وأعضاءَ السلطة القضائية والنيابة العامة، ورؤساءَ المؤسسات والهيئات والأجهزة المدنية والعسكرية

وأعضاءَ مجالس إدارتها إن وجدت، والمحافظين ورؤساءَ وأعضاءَ مجالس الهيئات المحلية والعاملين فيها، والموظفين العامين المُعَيّنين بقرار من جهة مختصة لشَغل وظيفة مُدْرجة في نظام تشكيلات الوظائف المدنية أو العسكرية على موازنة إحدى الدوائر الحكومية أياً كانت طبيعة تلك الوظيفة أو مُسمّاها وأعضاء السلك الدبلوماسي ومنْ في حكمهم، ورؤساء وأعضاء مجالس إدارة الشركات والعاملين فيها التي تكون الدولة أو أيّ من مؤسساتها مساهماً فيها، والمساهمين في الشركات غير الربحيّة، والعاملين فيها، والمُحَكّمين والخبراء والحراس القضائيين ووكلاء الدائنين والمصفّين، ورؤساء وأعضاء مجالس إدارة الجمعيات الخيرية والتعاونية والهيئات الأهلية التي تتمتع بالشخصية الاعتبارية المستقلة وبالاستقلال المالي والإداري، والأحزاب والنقابات والاتحادات والأندية، ومنْ في حكمهم، والعاملين في أيّ منها، حتى وإن لم تكنْ تتلقى دعماً من الموازنة العامة، والأشخاص المكلفين بخدمة عامة بالنسبة للعمل الذي يتم تكليفهم به، وأيّ شخص غير فلسطيني يشغل منصباً في أي مؤسسة من مؤسسات الدولة التشريعية والتنفيذية والقضائية، وأي شخص يمارس وظيفة عمومية لصالح أي جهاز عمومي أو منشأة عمومية أو منظمة أهلية تابعة لبلد أجنبي أو لمؤسسة ذات طابع دولي، ومسؤولي وأعضاء الجهات التي تساهم بها الدولة أو تتلقى موازناتها أو أي دعم من الموازنة العامة للدولة والعاملين فيها.

القسم الثالث

تحليل الوضع، والاستفادة من تجارب ومقدرات الجميع للتصدي للعوائق والقضايا

3.1. إنجازات وتجارب وطنية في تعزيز منظومة النزاهة ومكافحة الفساد

كثّفت دولة فلسطين في أوائل العقد الأول من الألفيّة الثالثة جهودَها في مجال تعزيز الحكم الرشيد في فلسطين عبر إقرار منظومة تشريعية وبناء وتطوير المؤسسات الفلسطينية، ونشر ثقافة مجتمعية رافضة للفساد، وتعزيز سيادة القانون، وتفعيل دور المواطن في رصد الفساد والإبلاغ عنه، فقد ساهمت هيئة مكافحة الفساد ومؤسسات دولة فلسطين ومنظمات المجتمع المدني وبدعم من رئيس دولة فلسطين ورؤساء الحكومات والمجتمع الدوليّ في تحقيق مجموعة من الإنجازات على المستوى السياسي، وعلى مستوى إنفاذ القانون والمشاركة المجتمعيّة، كان منْ أهمها:

1. سن التشريعات التي أدارت عمل مؤسسات وهيئات الرقابة وإنفاذ القانون، ومن أهم تلك التشريعات قانون مكافحة الفساد رقم 1 لسنة 2005 وتعديلاته، إلى جانب قانون ديوان الرقابة المالية والإدارية رقم (15) لسنة 2004 وتعديلاته، وقرار بقانون بشأن مكافحة غسل الأموال رقم (9) لسنة 2007 .....

2. إصدار مجموعة من التشريعات القانونية التي تضمنت تدابير وقائية وإجراءات محددة من شأنها تعزيز الحاكمية ومنع الفساد: ومن أهم هذه القوانين، قانون تنظيم الموازنة والشؤون المالية رقم (7) لسنة 1998 وتعديلاته والأنظمة المالية الصادرة بمقتضاه، وقرار بقانون رقم (15) لسنة 2011 بشأن قانون الشراء العام والذي تم بموجبه إنشاء أول هيئة مستقلة للشراء العام، وقرار بقانون رقم (9) لسنة 2010 بشأن المصارف، وتعديل لقانون مكافحة الفساد رقم 1 لسنة 2005 والذي تم في سنة 2018، والقرار بقانون رقم 7 لسنة 2013 بشان المؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع والأنظمة الصادرة بمقتضاه ...

3. جهود وطنية لتخطيط طويل ومتوسط المدى يستهدف الإصلاح والتنمية،

حيث اعتمدت الحكومات المتعاقبة مجموعة من الخطط والاستراتيجيات التي ساهمت في إصلاح المؤسسات وتعزيز الإدارة العامة والخدمة المدنية، مثال ذلك قرار مجلس الوزراء رقم (173) لسنة 2004 م بالمصادقة على الإطار العام لخطة الإصلاح في مجال الإدارة العامة والخدمة المدنية وخطة الإصلاح والتنمية (2008-2010) وأجندة السياسات الوطنيّة 2017-2022 .....

4. متابعة الشكاوى والتبليغ عن شبهات الفساد، تلقت الهيئة منذ العام 2011 وحتى نهاية العام 2018 ما مجموعه 3210 شكاوى وبلاغات، منها 1133 شكوى وبلاغاً، لم تكن في دائرة اختصاص الهيئة، أحيل للتحقيق من خلال نيابة مكافحة الفساد 395 شكوى وبلاغ، وأحيل منها لمحكمة جرائم الفساد 171 قضية، تمت إحالتها لمحكمة جرائم الفساد والتي أصدرت أحكاماً في 112 قضية كان حكم البراءة لصالح 23 قضية فقط.

5. المتحصلات الجرمية المحكوم بها من قبل القضاء الفلسطيني حتى نهاية العام والتي بلغت 86 مليون دينار أردني و52 مليون دولار أمريكي، و22 مليون شيكل إسرائيلي، إضافة إلى 9 ملايين درهم إماراتي و227 ألف جنيه مصري، إضافة إلى الغرامات المحكوم بها على المدانين بقضايا جرائم الفساد التي وصلت إلى 43 مليون دولار و431 ألف دينار و600 ألف شيكل.

6. إقرارات الذمة المالية حيث استلمت الهيئة من قبل المكلفين خلال 2012-2018 أكثر من 49 ألف إقرار من مؤسسات ووزارات حكومية، وموظفين عسكريين، وأعضاء وموظفي الهيئات المحلية والجمعيات...

7. التوعية المجتمعيّة فقد وصل عدد المشاركين في برامج التوعية المجتمعيّة المقدمة من أطراف تنفيذ الإستراتيجية خلال 2012-2018 ما مجموعه 145 ألف مشارك بشكل مباشر، إضافة إلى أعداد كبيرة شاركت بشكل غير مباشر في برامج التوعية والإعلام والتدريب واللقاءات والمسابقات التي نفذتها الهيئة وأطراف مشاركة في تنفيذ الإستراتيجية الوطنيّة لمكافحة الفساد، وتم إصدار أكثر من 40 نشرة اتخذت أشكالاً مختلفة منها دراسات، ومواد تدريبية، وأوراق عمل، ومنشورات توعوية.

8. توسيع دور المجتمع المدني، فقد ظهرت خلال الأعوام الثلاث الماضية العديد من المبادرات المجتمعيّة التي ساهمت بشكل ملحوظ في الجهود الوطنيّة لمكافحة الفساد، كان أبرزها تشكيل مجموعة من الائتلافات والشبكات المُكونة من عشرات المنظمات الأهلية التي أطلقت مبادرات ترتبط بقضايا مكافحة الفساد على صعيد وطني، ومن الأمثلة على ذلك: الائتلاف الأهلي لإصلاح القضاء، والفريق الأهلي لتعزيز شفافية الموازنة العامة، بالإضافة إلى جهود منظمات المجتمع المدني الرامية لتعزيز منظومة المساءلة المجتمعيّة في المحافظات الجنوبية (قطاع غزة)، إضافة إلى تمكين المجموعات الشبابية والمحلية من تنفيذ العديد من المبادرات المجتمعيّة، وعقد العشرات من جلسات المساءلة والاستماع التي ساهمت في تعزيز شفافية ونزاهة بعض المؤسسات العامة الخدماتية كالتنمية الاجتماعية والصحة.

9. مشاركة إعلامية أوسع: برز خلال السنوات الأخيرة بشكل لافت دور التحقيقات الاستقصائية وبرامج المساءلة الإعلامية الإذاعية في إثارة الرأي العام بشأن العديد من القضايا المرتبطة بشكل أساسي بإهدار للمال العام، واستغلال للنفوذ لمصالح خاصة، وعلى ضوء عدد من تلك التحقيقات تمت المباشرة في عمليات البحث والتحري والتحقيق في عدد من القضايا.

10. مؤسسات التعليم المدرسي والجامعي تشارك بشكل أفضل في التوعية، فقد تبنت مع حلول عام 2019 عشر جامعات فلسطينية مساقَيْ النزاهة ومكافحة الفساد المُعدَّيْن من هيئة مكافحة الفساد وائتلاف أمان بالإضافة إلى مساق الحوكمة المُعدّ من قبل هيئة سوق رأس المال.

3.2. العوامل الممكنة للجهود الوطنيّة الرامية لتعزيز منظومة النزاهة ومكافحة الفساد

تساهم مجموعة من العوامل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والقانونية والتكنولوجية والبيئية، في دفع الجهود الوطنيّة الرامية للوصول إلى مجتمع مُحَصّن من الفساد، ومشارك فاعل في القضاء عليه، وصولاً إلى مجتمع فلسطيني خالٍ من الفساد، وأهم هذه العوامل:

أعلن سيادة الرئيس محمود عباس في اليوم العالمي لمكافحة الفساد بالعام 2018 عن محاربة صارمة للفساد دون استثناء أحد، وملاحقة الفاسدين ممن "قبض" وسرق الملايين وهرب وذلك من خلال مطالبة السلطة الفلسطينية من الانتربول لملاحقة أكثر من 100 شخص هارب، وأفاد باستصدار 6 "بطاقات حمراء" من الانتربول ضد الفاسدين الهاربين خارج البلاد، ووعد بأن يجري استدعاؤهم قريبا وتسليمهم للمحكمة

الإرادة السياسية العليا، يضع رئيس دولة فلسطين ورئيس حكومته موضوع محاربة الفساد وخلق بيئة نزيهة على جدول أعمالهما وأعمال معاونيهم، سواءً أكان ذلك من خلال سَن التشريعات المعزِّزة لمنظومة النزاهة ومكافحة الفساد في المجتمع الفلسطيني، أو من خلال تخصيص الموارد البشرية والمالية واتخاذ التدابير المؤسساتية اللازمة للوصول إلى الأهداف المرجوَّة، وتمثلت الإرادة السياسية أيضاً في شمول أجندة السياسات الوطنيّة، وهي وثيقة سياساتية عُليا لمجموعة من السياسات والتدخلات ذات العلاقة بتعزيز منظومة النزاهة ومكافحة الفساد، إلى جانب اتخاذ مجموعة من القرارات ذات العلاقة بتفعيل مدونات السلوك في الوظيفة العامة، وفي الأجهزة الأمنية، بالإضافة إلى فتح النقاش لإقرار بعض القوانين وخاصة قانون حق الحصول على المعلومات وحماية الشهود، وانعكست الإرادة السياسية أيضا في ازدياد عدد المؤسسات العامة التي أبدت استعدادها للالتزام بمبادئ الشفافية، وعلى وجود تحسن في إجراءات شغل الوظيفة العمومية.

1. رزمة من التشريعات الفلسطينية المعززة لإنفاذ القانون، تبنت دولة فلسطين رزمة من القوانين والتشريعات لضمان عدم الإفلات من العقاب ومحاسبة الفاسدين وفي مقدمتها قانون مكافحة الفساد وقرار بقانون غسيل الأموال وتمويل الإرهاب.
2. المواطن الفلسطيني واعٍ ومضطَّلع ومتضامن وشجاع، ما زالت النساء والفتيات، وما زال الرِّجال والفتيان في جميع المحافظات، يسطرون قصصاً بطولية في الصمود وتحدي سياسات الاحتلال الإسرائيلي الرامية إلى السيطرة على الأرض والمصادر الطبيعية في القدس والمناطق المسماة (جـ)، وإن النضال الفلسطيني الطويل قد عزّز من قيم المجتمع كقيم الشجاعة والتضامن والوعي السياسي، وهذه تعتبر شروطاً مسبقة لضمان تعزيز النزاهة ومكافحة الفساد، وقد تجسد العديد من القيم

السامية للمجتمع عند الأزمات حيث يتطوع ويتضامن المواطنون بكل الوسائل المادية والمعنوية لمناصرة المناطق المحاصرة أو المتضررة ومناصرة المؤسسات المُتعسرة، إن الثقافة السياسية والتعليم الذي اكتسبه المواطن الفلسطيني وانخراطه في الحياة العامة يُساهم في حَشْد المجتمع نحو التبليغ عن شُبهات الفساد ومُساءلة المؤسسات المحلية والمركزية.

3. مؤسسات رقابية ناشطة في مختلف القطاعات، تنشط مجموعة من المؤسسات الرقابية التي تساهم في إصدار تقارير سنوية وفصلية حول أداء المؤسسات المنطوية في إطار عملها، وفي مقدمة هذه المؤسسات ديوان الرقابة المالية والإدارية الذي نشر ثلاثة تقارير خاصة في العام 2018، بالإضافة إلى تقريره السنوي، بهدف إطلاع الجمهور على المعلومات التي تمكنه من المساءلة والمحاسبة لتفعيل دور المساءلة المجتمعيّة، كما نشرت بعض المؤسسات والهيئات مجموعة من التقارير مثل مجلس تنظيم قطاع المياه، وهيئة التقاعد الفلسطينية، وهيئة مكافحة الفساد، وصندوق الاستثمار الفلسطيني، ولجنة الانتخابات المركزية، وديوان قاضي القضاة.

4. تنوع وانتشار مؤسسات المجتمع المدني، تساهم عدة مجموعات من مؤسسات المجتمع المدني في إدارة الشأن العام، وتتميز تلك المؤسسات بأن لها علاقات جماهيرية كبيرة وقدرة تأثير على أعضائها وعلى المجتمع في العديد من الميادين، مثل النقابات والمستشفيات والجامعات والمؤسسات الاجتماعية ومؤسسات حقوق الإنسان والمؤسسات الزراعية والغرف التجارية والمؤسسات التمثيلية للقطاع الخاص والأندية الشبابية والمؤسسات النسوية والجمعيات الخيرية، إن هذا التنوع والانتشار لمؤسسات المجتمع المدني ساهم إلى حدّ كبير في تعزيز التوعية والمشاركة المجتمعيّة والقدرة على حشد الناس وخاصة الشباب والنساء، كما أسهمت في تعزيز أدوات المساءلة المجتمعيّة على المستوى المحلي والوطني، وحشد المصادر اللازمة على المستوى المحلي والمركزي.

5. استقلالية وحرية الإعلام وتنوع أدواته، تنشط في المجتمع الفلسطيني مجموعة من وسائل الإعلام المسموعة والمرئية والمقروءة منها ما يتبع القطاع العام، ومنها يتبع القطاع الخاص، وبعض منها يتبع مؤسسات المجتمع المدني. إن التنوع الفكري والإداري والتنظيمي لوسائل ووكالات

الإعلام الفلسطيني يتيح المجال إلى طرح مختلف القضايا على الجمهور بما يعزز المساءلة المجتمعيّة ويسلط الضوء على أيّ خلل في السياسات أو في الإجراءات التي قد تكون مدخلاً للفساد، وقد ساهمت في السنوات الأخيرة سلسلة من التقارير الاستقصائية والحلقات الإذاعية والتلفزيونية في تسليط الضوء على بعض قضايا الشأن العام، والتي أثارت جدلاً وحواراً بين المسؤولين والمواطنين ومؤسسات المجتمع المدني.

6. انتشار وسائل التواصل الاجتماعي والإنترنت، تستخدم معظم الأسر الفلسطينية الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي المختلفة في مجمل الأمور الاجتماعية والسياسية والاقتصادية ويعود ذلك بطبيعة الحال إلى انتشار التكنولوجيا ووصولها إلى جميع التجمعات السكنية، إلى جانب قدرة معظم الأفراد على القراءة والكتابة، فقد ساهمت وسائل التواصل الاجتماعي في دعم العديد من القضايا ذات الطابع العام، التي تدعم بعض الفئات أو تطالب بحقوقهم أو تسلط الضوء على بعض القضايا المجتمعيّة المرتبطة بالخدمات العامة للجمهور، إن انتشار وسائل التواصل الاجتماعي ساهم في تفعيل المشاركة المجتمعيّة والتوعية في أسباب ومخاطر وتأثيرات الفساد وساهم في تعزيز مبادرات المساءلة المجتمعيّة والتبليغ عن شبهات الفساد.

7. توجهات عالمية لحماية البيئة وحماية حقوق الإنسان، تزداد توجهات دول العالم ومنظمات حقوق الإنسان الدوليّة المطالبة بحماية البيئة والمصادر الدوليّة عبر المواثيق والمعاهدات الدوليّة وعبر أهداف الكوكب للتنمية المستدامة 2030، حيث تساهم التوجهات العالمية لحماية البيئة وحقوق الإنسان في الضغط على إسرائيل للحدّ من سرقة المصادر الطبيعية والسيطرة عليها ومنع الفلسطينيين من استخدامها لأغراض التنمية .

8. استخدام تكنولوجيا المعلومات في مختلف القطاعات، يزداد التوجه الحالي في المؤسسات الفلسطينية نحو الأتمتة واستخدام تكنولوجيا المعلومات والرقمنة، وهذا يساعد في توفير المعلومات ونقلها وتبادلها ويُحَسّن من أدوات التحري والاستقصاء والمتابعة وتعزيز الشفافية.

9. توجهات دولية مساندة وداعمة للإصلاح وبناء القدرات، تساهم العديد من الحكومات والمؤسسات الدولية ومنظمات الأمم المتحدة في توفير الدعم المالي والفني لإصلاح وبناء جاهزية المؤسسات وتمكينها من توفير الخدمات بكفاءة وفاعليّة وبما يتوافق مع أفضل معايير للحوكمة.

3.3. العوامل المعيقة للجهود الوطنيّة الرامية لتعزيز منظومة النزاهة ومكافحة الفساد

تساهم مجموعة من العوامل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والقانونية والتكنولوجية والبيئية في خلق بيئة مناسبة لأصحاب النفوس الضعيفة لممارسة أحد أشكال الفساد، وتساعدهم في الإفلات من العقاب، مما يحدّ من الوصول إلى النتائج المنشودة على صعيد تعزيز منظومة النزاهة أو مكافحة الفساد في المجتمع، ومن أهم هذه العوامل:

- الاحتلال العسكري الإسرائيلي لمعظم الأراضي الفلسطينية واستمرار سيطرته الكاملة على المناطق المسماة (ج)، إضافة لاستمرار سياساته العدوانية في الضفة الغربية وفي القدس، وتقسيمها إلى كانتونات منفصلة بفعل حواجز احتلالية على مداخل المدن والقرى الفلسطينية، كذلك العدوان العسكري الإسرائيلي والحروب المتكررة على المحافظات الجنوبية، وليس بعيداً عن ذلك السيطرة الكاملة لسلطات الاحتلال الإسرائيلي على المعابر والحدود، فقد كان لذلك كله أثرٌ سلبيٌّ واضحٌ على فاعليّة الجهود الرامية لتعزيز النزاهة والشفافية في فلسطين، حيث أدى ضعفُ قدرة الدولة على بسط سيادتها وولايتها على أراضيها إلى إضعاف جهود مؤسسات إنفاذ القانون والحد من قدرتها في الوصول إلى بعض المناطق وملاحقة الفاسدين لتقديمهم للعدالة.
- غياب السلطة الشرعية عن المحافظات الجنوبية، وما ترتب عليه من انتهاء ولاية المجلس التشريعي وحلِّه، وهو الأداة الرسمية في المساءلة والرقابة على المؤسسات العامة، وانعكاس ذلك على تعطيل الانتخابات العامة وهي أداة المساءلة المجتمعيّة الأولى، بالإضافة إلى تعطيل دور بعض المؤسسات الرقابية في المحافظات الجنوبية لاسيما ديوان الرقابة المالية والإدارية وهيئة مكافحة الفساد، إلى جانب عدم تمكن المؤسسات والوزارات والهيئات الرسمية ككل من القيام بدورها في المحافظات الجنوبية باستقلالية ومهنية.
- عدم حصول فلسطين على مكانة دولة كاملة العضوية، حدّ من قدرتها على ملاحقة الفاسدين واسترداد الموجودات للفارِّين من العدالة إلى الخارج.

- عدم اكتمال المنظومة التشريعية ذات العلاقة في تعزيز منظومة النزاهة ومكافحة الفساد، خاصة تلك التي تتعلق ببعض التشريعات التي تساهم في تعزيز التدابير الوقائية مثل قانون حق الحصول على المعلومات.
- انخفاض المساعدات الدوليّة التي تقدم لفلسطين والشروط السياسية المفروضة على معظمها ، حيث تراجعت قيمة الدعم الخارجي للموازنة العامة إلى 612 مليون دولار عام 2016، وبلغت 532 مليون دولار في العام 2017 وانخفضت إلى 504 مليون دولار في العام 2018، وتشير بيانات وزارة المالية إلى أن قيمة هذا الدعم وصلت إلى 418 مليون دولار حتى نهاية الربع الثالث من العام 2019 في مؤشر واضح لتوجهات الدول المانحة والمجتمع الدوليّ إلى تخفيض حجم مساعداتها لدولة فلسطين، علماً بأن معدلات الدعم الخارجي في السنوات العشر الأخيرة ما قبل العام 2016 كان يتجاوز مليار دولار، وهي بالنتيجة لا تستجيب للتحديات التي تقع على عاتق الحكومة ولا تلبي احتياجات المواطنين، ومع الأخذ بعين الاعتبار أن تخصيص موازنة لمكافحة الفساد ضمن الموازنة العامة لتلبي احتياجات ومتطلبات تنفيذ الخطط الإستراتيجية بما تتضمنه من برامج ومشاريع وأنشطة، أمرٌ أساسيٌّ ومهمٌّ لتحقيق الأهداف المرجوة منها، فانخفاض المساعدات الدوليّة ودعمها لموازنة الدولة أثّر سلباً على برامج وجهود وأنشطة الهيئة في مكافحة الفساد وتعزيز النزاهة.
- الانطباع العام لدى عموم المواطنين، يشير إلى اتساع وانتشار ظاهرة الفساد، في جميع المؤسسات الرسمية ومؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص، وعلى الرغم من أن ذلك يبقى انطباعا عاماً يحتاج إلى الدراسات والأدلة ومؤشرات القياس الحقيقية، إلا أنه يؤثر سلباً على ثقة المواطنين في مؤسسات الدولة وبالتالي يحد من مساهمتهم كطرف أساسي في جهود مكافحة الفساد، وفي الوقت نفسه يزيد من إمكانية مساهمتهم في بعض أشكال الفساد من خلال جنوح البعض إلى ممارستها كالواسطة والمحسوبية والرشوة.
- ارتفاع معدل البطالة خصوصا في أوساط الشباب حملة الشهادات وارتفاع معدلات الفقر خاصة في المحافظات الجنوبية، يساهم في جعل أولويات المواطنين تتركز على توفير الاحتياجات الأساسية بدل التركيز على نوعية الخدمات، واللجوء إلى الواسطة والمحسوبية للوصول

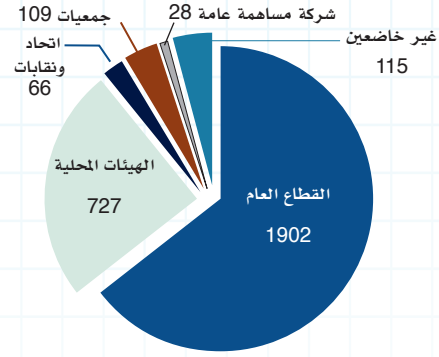
إلى الوظائف أو المساعدات الإنسانية، كما يعزز من إمكانية انتشار الفساد السياسي أي الانتماء للأحزاب السياسية لتسهيل الوصول إلى المساعدات أو إلى العمل.

- ضعف آليات الرقابة الوطنيّة على بعض المساعدات والمنح، حيث تنشط العديد من الهيئات والحكومات والمنظمات الدوليّة في مجالات التنمية والإغاثة للفلسطينيين سواءً في المحافظات الجنوبية أو الشمالية بما فيها القدس دون التنسيق الكامل مع المؤسسات الرسمية الفلسطينية، وفي كثير من الأحيان تنسق هذه المؤسسات والهيئات أمورها التنظيمية مع أطراف غير رسمية، سواءً مع سلطات الاحتلال الإسرائيلي أو مع السلطات غير الشرعية في المحافظات الجنوبية.
- العشائرية وتنامي النزعة المناطقية والحزبية، تساهم في التهاون مع بعض أشكال الفساد المقبولة اجتماعيا لاسيما الواسطة والمحسوبية.
- الاعتماد على إسرائيل في توفير بعض الخدمات الأساسية، مثل المياه والكهرباء وبعض السلع الأساسية وهي غير قابلة للمساءلة أو المحاسبة وسياساتها غير شفافة سواءً أكان ذلك في نوعية الخدمة أو في سعرها.

3.4. القضايا الأساسية ذات العلاقة في منظومة النزاهة ومكافحة الفساد

تساهم مجموعة من العوامل الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والقانونية وضعف منظومة النزاهة في المجتمع الفلسطيني في إفلات بعض الفاسدين من العقاب وانتشار بعض أشكال الفساد، وتشير البيانات المتوفرة حول أعداد الشكاوى المقدمة لهيئة مكافحة الفساد إلى أن الواسطة والمحسوبية وإساءة الائتمان وإساءة استخدام السلطة والاستثمار الوظيفي هي أبرز أشكال الفساد السائدة في المجتمع الفلسطيني، وأن

توزيع الشكاوى والبلاغات بشبها الفساد حسب القطاع 2012-2018



القطاع العام هو أكثر قطاع تركزت حوله الشكاوى يليه قطاع الهيئات المحلية ثم الاتحادات والنقابات، حيث تساهم مجموعة من القضايا الرئيسة والأسباب الجذرية المرتبطة في البنية المؤسساتية والتنظيمية والمجتمعيّة الفلسطينية في إضعاف منظومة النزاهة ومحاربة الفساد في دولة فلسطين:

القضية الأولى: عدم اكتمال المنظومة التشريعية الفلسطينية يضعف التدابير الوقائية وإجراءات تجريم الفاسدين:

رغم إقرار دولة فلسطين لرزمة من القوانين والتشريعات ذات العلاقة بتعزيز التدابير الوقائية وملاحقة الفاسدين وفي مقدمتها قانون مكافحة الفساد، إلا أن هناك قصوراً ونواقص في بعض هذه التشريعات ناتجة عن حداثة موضوع مكافحة الفساد على الصعيد العالمي والعربي والإقليمي، ونقص الخبرة والتجربة على صعيد وطني وعربي، فقانون مكافحة الفساد تنقصه بعض المواد التي تساعد في إنفاذ القانون، مثل إجراء تعديلات على القانون تسمح بمصادرة العائدات الجرمية المتأتية من أفعال مجرّمة، وتجريم كافة مظاهر وأشكال الفساد وتشديد العقوبات، وتفعيل آليات الإبلاغ وتعزيز هيئة مكافحة الفساد.

يساهم نقص التشريعات الحالية في إضعاف منظومة النزاهة والشفافية ومكافحة الفساد، وعليه فإن عدم إصدار قانون حق الحصول على المعلومات يحدُّ من الشفافية في جميع القطاعات ويقوض من قدرات الإعلاميين وصناع الرأي العام والمبادرات المجتمعيّة في مساءلة المسؤولين في جميع القطاعات، كذلك فإن عدم وضع نظام حماية الشهود والمبلغين موضع التنفيذ يحد من مشاركة المواطنين في التبليغ عن شبهات الفساد.

إن ضعف التشريعات الناظمة لعمل بعض المؤسسات التي تدير شأناً عاماً، أو عدم وجودها من الأساس ، وخاصة التشريعات التي تتعلق بالحوكمة والرقابة والإدارة، يضعف حصانة تلك المؤسسات من الفساد، ويضعف من إمكانية الرقابة عليها، ومن الأمثلة على ذلك قطاع الأمن، فعدم صدور اللوائح والأنظمة التنفيذية

الخاصة بالقوانين الناظمة لقطاع الأمن، مثل: قانون الخدمة في قوى الأمن وقانون المخابرات العامة والقرار بقانون للأمن الوقائي والقرار بقانون للشرطة والقرار بقانون للهيئة القضائية في قوى الأمن يضعف من حصانة المؤسسة الأمنية من الفساد، وكذلك بيئة النزاهة ومكافحة الفساد في عمل القطاع الخاص وخاصة الشركات المساهمة العامة التي تدير خدمات تقدم للجمهور الفلسطيني ما زالت ضعيفة، وذلك لأسباب عديدة من بينها عدم اشتمال المنظومة القانونية لمكافحة الفساد على نصوص لتجريم الرشوة والاختلاس في القطاع الخاص باستثناء الشركات التي تساهم فيها الدولة أو أي من مؤسساتها، كما أن هناك غياباً للعديد من التشريعات التي يمثل النقص في وجودها فراغاً تشريعياً تنعكس آثاره على بيئة النزاهة والشفافية والمساءلة في العمل الخاص، مثل: قانون تشجيع المنافسة ومنع الاحتكار، وقانون منح الامتيازات العامة لإدارة وتشغيل المرافق الخدماتية الحيوية التي تمت خصخصتها أو تشغيلها، وقانون تسوية الديون، وقانون الشركات المعدل.

بالإضافة لما ذكر أعلاه من جوانب قصور، فان عدم بسط السلطة والولاية على المحافظات الجنوبية أدى إلى عدم ممارسة هيئة مكافحة الفساد لدورها في قطاع غزة، وبشكل خاص في الجوانب المتعلقة بالملاحقة والتجريم وتطبيق قانون مكافحة الفساد في المحافظات الجنوبية.

تساهم مجموعة من الأسباب التنظيمية والسياسية والمؤسساتية في عدم اكتمال المنظومة التشريعية، سواءً تلك التي تسهم في تحصين المؤسسات والمواطن من الوقوع في الفساد، أو في ملاحقة الفاسدين ومنع إفلاتهم من العقاب، ويمكن تلخيص هذه الأسباب في النقاط التالية:

- التنوع في منظومة التشريعات ذات العلاقة، سواءً من حيث القطاعات والاختصاصات، أو من حيث عدد المؤسسات المعنية في كل تشريع، حيث تشمل التشريعات جميع القطاعات المعنية في التنمية المستدامة وحياة الناس، بالإضافة إلى التشريعات المختصة في مكافحة الفساد (تشريعات عبر قطاعية)
- حداثة التجربة والخبرة المحلية والإقليمية والدوليّة في هذا المجال، مما

يفرض تعديلات مستمرة على التشريعات الفلسطينية بناء على الدروس المستفادة والتعلم المستمر في مجال تعزيز منظومة النزاهة ومكافحة الفساد.

- ضعف الدراسات والأبحاث التي تبين أسباب وتأثيرات المنظومة التشريعية بالاستناد على الأدلة والبراهين وأيضاً بالاستناد على تجارب دول عربية وإقليمية ودولية.
- قلة المصادر البشرية والهياكل التنظيمية المتخصصة بمراجعة التشريعات في المؤسسات ذات العلاقة وخاصة في الهيئات والمؤسسات الرقابية.

القضية الثانية: محدودية المشاركة المجتمعيّة في جهود مكافحة الفساد

رغم تعدد الأطراف الفاعلة في تعزيز مشاركة المواطنين في مجمل الأمور السياسية والاجتماعية والاقتصادية، إلا أن مشاركة الرجال والنساء، والشباب والشابات، والعاملين والعاملات، وجميع فئات المجتمع في المجالات ذات العلاقة في تعزيز المساءلة والتبليغ عن الفساد وتحصين المؤسسات العامة من الفساد ما زالت محدودة، سواءً أكان ذلك في المحافظات الشمالية أو الجنوبية، لاسيما ثقافة الإبلاغ عن الفساد من قبل المواطنين التي ما زالت ضعيفة، ويعود ذلك إلى العديد من الأسباب والتحديات، من بينها عدم تفعيل النظام الخاص بحماية المبلغين والشهود، وضعف ثقة المواطن بجهود وجدية واستقلالية مؤسسات إنفاذ القانون بشكل عام.

ما زالت التجربة والخبرة الفلسطينية في ربط أثر الفساد مع حقوق الإنسان والخدمات المقدمة له ضعيفة نوعاً ما، وتستوجب مزيداً من الإنتاج المعرفي وبناء الخبرات، كما أن هناك ضعفاً في تشخيص أثر الفساد على النساء وسبل الحد منه، وهو ما يستوجب تضمين بعض أشكال الفساد كالتحرش الجنسي في أماكن العمل ضمن أشكال الفساد التي يجرمها قانون مكافحة الفساد، إلى جانب تعزيز ثقافة الإبلاغ وتشجيع النساء على الإبلاغ عن ممارسات فساد بحقهن، ورفع وعيهن بمنظومة النزاهة ومكافحة الفساد.

تعود جذور أسباب ضعف الدور المجتمعيّ في تحصين المؤسسات ومنع الإفلات

من العقاب إلى مجموعة من الأسباب المرتبطة في الجوانب التنظيمية للمؤسسات الرسمية ومؤسسات المجتمع المدني والمؤسسات التعليمية، بالإضافة إلى دور المؤسسة الدينية وبعض التشريعات، ويمكن تلخيص أهم تلك الأسباب فيما يلي:

- ضعف معرفة النساء والرجال والشباب بأهمية مكافحة الفساد وأثر ذلك على رفاهيتهم وكرامتهم وتحقيق الأهداف الوطنيّة السامية لاسيما التخلص من الاحتلال والاحتكار ومدى مساهمة ذلك في تحقيق العدالة للجميع.
- محدودية دور صناع الرأي العام في تجييش وحشد المواقف التي تعزز القيم المجتمعيّة وخاصة المؤسسات الإعلامية والجامعات ورجالات الدين والباحثين.
- محدودية شمول المناهج والأنشطة اللامنهجية في المدارس لمواد خاصة في إبراز قيم ومبادئ الشفافية والنزاهة والمساءلة.
- انخراط محدود لمؤسسات المجتمع المدني والقيادات الاجتماعية في نشر الوعي والمساءلة وخاصة المؤسسات النسوية والشبابية والاجتماعية والنقابات بمختلف اختصاصها.
- ضعف ثقة المواطنين والناشطين الإعلاميين في المؤسسات العامة والخاصة ومؤسسات المجتمع المدني.

القضية الثالثة: ضعف القدرات التنظيمية للمؤسسات التي تدير شأناً عامّاً يضعف حصانتها من الفساد ويقلل من دورها في القطاع الذي تعمل فيه.

رغم انتهاج دولة فلسطين للتخطيط طويل ومتوسط المدى عبر أجندة السياسات الوطنيّة والخطط القطاعية وعبر القطاعية، وانضمامها لباقة الدول التي اعتمدت أهداف التنمية المستدامة 2030، ألا أن دور المؤسسات وإمكانياتها لم يرقَ للمستوى المطلوب.

تشير الدراسات والتقارير إلى أن ضعف القدرات التنظيمية للمؤسسات التي تدير شأناً عاماً انعكس على نزاهة مجموعة من المؤسسات الفاعلة في مجالات

إدارة الشأن العام، لاسيما المؤسسات المعنية في قطاعات توفير الخدمات للمواطنين مثل الهيئات المحلية والمؤسسات المعنية في إدارة المال العام بالإضافة إلى قطاعات الطاقة والكهرباء والتعليم والصحة.

تتداخل مجموعة من الأسباب في ضعف مناعة المؤسسات التي تدير شأناً عاماً وضعف دورها في جهود مكافحة الفساد وتتلخص أهم هذه الأسباب فيما يلي:

- غياب السياسات الداعمة لتطبيق مبادئ الشفافية وتلك الملزمة بتبني قيم النزاهة والخضوع للمساءلة.
- قصور في دور الجهات الرقابية ذات العلاقة كوحدات الرقابة الداخلية ودوائر التدقيق والتفتيش المالي.
- محدودية الدور المجتمعيّ والإعلامي في مساءلة المؤسسات الخدماتية.
- عدم وجود أنظمة متابعة وتقييم على الخطط القطاعية وخطط المؤسسات والوزارات وضعف أنظمة المعلومات حول أداء المؤسسة.
- قلة الوعي والمعرفة فيما يخص الجوانب المختلفة لمنظومة النزاهة ومكافحة الفساد والعقوبات.
- عدم فاعلية آليات متابعة الشكاوى وضعف متابعة وتقييم مدى التقيد بمدونات السلوك.
- عدم اكتمال بعض التشريعات المنظمة لدور عدد من المؤسسات في القطاعات المختلفة.

القضية الرابعة: ضعف البنية المؤسساتية والتنظيمية لأركان قطاع العدالة والمؤسسات الرقابية

أناطت المنظومة التشريعية والمؤسساتية مسؤولية الرقابة على الأداء والمال العام وتحقيق العدالة ومكافحة الفساد لمجموعة من المؤسسات والهيئات والدوائر التي ينظم عملها الدستور والقانون واللوائح والأنظمة، ويتقدم المجلس التشريعي الفلسطيني قائمة المؤسسات الرقابية باعتباره أداة الرقابة والمساءلة الأساسية في فلسطين إلى جانب مهمة التشريع، ولكن في ظل الظروف الاستثنائية في فلسطين

وحلّ المجلس التشريعي عام 2018 بعد أن كان معطلاً على مدار 12 عاما، فإن رئيس دولة فلسطين منذ العام 2007 تولى إصدار القرارات بقوانين نيابة عن المجلس التشريعي وذلك وفق المادة 43 من القانون الأساسي المعدل، وعلى الرغم من ذلك فإن غياب المجلس التشريعي يضعف الدور الرقابي على الأداء والمال العام.

يساند رئيس دولة فلسطين والمجلس التشريعي الفلسطيني في الرقابة على الأداء والمال العام وجهود مكافحة الفساد مجموعة من المؤسسات الرقابية وفي مقدمتها هيئة مكافحة الفساد والسلطة القضائية، والنيابة العامة وديوان الرقابة المالية والإدارية، بالإضافة إلى وحدات الرقابة الداخلية ودوائر التدقيق والتفتيش المالي في الوزارات والمؤسسات.

ساهمت العديد من الأسباب التي لها أبعاد سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية في إضعاف فاعلية المؤسسات الفلسطينية بشكل عام والمؤسسات الرقابية ومؤسسات مكافحة الفساد بشكل خاص. ومن أهم هذه الأسباب ما يلي:

- عدم اكتمال منظومة التشريعات التي تضمن تجريم ومعاقبة الفاسدين.
- ضعف الإمكانيات والموازنات التطويرية وسياسات التقشف الحكومية ومدى انعكاس ذلك على الخطط التطويرية.
- النقص في عدد الكوادر المؤهلة.
- محدودية التعاون الدوليّ مع المؤسسات المعنية في تعزيز منظومة النزاهة ومكافحة الفساد.
- ضعف ثقة المواطن في المؤسسات الرقابية وشكوكه في جدية ملاحقة الفاسدين.

3.5. الأطراف ذات العلاقة للعب دور أساسي في تحقيق الإستراتيجية الوطنيّة عبر القطاعية لتعزيز منظومة النزاهة ومحاربة الفساد

يسعى الفريق الوطني للإستراتيجية الوطنيّة عبر القطاعية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد 2020-2022 إلى حشد جهود جميع المؤسسات الوطنيّة الرسمية، ومؤسسات القطاع الخاص، ومؤسسات المجتمع المدني، والأحزاب

والقوى السياسية، والناشطين الاجتماعيين والجامعات ومراكز البحث من أجل تحقيق النتائج التي تم التوافق عليها في إطار هذه الإستراتيجية التي جاءت مكملةً للاستراتيجيات الوطنيّة القطاعية وعبر القطاعية أل 21 التي تم إعدادها لتحقيق أجندة السياسات الوطنيّة «المواطن أولاً» والمسماة خطة التنمية الفلسطينية.

وفيما يلي تحديد لأبرز الشركاء في هذه الإستراتيجية وللأدوار المتوقعة منهم في مساندة الجهود الوطنيّة أو في تنفيذ عدد من التدخلات المندرجة في النتائج المنبثقة عن الأهداف الإستراتيجية الأربعة التي تغطي محاور الإستراتيجية نهاية العام 2022:

1. **رئيس دولة فلسطين:** ينتخب رئيس دولة فلسطين انتخاباً عاماً ومباشراً من الشعب الفلسطيني وفقاً لأحكام القانون الأساسي الفلسطيني، وهو القائد الأعلى للقوات الفلسطينية، ويعين ممثلي السلطة الوطنيّة لدى الدول والمنظمات الدوليّة والهيئات الأجنبية وينهي مهامهم، وإصدار قرارات لها قوة القانون في حالات الضرورة التي لا تحتمل التأخير في غير أدوار انعقاد المجلس التشريعي بموجب المادة «43» من القانون الأساسي، كما يتولى رئس الدولة اختيار رئيس الوزراء ويكلفه بتشكيل حكومته.

تمثل رئاسة الدولة الإرادة السياسية العليا المعلنة القاضية بمكافحة الفساد والسعي لاجتثاثه من الدولة، وهي بذلك تعدُّ طرفاً فاعلاً وأساسياً في جهود مكافحة الفساد، ويتجلى ذلك من خلال قيامها بإعلان إطلاق الإستراتيجية الوطنيّة عبر القطاعية لمكافحة الفساد من جهة، وتوجيه الحكومة الفلسطينية لتخصيص الموازنات اللازمة لتنفيذها من جهة ثانية، وهي أيضا تقوم بما منح لها من صلاحيات وأنيط بها من مهام بإقرار التشريعات اللازمة لتعزيز منظومة النزاهة ومكافحة الفساد وإصدار التوجيهات اللازمة لتفعيل دور المؤسسات الرقابية واستقلاليتها.

2. **مجلس الوزراء(الحكومة):** يتولى مجلس الوزراء القيام بالعديد من الاختصاصات والمهام بموجب القانون الأساسي فهو جهة الاختصاص في وضع السياسة العامة في حدود اختصاصه على ضوء برنامج الحكومة المصادق عليه من قبل جهة

الاختصاص، إلى جانب تنفيذه للسياسات العامة المقرة من تلك الجهات، كما يتولى مهمة إعداد الجهاز الإداري في الدولة والإشراف عليه، ووضع الضمانات والقيام بالإجراءات الكفيلة بالالتزام بالقوانين التي يتم إقرارها، والإشراف على قيام الوزارات ومكونات الجهاز الإداري في قيامها بتأدية المهام الموكلة إليها.

يُكلَف مجلس الوزراء بالعديد من المهام ويمارس اختصاصات واسعة لاسيما تلك المتعلقة بدوره في إعداد وتقديم مقترحات القوانين إلى جانب دوره الرئيسي في إقرار الأنظمة واللوائح التنفيذية للقوانين السارية، وهو ما يشكل عامل رفع ودفع حقيقي لجهود مكافحة الفساد وتنفيذ هذه الإستراتيجية، وليس بأقل من ذلك أهمية فإن مجلس الوزراء في إطار مهامه يعمل على تفعيل وترجمة الإرادة السياسية العليا في الدولة بشأن مكافحة الفساد واجتثاثه موضع التنفيذ، إلى جانب اعتماده الموازنات اللازمة لتنفيذ الإستراتيجية الوطنيّة عبر القطاعية لمكافحة الفساد، ومن زاوية أخرى فإن لمجلس الوزراء دوراً هاماً وفاعلاً في تنسيق وتوجيه كافة مكونات الجهاز الإداري في الدولة لتحقيق الانسجام والتناغم -الذي هو متطلب مُلِحٌّ وضروري لنجاح تنفيذ هذه الإستراتيجية - من خلال ما يصدر عنه من قرارات وتوجيهات للجهات ذات الاختصاص والعلاقة بالتعاون وتركيز الجهود لتحقيق تنفيذ فاعل وحقيقيّ لهذه الإستراتيجية.

3. **هيئة مكافحة الفساد:** استنادا لأحكام قانون مكافحة الفساد الفلسطيني رقم 1 لسنة 2005 وتعديلاته فقد تم إنشاء هيئة مكافحة الفساد في شهر تموز2010 كهيئة مستقلة مختصة بمكافحة الفساد في فلسطين، وتمارس الهيئة العديد من الاختصاصات والصلاحيات في إطار قيامها بمكافحة الفساد والتي وردت في المواد 8 و9 من القانون.

إن الدور المنوط بالهيئة يعتبر دوراً مركزياً وهاماً لكونها جهة اختصاص بموجب التشريع الصادر عن الدولة المنوط بها لمكافحة الفساد، غير أنها لا تستطيع أن تمارس وتقوم بهذا الدور بفاعلية بمعزل عن باقي مكونات الدولة وأجهزتها المختلفة، فالهيئة تعمل على وضع ورسم السياسات العامة لمكافحة الفساد، إلى جانب وضع الخطط والبرامج اللازمة لتنفيذ تلك السياسات موضع التنفيذ

بالتنسيق مع كل الجهات ذات الاختصاص والعلاقة بالدولة، ويمتد هذا الدور ليشمل الإشراف على عمليات التنفيذ للتأكد من سيرها بفاعلية باتجاه تحقيق سياسات مكافحة الفساد التي وضعت وتعبر عنها الإستراتيجية عبر القطاعية للأعوام الثلاث القادمة 2020-2022، سواء أكان ذلك على مستوى إنفاذ القانون أو التعاون الدولي أو على مستوى التوعية بمخاطر الفساد وحشد المشاركة المجتمعيّة لمحاربته والتصدي له.

4. **ديوان الرقابة المالية والإدارية** استناداً لأحكام المادة(96) من القانون الأساسي قانون ديوان الرقابة المالية والإدارية رقم 15 لسنة 2004 وتعديلاته تأسس ديوان الرقابة المالية والإدارية كجهة رقابة على كافة الأجهزة والسلطات بالدولة، له موازنة خاصة به ضمن الموازنة العامة لدولة فلسطين ويتمتع بالشخصية الاعتبارية المستقلة والأهلية القانونية الكاملة التي تمكنه من ممارسة المهام والاختصاصات المنوطة به بموجب القانون.

يبرز دور ديوان الرقابة المالية والإدارية في مراقبة تحصيل الإيرادات العامة والإنفاق في حدود الموازنة والتفتيش الإداري لضمان كفاءة الأداء، وحسن استخدام السلطة والكشف عن الانحراف أينما وجد، ومدى انسجام ومطابقة النشاط المالي والإداري للقوانين والأنظمة واللوائح والقرارات النافذة، وضمان الشفافية والنزاهة والوضوح في الأداء العام وتعزيز المصداقية والثقة بالسياسات المالية والإدارية والاقتصادية للدولة، وهو دور يتقاطع ويتكامل مع السياسات والأهداف الإستراتيجية والنتائج التي تناولتها الخطة الإستراتيجية عبر القطاعية 2020-2022.

5. **السلطة القضائية:** بموجب المادة رقم 6 من قانون السلطة القضائية رقم 1 لسنة 2002 «تتكون المحاكم الفلسطينية من:

أولا: المحاكم الشرعية والدينية وينظمها القانون.

ثانيا: المحكمة الدستورية العليا وينظمها القانون.

ثالثا: المحاكم النظامية وتتكون من:

1 - المحكمة العليا وتتكون من: أ- محكمة النقض ب- محكمة العدل العليا.

2 – محاكم الاستئناف

3 – محاكم البداية.

4 – محاكم الصلح. وتنظر كل منها في المسائل التي ترفع إليها طبقا للقانون.»

يلعب القضاء دوراً هاماً وجوهرياً في تعزيز وإنجاح تنفيذ هذه الإستراتيجية من خلال تعزيز الثقة بإجراءات التقاضي وعدالة ما يصدر عنه من أحكام، في إطار ضمانات تكفل النزاهة والشفافية بتلك الأحكام، كما ويعتبر التسريع في إجراءات التقاضي لاسيما أمام المحاكم التي تنظر قضايا فساد بحق متهمين به من القضايا الأساسية التي تعزز من ثقة المواطنين بجدية الدولة في مكافحة الفساد وإعمالاً لسياسة منع الإفلات من العقاب.

6. **ديوان الموظفين العام**: الديوان هو الجهة التي تتولى الرقابة على نظم وإجراءات شؤون الخدمة المدنية وفقا لأحكام قانون الخدمة المدنية رقم 4 لسنة 1998 وتعديلاته، فهو بمثابة الجهة الفنية والمنفذة للسياسات والأنظمة التي يضعها مجلس الوزراء، كما ينظم شؤون التوظيف ويضع الإجراءات التفصيلية اللازمة للتنفيذ ولمراقبة الأجهزة الحكومية في مجال تطبيق نُظُم ولوائح وقرارات شؤون الموظفين في مجالاتها المتخصصة، إضافة إلى تقديم الدراسات والبحوث المتعلقة بتطوير الخدمة في جوانبها المتعددة، ومن الزاوية الرقابية يمارس الديوان الاختصاصات التالية:

- مراقبة تطبيق أحكام قانون الخدمة المدنية والتأكد من تطبيق الدوائر الحكومية لسائر تشريعات الخدمة المدنية بصورة سليمة.
- وضع القواعد العامة لعملية اختيار الموظفين في مختلف الدوائر الحكومية وأسس اختيار الأشخاص المؤهلين للخدمة في الوظائف العامة ومراقبة التنفيذ.
- وضع السياسة العامة لقياس كفاءة الموظفين في الخدمة المدنية ووضع المعايير والنماذج التي تُستخدم لقياس الكفاءة التي تلتزم بها الدوائر الحكومية.
- دراسة أساليب العمل والإجراءات في الأجهزة الإدارية والعمل على تطويرها وتبسيطها.

- متابعة إدارة شؤون الموظفين في مختلف الدوائر الحكومية وتوجيهها نحو أفضل الطرق لتنفيذ الأنظمة واللوائح والقرارات المتعلقة بشؤون الموظفين، وضبط السجلات الخاصة بالتعيينات والترقيات والنقل والعقوبات التأديبية، وغير ذلك من الأمور المتعلقة بشؤون الخدمة المدنية.

كما يقوم الديوان بتدقيق المستندات والقرارات المتعلقة بشؤون الموظفين من تعيين، وترقية، ونقل، وانتداب، وإعارة وإنهاء الخدمة وتسجيل البيانات في سجلات الديوان، والتأكد من مدى مطابقتها للقانون والأنظمة المعمول بها.

يتمحور دور الديوان في سياق جهود تعزيز منظومة النزاهة ومكافحة الفساد في ضمان التطبيق الفعّال لقانون الخدمة المدنية رقم 4 لسنة 1998 وجميع الأنظمة واللوائح الصادرة بمقتضاه، إضافة للدور الهام الذي يقوم به في عمليات وصف وتوصيف الوظائف وإعداد جدول التشكيلات السنوي للوظائف المطلوبة للدوائر الحكومية كافة، إلى جانب دوره في دراسة الهياكل التنظيمية للدوائر الحكومية، ويعتبر دور ديوان الموظفين العام هاماً في إطار تنفيذ هذه الإستراتيجية لاسيما في الجوانب التوعوية والوقائية التي تستهدف القطاع العام كموظفين أو كوحدات تنظيمية «الجودة، الرقابة والتدقيق» أو تلك التي تعزز إجراءات التعيين والترقية والحوافز لعموم العاملين بمزيد من ضمانات النزاهة والشفافية والعدالة التي تكفل المساواة والحق في التنافس العادل بين الموظفين.

7. **الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق الإنسان:** تأسست الهيئة في العام 1993 بموجب مرسوم رئاسيّ ويتضمن دورها «متابعة وضمان توفر متطلبات حماية حقوق الإنسان في مختلف القوانين والتشريعات والأنظمة الفلسطينية، وفي عمل مختلف الدوائر والأجهزة والمؤسسات في دولة فلسطين ومنظمة التحرير الفلسطينية، وتُعنى الهيئة بحقوق المواطن الفلسطيني، وتتمتع بالعضوية الكاملة في اللجنة التنسيقية الدوليّة للهيئات الوطنيّة لحقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة (ICC) وتتمتع الهيئة بالاستقلال المالي والإداري الكاملين.

يتمحور دور الهيئة الفلسطينية في تعزيز التوعية المجتمعيّة بالحقوق المدنية والسياسية بالتركيز على حقوق الفئات المستضعفة وخاصة النساء والأطفال

والشباب والأشخاص ذوي الإعاقة، وتطوير آليات عملها فيما يخص متابعة القضايا والشكاوى بالتنسيق مع مؤسسات إنفاذ القانون وخاصة هيئة مكافحة الفساد كما يشمل عمل الهيئة أيضا توفير الدعم الفني في مجال موائمة التشريعات الوطنيّة للاتفاقيات والمعاهدات الدوليّة ذات العلاقة.

8. **المنظمات الأهلية الفلسطينية**: تنشط في فلسطين منظمات المجتمع المدني التي ينظم عملها القانون رقم (1) لسنة 2000م بشأن الجمعيات الخيرية والهيئات الأهلية، حيث تقدم المنظمات الأهلية خدمات متنوعة في مجال التعليم والصحة والزراعة والتنمية الاقتصادية والاجتماعية وحقوق الإنسان، وتمكين المرأة والشباب، وتصل خدماتها لجميع الفئات والمناطق بما فيها القدس، وتقوم وزارة الداخلية الفلسطينية ووزارات الاختصاص بموجب القانون والنظام بتنظيم ومراقبة عمل جميع المنظمات الأهلية، كما تنسق المنظمات فيما بينها من خلال شبكات وائتلافات تضم العديد من المنظمات الأهلية، وتعتمد المنظمات الأهلية في تمويلها بشكل أساسي على المنح والمساعدات الخارجية وبعض منها يعتمد على رسوم تقديم الخدمات وعلى التبرعات الوطنيّة أو على بعض الاستثمارات.

يشمل دور منظمات المجتمع المدني في مجال تعزيز منظومة النزاهة ومكافحة الفساد رفع الوعي والتثقيف والتدريب للفئات التي تقع في دائرة اختصاصها، وتعزيز مشاركتها في الجهود الوطنيّة الرامية لمكافحة الفساد، ويكون للمؤسسات الأهلية أيضا دور رقابي على إدارة الشأن والمال العام، وتشارك المؤسسات أيضا في مراجعة التشريعات والسياسات وتقديم توصيات خاصة لتعزيز المنظومة التشريعية، كما إن لتلك المؤسسات دوراً هاماً تمارسه من خلال تفعيل أدوات المساءلة المجتمعيّة في القطاعات التي تنشط فيها.

9. **المؤسسات الممثلة للقطاع الخاص**: تنشط في فلسطين مجموعة من المؤسسات الممثلة للقطاع الخاص الفلسطيني والمرشحة للشراكة في جهود مكافحة الفساد، ومنها مركز التجارة الفلسطيني «بال تريد»، وهيئة سوق رأس المال، وجمعية رجال الأعمال، واتحاد جمعيات البنوك، واتحاد مدققي الحسابات، واتحاد شركات التأمين، واتحاد الصناعات، واتحاد الغرف التجارية.

يتركز دور المؤسسات الممثّلة للقطاع الخاص في دعم جهود مكافحة الفساد من خلال جوانب تتعلق بمسؤوليته المجتمعيّة في دعم مبادرات مكافحة الفساد من جهة، وفي تعزيز الحوكمة في عمل المؤسسات الأعضاء أو التي تقع ضمن دائرة عمل المؤسسة التمثيلية مما يحد من تضارب المصالح في علاقته مع القطاع العام، وفي تحسين الخدمات العامة للمواطنين في بعض المجالات مثل الكهرباء والمياه والاتصالات وغيرها.

10. **وسائل الإعلام:** تتيح التشريعات السارية وجود تعددية في وسائل الإعلام والوصول إليها من قبل القطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني، لهذا تنشط في فلسطين مجموعة كبيرة من المؤسسات الإعلامية التي تتبع القطاع الحكومي مثل صوت فلسطين، وتلفزيون فلسطين، وصحيفة الحياة الجديدة، ووكالة الأنباء الفلسطينية «وفا» وكذلك تنشط وكالات الإعلام الخاصة أو التابعة لمنظمات المجتمع المدني، وتنشط أيضا وسائل إعلام تتبع للأحزاب وللفصائل السياسية.

يلعب الإعلامُ دوراً أساسياً في تعزيز منظومة النزاهة ومكافحة الفساد من خلال المساهمة في التوعية المجتمعيّة، وحث المواطنين على التبليغ عن الفساد، وتعزيز ثقة المواطن في مؤسسات إنفاذ القانون، ويعتبر الإعلام اللاعب الأساسي في المساءلة المجتمعيّة القائمة على المهنية، وليس بعيداً عن ذلك فان للإعلام دوراً مميزاً وقوياً من خلال التقارير الصحفية الاستقصائية التي تسلط الضوء على عدد من القضايا الهامة التي تدور حولها شبهات فساد.

11. **هيئات الحكم المحلي والمؤسسات التمثيلية للحكم المحلي:** تعتبر هيئات الحكم المحلي الوحدات التي تدير كافة الأمور والخدمات المتعلقة بالمواطنين، وتعمل على تحسين ظروفهم المعيشية، وتنمية المجتمع المحلي في منطقة جغرافية وإدارية معينة وفقاً للصلاحيات والمهام التي نص عليها قانون الهيئات المحلية الفلسطينية الصادر سنة 1997، ووفقا للقانون فإن دور هيئات الحكم المحلي يتركز وبشكل أساسي في تقديم خدمات أساسية للمواطنين كالمياه ومعالجة المياه العادمة والنفايات الصلبة، والصرف الصحي، بالإضافة إلى تنظيم البناء والأسواق العامة والنقل والمرور والمتنزهات، والمراكز الثقافية.

إن للهيئات المحلية دوراً كبيراً في جهود مكافحة الفساد من خلال تعزيز حوكمتها وعلاقتها مع المواطنين، واستجابتها لمبادرات المساءلة المجتمعيّة ممّا يحسِّن مستوى نزاهة وجودة الخدمات المقدمة للمواطنين الأمر الذي يؤثر وبشكل مباشر في تغيير الانطباع العام لدى عموم المواطنين عن أداء تلك الهيئات ويجعله يميل للرضا، وفي هذا الإطار سيكون لعدد من الجهات التي تقوم بدور رقابي أو فني أو تنظيمي على عمل الهيئات المحلية دور بارز وهام في تحقيق النتائج المطلوبة، كوزارة الحكم المحلي وصندوق إقراض البلديات والاتحاد الفلسطيني للهيئات المحلية .

12. **الجامعات ومراكز الأبحاث والدراسات:** تنشط في فلسطين مجموعة من الجامعات والمعاهد والمراكز البحثية العريقة في تقديم الخدمات التعليمية والأبحاث العلمية وفي مقدمتها جامعة بير زيت والنجاح والقدس والخليل وبيت لحم وخضوري والعربية الأمريكية والقدس المفتوحة والاستقلال والأزهر والإسلامية بالإضافة إلى مجموعة من مراكز الدراسات، وتنظم وزارة التعليم العالي عمل جميع الجامعات الفلسطينية سواء تلك التي تديرها مؤسسات أهلية أو الجامعات الخاصة أو الحكومية.

إن للمؤسسات التعليمية دوراً مهماً في بناء ثقافة رافضة للفساد من خلال غرس قيم النزاهة والمساواة والعدالة الاجتماعية والإحساس بالمسؤولية وتعزيز روح المواطنة ومكافحة الفساد، وتنميتها وتوفير الدراسات والأبحاث المتخصصة في قضايا النزاهة ومحاربة الفساد وتوفير الدعم الفني والتدريب للكوادر العاملة.

13. **وزارة المالية والتخطيط:** تقوم وزارة المالية بدور أساسي في المساهمة برسم السياسة المالية للدولة والإشراف على تنفيذها، بما يضمن المساهمة الفعالة في تحقيق التكامل بين السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية، وتحقيق الانسجام بين أدواتها لتشكيل منظومة للاستقرار الاقتصادي ونموه بما يساهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة ورفع مستوى المعيشة في جميع المجالات، وتدعيم قوة الاقتصاد القومي وتوطيده في وجه التحديات الكبيرة التي تواجهه على الصعيدين المحلي والخارجي، كما وتعمل على تمويل موازنة الدولة من خلال الإيرادات المحلية المتحققة من الضرائب وإدارة الإيرادات من مصادر التمويل الخارجية وقيامها

بالأعمال والمسؤوليات المناطة بها من خلال خطة عمل داعمة لخطة الإصلاح والتنمية الفلسطينية، ضمن نهج شفاف يسعى للوصول إلى التنمية المستدامة. وتسعى وزارة المالية والتخطيط حسب بيان رسالتها إلى «إدارة المال العام بكفاءة وفعالية من خلال تنمية الإيرادات وترشيد النفقات بالاستعانة بأنظمة مالية شفافة ونزيهة، مدعمة بإجراءات رقابية،

إن لوزارة المالية دوراً هاماً من خلال الاستمرار في الجهود المبذولة في ترشيد النفقات في العديد من الجوانب، ووضع خطة شاملة قائمة على دراسات في جوانب التقشف والترشيد وتعزيز الرقابة على مستوى الامتثال لمعايير الإنفاق العام، إلى جانب العمل على إعداد خطة تنفيذية للإستراتيجية الوطنيّة القطاعية لإدارة المال العام والشراء العام بما يشمل التقييم والمتابعة لها والحد من التهرب الضريبي وغسل الأموال.

القسم الرابع

التطلعات والاتجاه العام لجهود تعزيز منظومة النزاهة ومكافحة الفساد

4.1. الرؤية، إطار تشاركيّ فعال يوحد جهود جميع الأطراف

الرؤية: بيئة فلسطينية نزيهة ومناهضة للفساد وصولاً لمجتمع فلسطيني خالٍ من الفساد

تسعى فلسطين لمكافحة الفساد وللحد من مظاهره المختلفة في المجتمع الفلسطيني، ومعالجة أسبابه، والوقاية منه، وتفعيل الثقافة المجتمعيّة الرافضة له، وذلك بالشراكة بين المؤسسات الوطنيّة الرسمية والمجتمعيّة والتعاون مع المجتمع الدوليّ من خلال وضع سياسات وطنية وإجراءات وقائية ورقابية جدية، وملاحقة، ومحاسبة فاعلة تحقّق الردع العام للفساد بكافة أشكاله وتمنع الإفلات من العقاب.

نؤمن بأن عملنا في مكافحة الفساد يأتي في سياق الكفاح الطويل الذي يقوم به الشعب الفلسطيني وأنه يعزّز ما قدّمهّ شهداء الوطن والأسرى وخيرة المناضلين الفلسطينيين ضد الاحتلال والقهر والظلم الذي يتعرض له الشعب الفلسطيني على يد دولة الاحتلال، وإننا نؤمن بأن نضالنا سيساهم في نيل حقوقنا الوطنيّة الثابتة وفي مقدمتها حق العودة وتقرير المصير وإقامة الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس الشريف، وستنتهي حقبة سوداء في تاريخ شعبنا الذي تعرضت موارده لأكبر سرقة في التاريخ من قبل دولة تدَّعي الديمقراطية.

سنراعي في عملنا ما جاء في القانون الأساسي حول ضمان الحقوق والحريات العامة والشخصية على اختلافها بما يحقق العدل والمساواة للجميع دون تمييز، وفيما يخص مبدأ سيادة القانون، وتحقيق التوازن بين السلطات في سبيل المصلحة الوطنيّة العليا.

يساندنا بالأقوال والأفعال رئيس دولة فلسطين، فهو يحثنا باستمرار على بذل المزيد من التقدم والإنجاز في الحد من الفساد واسترجاع الموجودات « ... يجب أن لا يستثنى أحدٌ هذا يعني أن الذي يمارس الفساد أياً كان، ليس على رأس

أحد ريشة من أقصى الهرم لأدناه، وقلت له لا ترحم أحداً إذا جاءتك شكوى ما على أي إنسان يجب أن تأخذ مجراها إلى أن ينتهي إمَّا إلى المحكمة أو إلى البراءة ويجب أن نحارب هذه الآفة والحمد لله استطعنا إلى حد ما أن ننجح أو ننجح كثيراً في ذلك» **من أقوال رئيس دولة فلسطين، خلال افتتاح مؤتمر تعزيز دور القطاع الخاص في جهود الحوكمة ومكافحة الفساد**، 8 **كانون الأول**، 2018.

تشكل قيمنا المستمدة من ثقافة الشعب الفلسطيني والأمة العربية والقيم والمبادئ الإنسانية مرجعاً أساسياً لقراراتنا ومواقفنا وأعمالنا في الوطن وخارج الوطن، وإننا جازمون بأن اجتثاث الفساد وتحقيق الرفاه وكرامة العيش للجميع لن تتحقق دون أن نتحلّى جميعاً بمنظومة القيم الوطنيّة والإنسانية وفي مقدمتها الشجاعة والاستقامة والصبر والمهنية وقيمة الوطن أولاً وسيادة القانون والمشاركة للجميع.

سنعمل جميعاً وفي إطار أن الوطن للجميع لضمان مشاركة الجميع في مكافحة الفساد واجتثاثه، نساءً ورجالاً، مزارعاتٍ ومزارعين، عاملاتٍ وعمالاً ،شباباً وشيوخاً، معاقين ومرضىً وأصحَّاءَ، سكانَ قرىً وأحياء ومخيمات ولن ننسى أيضا أسرانا البواسل.

4.2. نهجنا، مسارات التغيير والسياسات الناظمة إطار عام للنتائج والتدخلات عبر القطاعية

ننطلق في نهجنا من أجل الوصول إلى مجتمع فلسطيني خالٍ من الفساد من مسارين أساسيين: الأول يقوم على تضافر الجهود من أجل الوصول إلى **مجتمع متمسك بقيم وبثقافة مجتمعية رافضة للفساد** بكافة أشكاله وأحجامه، والثاني يتمثل بالوصول إلى **منظومة تشريعية ومؤسساتية وطنية تمنع الإفلات من العقاب** وتسترد المنهوبات دون تهاون أو تأخير، وسنعمل جميعاً، للوصول إلى النتائج المنشودة من خلال العمل في أربعة محاور إستراتيجية.

مسارات التغيير	الاستراتيجيات	السياسات ذات العلاقة في المحور
مجتمع متمسك بقيم وثقافة مجتمعية رافضة للفساد	1. رزمة من التدابير الوقائية 2. تعزيز المشاركة المجتمعيّة	1. المعلومات حول الأداء العام للمؤسسات متوفرة للجميع بالشكل والوقت المطلوبين بالاستناد على منظومة تشريعية وتدابير مؤسساتية واضحة وملزمة. 2. صناع الرأي العام يساهمون في التوعية حول أسباب وتأثيرات الفساد في القطاعات المختلفة وحشد المواقف لمساندة الجهود الوطنيّة الرامية لتعزيز منظومة النزاهة ومكافحة الفساد. 3. تضمين عمل المؤسسات الرسمية والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني العاملة في مختلف القطاعات لأنشطة وتدخلات وأهداف لها علاقة في تعزيز منظومة النزاهة ومكافحة الفساد في القطاع ذات العلاقة. 4. مراجعة وتطوير دور التعليم العام والعالي في ترسيخ منظومة القيم المجتمعيّة الرافضة للفساد والمعززة لمشاركة المواطن في الجهود الرامية لاجتثاث الفساد. 5. تمكين الناشطين الاجتماعيين والناشطات على المستوى المحلي والوطني من مساءلة أصحاب الواجبات عبر مبادرات للمساءلة الاجتماعية. 6. الاستناد على الدراسة والبحث والدروس المستفادة كأساس للمعرفة وتحديد المواقف. 7. رقابة خارجية وداخلية مستقلة وفعالة على جميع المؤسسات التي تدير شأن عام. 8. إجراءات وتدابير وقائية يتم توظيفها في المؤسسات التي تدير شأناً عاماً لتحصين الموظفين من الوقوع في شبهات فساد. 9. وضع منظومة تشريعية معززة للتدابير الوقائية ومشاركة المواطنين 10. تعزيز شفافية ونزاهة تمويل الحملات الانتخابية.

مسارات التغيير	الاستراتيجيات	السياسات ذات العلاقة في المحور
منظومة تشريعية ومؤسساتية وطنية تمنع الإفلات من العقاب.	3 .كفاءة وفعالية وشمول في إنفاذ القانون. 4 .التعاون الدوليّ والإقليمي.	1. موائمة مستمرة للقوانين والأنظمة والتعليمات ذات العلاقة بالاستناد على المواثيق والمعاهدات والدوليّة والمستجدات على الواقع الفلسطيني والتجربة الوطنيّة والعربية. 2. اتخاذ إجراءات ومواقف على مستوى عالٍ لتعزيز ثقة المواطنين في مؤسسات إنفاذ القانون. 3. تفعيل المشاركة الفلسطينية في الجهود الإقليمية والعربية والدوليّة ذات العلاقة بما يعزز بناء المعرفة والخبرة وتبادل المعلومات ودعم المواقف. 4. بناء القدرات المؤسساتية والتنظيمية لمؤسسات إنفاذ القانون.

4.3. النتائج عبر القطاعية للمحور الاستراتيجي الأول، التدابير الوقائية

الهدف الاستراتيجي، تعزيز التدابير الوقائية من الفساد في المؤسسات الفلسطينية التي تدير شأنا عاما.

يعكس هذا المحور المادة الثانية من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، وهو تأكيدٌ لما جاء في أجندة السياسات الوطنيّة 2017-2022 التي خصصت محورها الثاني لموضوع الإصلاح وتحسين جودة الخدمات العامة وأهمية الارتقاء بتلبية احتياجات المواطنين بأقصى درجات الشفافية والنزاهة، وأفرزت أولويات وسياسات تؤكد على تعزيز المساءلة والشفافية والتزام المؤسسات الحكومية بمدونة السلوك الوظيفي؛ ومكافحة الفساد بكل أشكاله.[1] وأيضا يأتي هذا المحور استكمالاً للجهود السابقة التي قامت بها المؤسسات الرسمية والمدنية وهيئاتها الحكومية وغير الحكومية في مجال تعزيز وتكثيف التدابير الوقائية لجرائم الفساد خلال السنوات الماضية من خلال العديد من الإجراءات، منها مواءمة بعض التشريعات من قوانين وأنظمة ولوائح منظمة للعمل الحكومي وغير الحكومي مع قانون مكافحة الفساد ومبادئ النزاهة والشفافية التزاما بما جاء في الاتفاقية الدوليّة لمكافحة الفساد.

تستند النتائج المنشودة والتدخلات المقترحة أيضاً على تقرير التقييم الذاتي للعام 2018 الخاص في مدى مواءمة التشريعات الوطنيّة بالمادتين الثانية والخامسة من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد ومتطلبات استكمال الالتزام التام بأحكام الفصل الخامس من الاتفاقية والمتعلق بالوقاية من الفساد، حيث أشارت المادة 5 من الاتفاقية أيضاً إلى أن» تسعى كل دولة طرف إلى إجراء تقييم دوري للصكوك القانونية والتدابير الإدارية ذات الصلة، بُغية تقرير مدى كفايتها لمنع الفساد

1 أجندة السياسات الوطنية 2017_2022

ومكافحته».[2]

يستهدف محور الوقاية في الإستراتيجية الخاضعين لقانون مكافحة الفساد بكافة القطاعات لاسيما الخدماتية منها والتي تم استهدافها بالاستراتيجيات السابقة في إطار السعي لتحصينها من مخاطر الفساد باعتبارها أكثر عرضة من غيرها لمخاطر الفساد كما هو الحال في القطاع الصحي، والقطاع الدبلوماسي، والقطاع الأمني، وقطاع الحكم المحلي، وقطاع العدالة، والقطاع الخاص، وقطاع إدارة المال العام.

2 اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد

النتائج المنشودة والتدخلات المقترحة في القطاعات المختلفة

النتيجة متوسطة المدى	التدخلات الأساسية
نتيجة 1، تبني تشريعات معززة للبيئة الطاردة للفساد.	1. مراجعة القوانين والأنظمة الوطنيّة ومواءمتها مع متطلبات الاتفاقية الدوليّة لمكافحة الفساد في القطاعات المختلفة. 2. استكمال إجراءات إقرار قانون الحق في الحصول على المعلومات ووضع آليات لتنفيذه. 3. متابعة إصدار وتنفيذ أنظمة تلقي الهدايا وتضارب المصالح. 4. الشروع في إعداد قانون لمنع الاحتكار ومنح الامتياز. 5. مراجعة تعزيز شفافية ونزاهة تمويل الحملات الانتخابات . 6. مراجعة وتطوير الأنظمة وإجراءات الترقية والتعيين لأشغال وظائف الفئة العليا ومعايرتها بشكل يعزز تكافؤ الفرص.
نتيجة 2، الأدوات والهياكل التنظيمية الرقابية في المؤسسات مفعلة.	1. إنشاء إدارة عامة متخصصة باسم الإدارة العامة للنزاهة والوقاية من الفساد ضمن الهيكل التنظيمي الجديد للهيئة ورفدها بالكوادر البشرية المُدَرّبة. 2. تطوير أداء وحدات الرقابة الداخلية في المؤسسات التي تدير شأناً عاماً. 3. تطوير أداء وحدات الجودة والشكاوى والنوع الاجتماعي في المؤسسات والدوائر التي تدير شأناً عاماً. 4. إعمال أُسلوب تحليل مخاطر الفساد في الجهات الخاضعة لاسيما الخدماتية منها. 5. تفعيل استخدام بوابة المساعدات الاجتماعية النقدية وغير النقدية بالدولة.

النتيجة متوسطة المدى	التدخلات الأساسية
نتيجة 3: العاملون والعاملات في المؤسسات والمواطنين محصنون من الوقوع في الفساد.	1. متابعة الالتزام في مدونات السلوك وقواعد الحوكمة، وإعداد مدونات سلوك للقطاعات والمؤسسات غير المشمولة. 2. برنامج توعية وتدريب للموظفين في المؤسسات حول الشفافية والمساءلة والقوانين ذات العلاقة في مكافحة الفساد. 3. حملات توعية مجتمعية بمشاركة رجال الدين حول أسباب وتأثيرات الفساد وتجريمه. 4. إعداد وتبني وثيقة النزاهة الوطنيّة التي تحد من إمكانية حدوث الفساد في المراحل المختلفة بعملية الشراء العام.
نتيجة 4: المؤسسات العامة مُشاركة بفعالية في جهود تعزيز منظومة النزاهة ومكافحة الفساد في القطاعات ذات العلاقة.	1. تضمين منظومة النزاهة ومكافحة الفساد في الخطط القطاعية وعبر القطاعية وبرامج الموازنة. 2. إعداد ومتابعة تنفيذ أنظمة الرقابة والتقييم والمساءلة على خطط وبرامج المؤسسات التي تدير شأناً عاماً. 3. دعم مراكز الأبحاث والدراسات العليا والباحثين لإجراء أبحاث ودراسات ورسائل جامعية في مجالات منظومة النزاهة ومكافحة الفساد في القطاعات المختلفة. 4. عقد ملتقى سنوي لتبادل الخبرات والمعلومات حول خطط وبرامج وتدخلات عمل المؤسسات ذات العلاقة في تعزيز منظمة النزاهة ومكافحة الفساد. 5. تضمين غايات الهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة 2030 ومؤشراته في الخطط القطاعية وعبر القطاعية. 6. إعداد خطة وطنية تحد من التهرب الضريبي والجمركي. 7. تفعيل توصيات اللجنة الوطنيّة لمكافحة غسيل الأموال. 8. إعداد خطة تنفيذية للإستراتيجية القطاعية لإدارة المال العام 2017-2022.

4.4. النتائج عبر القطاعية للمحور الاستراتيجي الثاني، المشاركة المجتمعيّة

الهدف الاستراتيجي، تفعيل المشاركة والمساءلة المجتمعيّة في مكافحة الفساد

يهدف هذا المحور إلى توسيع القاعدة الشعبية والمؤسساتية المساندة والداعمة والمؤثرة في جهود مكافحة الفساد من خلال تكريس وتعميق الوعي لدى المجتمع بقضايا الفساد والمشاركة في رفضه ومكافحته، ورفع درجة الوعي في الخطر الذي يشكله الفساد على المجتمع، وذلك باستخدام وسائل مختلفة كالمواد التوعوية والإعلامية واللقاءات الهادفة ومختلف وسائل التواصل الاجتماعي.

ويأتي هذا المحور انسجاماً مع الاتفاقية الدوليّة لمكافحة الفساد بما يخص التدابير اللازمة لتعريف المواطنين بهيئات مكافحة الفساد وزيادة وعي المواطن بخطر الفساد[3]، وكذلك انسجاماً مع ما جاء ضمنياً في أجندة السياسات الوطنيّة للأعوام (2017 – 2022) في السياسة التاسعة[4].

أجمعت جهود هيئة مكافحة الفساد والأطراف الشريكة في تنفيذ الإستراتيجيتين السابقتين على أهمية إيجاد بيئة مجتمعية تعزِّز وترسِّخ قيم النزاهة والشفافية وتحض على المساءلة المجتمعيّة والمحاسبة، وتناهض أية ثقافة متسامحة مع الفساد من خلال تنفيذ آلاف الأنشطة التوعوية التي استهدفت معظم قطاعات المجتمع الفلسطيني، كما أنها عملت على تعزيز روح المشاركة المجتمعيّة، وتشجيع بناء أجسام تكافح الفساد في داخل المؤسسات.

يلعب المجتمع المدني وبشكل خاص الجامعات والمنظمات الأهلية دوراً كبيراً في تحسين الجوانب الخدماتية والثقافية والتوعوية والتعليمية والإعلامية والحقوقية والقانونية وحماية مصالح فئات مهمشة، إضافة إلى الدور الرقابي الذي يقوم به المجتمع المدني على إدارة الشأن والمال العام، من هنا تبرز الحاجة إلى تعزيز

---

3 الاتفاقية الدوليّة لمكافحة الفساد.

4 أجندة السياسات الوطنية 2017-2022

وتضمين قيم ومعايير النزاهة والشفافية وجهود مكافحة الفساد في الاستراتيجيات الخاصة بمؤسسات ومنظمات المجتمع المدني، وفي البرامج والخطط المعتمدة فيها بما يسهم في رفع الوعي المجتمعيّ لعموم المواطنين بمخاطر الفساد وآثاره المدمرة على مؤشرات التنمية المستدامة في البيئة التي ينتمون إليها، ويعمل في ذات الوقت على لفت أنظار المجتمع المحلي لأهمية إعمال الرقابة المجتمعيّة والمساءلة لمؤسسات الدولة في قيامها بإدارة الشأن والمال العام بالدولة وصولاً إلى مجتمع منيع رافض لممارسات الفساد انطلاقاً من وعيه التام بمدى خطورته ومخاطره الهدامة.



النتائج المنشودة والتدخلات المقترحة في القطاعات المختلفة

النتيجة متوسطة المدى	التدخلات الأساسية
نتيجة 5: المناهج التعليمية في المؤسسات التعليمة تم تضمينها بمنظومة النزاهة ومكافحة الفساد.	1. تضمين مناهج التعليم في المدارس لمفاهيم منظومة النزاهة ومكافحة الفساد. 2. تضمين مناهج التعليم والبحث العلمي في الجامعات لمواضيع ذات علاقة في منظومة النزاهة ومكافحة الفساد. 3. تنفيذ برنامج تدريب لتعزيز معارف وأساليب المعلمين والمعلمات والمشرفين في مجال مفاهيم منظومة النزاهة ومكافحة الفساد. 4. دعم مبادرات للطلاب والطالبات في المدارس والجامعات تعزز مفاهيمهم ووعيهم لأسباب وتأثيرات الفساد.
نتيجة 6: مبادرات وطنية ومحلية ونسوية وشبابية واجتماعية فاعلة في مساءلة المسؤولين.	1. تيسير ودعم تأسيس ائتلافات وتحالفات في القطاعات المختلفة. 2. تنظيم حملات وأنشطة مساءلة في القطاعات المختلفة. 3. وضع معايير وأسس وأدلة عمل وتطوير أدوات المساءلة المجتمعيّة. 4. تشجيع الدراسات والتقارير ذات العلاقة في المساءلة المجتمعيّة في القطاعات. 5. تنظيم يوم وطني للمساءلة المجتمعيّة في جميع القطاعات.

النتيجة متوسطة المدى	التدخلات الأساسية
نتيجة 7: الإعلام وصناع الرأي العام ناشطون بمهنية في جهود مكافحة الفساد.	1. إعداد وإقرار إستراتيجية إعلامية لمكافحة الفساد وتعميمها بما يساهم في تعزيز دور الإعلام في جهود مكافحة الفساد. 2. دعم البرامج والأنشطة الإعلامية في مجال تعزيز منظومة النزاهة ومكافحة الفساد. 3. برامج تدريب للإعلاميين في المفاهيم والأدوات والتشريعات ذات العلاقة في تعزيز منظومة النزاهة ومكافحة الفساد. 4. دعم مبادرات الإعلاميين في إنتاج ونشر تقارير استقصائية ذات علاقة.
نتيجة 8: مؤسسات المجتمع المدني منخرطة في جهود تعزيز منظومة النزاهة ومكافحة الفساد.	1. تضمين برامج وخطط مؤسسات المجتمع المدني لأنشطة وتدخلات تعزيز منظومة النزاهة ومكافحة الفساد في مختلف القطاعات. 2. تأطير جهود منظمات المجتمع المدني في مجال تعزيز منظومة النزاهة ومكافحة الفساد. 3. تدريب وتأهيل مؤسسات المجتمع المدني في مجال الإدارة الرشيدة والحوكمة.

4.5. النتائج عبر القطاعية للمحور الاستراتيجي الثالث، إنفاذ القانون

الهدف الاستراتيجي، إنفاذ القانون ومنع الإفلات من العقاب

يعتبر قانون مكافحة الفساد الفلسطيني رقم 1 لسنة 2005 وتعديلاته من التشريعات الجيدة على المستويين الإقليمي والدوليّ لما احتواه من أحكام تجرم أفعال فساد، وتدابير وضمانات تكفل إحداث التوازن بين مسؤولية الدولة في ملاحقة ومحاسبة مرتكبي أفعال الفساد، وحق الفرد (مرتكب فعل الفساد) في الدفاع عن نفسه، وواجب المجتمع في مساندة جهود الدولة من خلال الإبلاغ والكشف عن الفساد، إلا أن واقع الممارسة العملية في السنوات الماضية أشار إلى أهمية النظر مرة أخرى إلى منظومة التشريعات الفلسطينية (رزمة القوانين الخاصة بالتجريم والعقاب، والحماية) باتجاه توحيدها من جهة وإحداث التعديلات اللازمة فيها لما يعزز المساءلة والملاحقة والحماية.

إن تحقيق الأولويات الواردة بهذا المحور يتطلب العمل على إحداث نوع من التطوير والتحسين للبنية التحتية لمكافحة الفساد، لاسيما التشريعات والقوانين والأنظمة، كما وينبغي علينا أن نولي المواطن الفلسطيني اهتماما اكبر بتعزيز ثقته بمؤسسات إنفاذ القانون، مقدرين بذلك انطباعاته عن واقع إنفاذ القانون باتجاه تعزيز هذه الثقة، باعتبار ذلك أحد أهم المؤشرات التي تعكس واقع مكافحة الفساد واجتثاثه من الدولة.

إن المجتمع الفلسطيني بمواطنيه ومؤسساته، شركاء مهمين وركيزة أساسية في جهود الدولة لإنفاذ القانون، باعتبار الإبلاغ عن الفساد وكشفه هو نقطة الانطلاق والسير قدماً في إجراءات المحاسبة والمساءلة ووصولاً للعقاب الذي يوقع على المُدانين بقضايا فساد بما يحققه ذلك العقاب من ردع خاص وردع عام، وعليه وفي سبيل تحفيز وتشجيع المجتمع بكل مكوناته على الدخول في شراكة حقيقية مع مؤسسات الدولة المعنية بإنفاذ القانون فإن الاهتمام بتأمين الحماية

للمبلغين والشهود والخبراء، وتعزيز تلك الحماية وتوسيعها لتشمل الحماية القانونية والشخصية، سيكون له أثرٌ إيجابيٌّ كبيرٌ ينعكس على واقع مكافحة الفساد واجتثاثه.

خلال فترة تنفيذ الاستراتيجيات السابقة تم إحداث تحسين على واقع مؤسسات إنفاذ القانون، حيث تم رفد هيئة مكافحة الفساد بعدد من العاملين المتخصصين، وزيادة أعضاء النيابة المختصة بمكافحة الفساد، وأيضا زيادة أيام عمل محكمة جرائم الفساد من يومين إلى خمسة أيام، كما وتم تنفيذ العديد من التدريبات واللقاءات لتعزيز قدرات العاملين في مؤسسات إنفاذ القانون، وزيادة التنسيق بين الشرطة وهيئة مكافحة الفساد، ونتطلع في فترة تنفيذ هذه الإستراتيجية إلى تطوير وتحسين قدرات هيئة مكافحة الفساد في مجالات الاستدلال والتحري والتحقيق والتحليل والتعقب وإدارة إقرارات الذمة المالية بما يعزز إعمال مبدأ المساءلة، إضافة إلى تعزيز ورفد نيابة ومحكمة جرائم الفساد بالوسائل الحديثة في مجال إدارة عمليات التحقيق والتقاضي بجرائم الفساد.

النتائج المنشودة والتدخلات المقترحة في القطاعات المختلفة

النتيجة متوسطة المدى	التدخلات الأساسية
نتيجة 9: المنظومة التشريعية الفلسطينية معززة لإنفاذ القانون ومنسجمة مع الاتفاقية الدوليّة لمكافحة الفساد.	1. مراجعة قوانين العقوبات وقانون مكافحة الفساد وقانون الإجراءات الجزائية لتعزيز إنفاذ القانون والملاحقة. 2. متابعة أعمال وتطبيق وتعميم النظام الخاص بحماية المبلغين والشهود والخبراء.
نتيجة 10:إجراءات استدلال وتحري وتحقيق وتقاضي لدى مؤسسات إنفاذ القانون فاعلة.	1. تطوير كفاءة الموارد البشرية لدى مؤسسات إنفاذ القانون وتعزيز إمكانياتها المالية. 2. تأطير آليات التنسيق بين الجهات العاملة في مجال إنفاذ القانون وبشكل خاص الشرطة والأجهزة الأمنية والنيابة والقضاء.
نتيجة 11: تعززت ثقة المجتمع بقدرات مؤسسات إنفاذ القانون والإبلاغ عن الفساد.	1. بناء قدرات مؤسسات إنفاذ القانون في الإعلام المرتبط بملفات الفساد. 2. تخصيص صحفيين لتغطية قضايا الفساد في المراحل المختلفة وتوفير الإمكانيات اللازمة للقيام بمهامهم على أكمل وجه.

4.6. النتائج عبر القطاعية للمحور الاستراتيجي الرابع: التعاون الدوليّ

الهدف الاستراتيجي، تعزيز التعاون الإقليمي والدوليّ في مجالات مكافحة الفساد

انضمت دولة فلسطين للاتفاقية العربية لمكافحة الفساد في العام 2010 ولاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد في 2014، وهي منضمة لاتفاقية الرياض العربية للتعاون القضائي، وقامت بإنجاز متطلبات استعراض تنفيذ الفصلين الثالث والرابع من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد ونشره كاملا، وأنجزت تقرير التقييم الذاتي الثاني للفصلين الثاني والخامس من ذات الاتفاقية، وتم استعراض هذين الفصلين بانتظار التقرير النهائي بالخصوص من قبل سكرتاريا الأمم المتحدة لمكافحة المخدرات والجريمة، وبذات الإطار فقد انضمت فلسطين إلى منظمة الشرطة الجنائية الدوليّة (الإنتربول)، وإلى إدارة ملاحقة البيانات الجنائية العربية (الشرطة العربية)، وهي عضو في المنظمة الدوليّة للأجهزة العليا للرقابة - الانتوساي- ممثلة بديوان الرقابة المالية والإدارية.

لقد أدى تطور العقل الإجرامي لدى مرتكبي جرائم الفساد إلى إفراز ما بات يطلق عليه بالجرائم العابرة للحدود، ويعتبر هذا النوع من الجرائم معقدة التركيب إذا ما تمكن ونجح مرتكبيها من تهريب الأموال التي تحصلوا عليها من جرائمهم خارج أراضي الدولة، ويعد تفعيل العلاقة مع الدول العربية والصديقة ذا أهمية بالنسبة لفلسطين لاسيما بمجال إنفاذ القانون، سيما وأن تسليم المجرمين واسترداد المتحصلات الجرمية يعد من القضايا الشائكة التي يتسم تنفيذها بالضعف على المستوى الدوليّ.

وفي فلسطين يزداد الأمر تعقيداً بالنظر إلى انتقاص الولاية القضائية الفلسطينية الناجم عن الاحتلال الإسرائيلي الذي ما زال يطبق سيطرته على

المعابر الحدودية، إلى جانب قِدم بعض التشريعات الجزائية المحلية ذات العلاقة بالتعاون القضائي الذي يشكل تحدياً للسلطات المختصة بتنفيذ القانون في سعيها لإبرام اتفاقيات تعاون دولي بهذا المجال.

لقد حققت الدولة إنجازاً هاماً على الصعيد الدوليّ بالعام 2018 من خلال ترؤسها لمجموعة أل 77 والصين وهو أمر نتطلع للاستفادة القصوى منه كأحد الروافع الرئيسة لتقوية التعاون الدوليّ في المجال القضائي من جهة، وتقوية العلاقات الثنائية بين الهيئة وأقرانها على المستوى الدوليّ في مجال تبادل الخبرات والدعم الفني والعمل على إبرام اتفاقيات تعاون جديدة.

وتعتبر المشاركات في الأنشطة والمؤتمرات الدوليّة والإقليمية الخاصة بجهود مكافحة الفساد أمراً مهماً للدولة باعتبارها منبراً لتأكيد هويتها من جهة وإعلاماً للمجتمع الدوليّ ككل بأن فلسطين حاضرة دولياً ولها من الأدوات والإمكانيات ما أهَّلها لتكون عضواً فاعلاً في جهود مكافحة الفساد في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد ولديها رصيد من الخبرات والتجارب التي تستطيع نقلها وتعميمها على الدول الأعضاء بالاتفاقية.

وليس بعيدا عن ذلك فان للتعاون الدوليّ والإقليمي أهمية خاصة على حاضر ومستقبل مؤسسات إنفاذ القانون بالدولة، ويتأتى ذلك من خلال البحث المتواصل عن مصادر للدعم والتمويل الممكنة لبيئة العمل على مستوى البنى التحتية والمشاريع والبرامج التطويرية لمواردها البشرية واحتياجاتها من الدعم الفني والتقني.

النتائج المنشودة والتدخلات المقترحة في القطاعات المختلفة

النتيجة متوسطة المدى	التدخلات الأساسية
نتيجة 12: التعاون القضائي الإقليمي والدوليّ فاعل.	1. تفعيل متابعة قرارات الإدانة بقضايا الفساد وطلبات تسليم المجرمين والمساعدة القانونية المتبادلة واسترداد العائدات الجرمية مع الجهات الدوليّة ذات العلاقة بها. 2. تأطير العلاقات في مجال التعاون القضائي الإقليمي والدوليّ في قالب وطني واحد يضمن فاعليتها. 3. استحداث وحدة للتعاون الدوليّ والمحلي في هيئة مكافحة الفساد.
نتيجة 13: دولة فلسطين فاعلة في المحافل والشبكات والهيئات الإقليمية والدوليّة ذات العلاقة بمكافحة الفساد وتتبادل الخبرات معها.	1. السعي للانضمام للمحافل والشبكات والمبادرات الإقليمية والدوليّة 2. برامج لتبادل الخبرات بين فلسطين والجهات الإقليمية والدوليّة ذات العلاقة بمكافحة الفساد.

القسم الخامس

تدابير تنفيذ الإستراتيجية الوطنيّة لمكافحة الفساد

5.1. سياسات عامة لتنفيذ الإستراتيجية

1. **تشكيل فريق وطني للإشراف على تنفيذ وتقييم الإستراتيجية الوطنيّة عبر القطاعية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد:** تسعى هيئة مكافحة الفساد إلى اتخاذ قرار عالي المستوى لتشكيل فريق وطني للإشراف على تنفيذ الإستراتيجية، بحيث يضم الفريق مجموعة من الخبراء والمختصين في مجال مكافحة الفساد والإصلاح والحكم الرشيد من بين الشركاء الأساسيين في تنفيذ الإستراتيجية من الأطراف الرسمية من الوزارات والإدارات العامة الأساسية - وقد تمت مراعاة أن يكونوا من ضمن الأطراف المناط بها التخطيط وتحتل مواقع ذات علاقة باتخاذ القرار- وبالإضافة إلى ممثلين عن منظمات المجتمع المدني من منظمات أهلية وإعلام ومؤسسات حقوقية، وأيضاً اشتمل الفريق على ممثلين عن القطاع الخاص.

وستتولى هيئة مكافحة الفساد رئاسة الفريق الوطني والذي سيعمل بشكل أساسي على:

- الإشراف والتنسيق لإعداد الخطط السنوية للمؤسسات الشريكة للتحقق من انسجامها وتضمنها لما ورد بهذه الإستراتيجية.
- متابعة تضمين أنشطة وجهود تعزيز منظومة النزاهة ومكافحة الفساد في الخطط القطاعية وعبر القطاعية وبرامج الموازنة لجميع القطاعات.
- مراجعة جميع التقارير المتعلقة بالتنفيذ والمقدمة من الأطراف المنفذة بما فيها الخاصة بالتحديات والتوصيات القطاعية بهدف فحص الاتساق والتكامل وشمول التغطية لكافة المواضيع والقضايا ذات الصلة بتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد، والتأكد من عدم وجود أية تداخلات من شأنها أن تعيق عملية تنفيذ الخطة.
- الإشراف على عقد ورشة عمل وطنية -سنويا- لتقديم تقريره السنوي حول ما نفذ من الإستراتيجية والنتائج التي تم إحرازها، والأثر الذي

تحقق، والتحديات والعقبات التي تم تسجيلها، كشكل من أشكال المساءلة للفريق الوطني وللأطراف المشاركة في تنفيذ الإستراتيجية من جهة، ولزيادة شفافية الإجراءات والأنشطة المنفذة وتقييمها، والعراقيل التي واجهتها واقتراح حلول لتجاوزها، مع تناول الوضع المالي الذي يغطي أنشطتها في العام القادم وكيف تم إنفاق المال العام على تنفيذ الخطة في العام المنصرم.

- وضع التوصيات للجهات المسؤولة لتبني سياسات وتدابير معززة لمنظومة النزاهة ومكافحة الفساد بما يتوافق مع الأولويات الوطنيّة.

2. **الشمول والتركيز:** تستهدف الإستراتيجية العمل في جميع القطاعات ذات العلاقة في الشأن العام وتؤثر على إدارة المال العام وحياة وكرامة الشعب الفلسطيني، كالقطاعات ذات العلاقة في الحكم والسياسة والأمن والخدمات والبنية التحتية والتنمية الاجتماعية والاقتصادية.

وتشمل القطاعات حسب خطة التنمية الفلسطينية قطاع الزراعة، الثقافة والتراث، التعليم، التشغيل، الطاقة، البيئة الصحة، الإسكان، الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، العلاقات الدوليّة، العدل، الحكم المحلي، الاقتصاد الوطني، إدارة المال العام، الأمن، الحماية الاجتماعية «التنمية الاجتماعية»، السياحة والآثار، النقل والمواصلات، المياه والمياه العادمة، المساواة والنوع الاجتماعي، الشباب، كما تشمل القطاعات أيضا بالإضافة إلى قطاعات خطة التنمية الفلسطينية أية قطاعات أخرى ذات أهمية في توفير الخدمات للفلسطينيين وتحسين معيشتهم وغير واردة في قائمة خطة التنمية الفلسطينية.

سنعمل على توجيه جميع الشركاء على **وضع مجموعة من الأولويات لتعزيز منظومة النزاهة ومكافحة الفساد في كل قطاع**، على أن يتم تحديد تلك الأولويات بناء على حوار ونقاش بين جميع الشركاء والمعنيين في كل قطاع وبما يخدم تحقيق النتائج القطاعية للإستراتيجية الوطنيّة عبر القطاع لتعزيز منظومة النزاهة ومحاربة الفساد ويساهم في تحسين الخدمات ورفاه المواطنين في جميع المحافظات.

3. **الشراكة والعمل التوافقي:** تسعى الإستراتيجية الوطنيّة لمكافحة الفساد إلى أن

تكون **إطاراً موجهاً وشاملاً لجهود جميع الأطراف** ذات العلاقة في تعزيز منظومة النزاهة ومكافحة الفساد، وهذا يشمل جميع المؤسسات الرسمية ومؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص وهيئات الحكم المحلي والجهات الأكاديمية والمؤسسات الدوليّة العاملة في فلسطين.

تعتمد الإستراتيجية في تنفيذها على مبدأ **الشراكة الحقيقية وتكامل الأدوار** بين جميع الأطراف ذات العلاقة في تنفيذ الإستراتيجية، حيث يكون دور هيئة مكافحة الفساد بصفتها قائدة الجهود الوطنيّة في مجال مكافحة الفساد دور **تنظيمي إشرافي تنفيذي** تعمل بموجبه **على حشد الجهود والمصادر الوطنيّة والدوليّة** وتوجيهها إلى الأولويات في كل القطاعات بما يعزز منظومة النزاهة ومكافحة الفساد على المستوى الوطني.

وستعتمد هيئة مكافحة الفساد والشركاء على **نهج الحوار لتضمين عمل جميع المؤسسات التي تدير** شأناً عاماً وخاصة المؤسسات والوزارات التي يُعزى لها قيادة القطاعات الأساسية لأنشطة وتدخلات لها علاقة في تعزيز منظومة النزاهة ومحاربة الفساد في مؤسستها أولاً وفي القطاع المعني في عملها.

4. **تجنيد المصادر المالية والبشرية اللازمة:** يعتبر رصد الأموال والمخصصات اللازمة لتنفيذ هذه الإستراتيجية من التحديات الكبيرة التي تواجهها، في ظل الظروف القائمة، والمتمثلة في تقليص موازنات الدوائر الحكومية جميعها، تبعا لانخفاض قيمة الدعم الدوليّ المقدم من المجتمع الدوليّ لدولة فلسطين، وعلى الرغم من ذلك ستعمل الهيئة بالتعاون مع الشركاء من مختلف القطاعات المستهدفة على تأمين مخصصات محددة ترصد ضمن موازناتها وموازنة الهيئة، إلى جانب التباحث والتواصل مع الحكومة والرئاسة والتقدم بمقترحات من شأنها أن تسهم في رصد وتامين الموازنات السنوية المطلوبة لتنفيذ الإستراتيجية في ضوء ما يُحدد من أولويات بموجب خطط العمل السنوية، إلى جانب ذلك ستعمل الهيئة بمساندة من شركائها على الترويج لهذه الإستراتيجية لدى عموم المانحين بغية حثهم على دعم موازنات التنفيذ وتوجيه مشاريعهم نحوها .

5. **المراجعة والتخطيط السنوي:** ستقوم هيئة مكافحة الفساد بصفتها المؤسسة

القيادية ومن خلال الفريق الوطني بمراجعة سنوية لجميع محاور الإستراتيجية في نهاية كل عام وذلك من خلال عرض الإنجازات التي حققتها المؤسسات الشريكة في جميع محاور الإستراتيجية ونقاش المتغيرات على بيئة مكافحة الفساد ومدى تأثيرها على تحقيق الأهداف والنتائج عبر القطاعية وأيضاً تحديد أولويات العمل للسنة المالية القادمة.

ستقوم هيئة مكافحة الفساد بإعداد خطة سنوية خاصة بأهدافها وتدخلاتها الموازنات المطلوبة لتكون نموذجاً للتخطيط السنوي لجميع المؤسسات الشريكة في تنفيذ الإستراتيجية، وستعمل الهيئة على تيسير عقد لقاءات وورش عمل للشركاء لعرض ونقاش خططهم من باب تعزيز التنسيق وتبادل المعلومات وتجنب أي تضارب في الجهود.

5.2. سياسات عامة للمتابعة والتقييم والمساءلة والتعلم

- **الأهداف:** تهدف مجمل أنشطة المتابعة والتقييم والمساءلة والتعلم إلى رفد الفريق الوطني وصانعي القرار في هيئة مكافحة الفساد والمؤسسات الشريكة، بالمعلومات والمعرفة اللازمة لتوجيه المؤسسات والخطط والبرامج نحو الأولويات الوطنيّة ذات العلاقة وضمان الوصول إلى أفضل النتائج، وكذلك مساندتهم في اتخاذ القرارات التصحيحية لضمان السير نحو تحقيق الأهداف والتغيير المنشودين، بالإضافة إلى أهمية المتابعة والتقييم في إثراء معرفة جميع العاملين في مجال تعزيز منظومة النزاهة ومكافحة الفساد وتعزيز الأدوات والأساليب والطرق التي يتم العمل بها في المؤسسات وذلك **بالاعتماد على الدروس والعبر التي يتم التوصل إليها من التجربة والممارسة** الوطنيّة والإقليمية والدوليّة وخاصة فيما يخص الفرضيات التي بنيت عليها سلسلة النتائج (التدخلات، النتائج، الأهداف).
- **المسؤولية والمهام:** تُعزى المسؤولية الأساسية للمتابعة والتقييم والمساءلة وتعزيز التعلم فيما يخص الإستراتيجية الوطنيّة عبر القطاعية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد، للفريق الوطني المسؤول عن متابعة تنفيذ الإستراتيجية وذلك **بمساندة إدارية وتنظيمية من الإدارة العامة للتخطيط والسياسات في هيئة مكافحة الفساد** والتي ستخصص

المصادر البشرية والمالية اللازمة لتحقيق مجمل أنشطة المتابعة والتقييم والمساءلة والتعلم بدعم وتوجيه من الفريق الوطني، و ستستعين الهيئة أيضا بمجموعة من الأدوات والهياكل الوطنيّة الرسمية والقطاع الخاص والجامعات ومؤسسات المجتمع المدني والمؤسسات الدوليّة لتوفير الخبرات والمصادر اللازمة.

- **النظام والأدوات**: ستعمل هيئة مكافحة الفساد وبتوجيه من الفريق الوطني ومشاركة فاعلة من جميع الشركاء والمعنيين على تعزيز منظومة النزاهة ومكافحة الفساد على **تطوير نظام للمتابعة والتقييم** يشمل مصفوفة المتابعة والتقييم وجميع الأدوات اللازمة لتحقيق أهداف النظام، إلى جانب خطة عمل لبناء قدرات العاملين في مجال المتابعة والتقييم، كما وسيعنى نظام الرقابة والتقييم بوضع الأسس والمعايير والأدوات التي سيتم تطبيقها من أجل تعزيز المساءلة في القطاع للوصول إلى أداء مرتكز على الفاعلية والكفاءة في العمل.
- **دراسة خط الأساس**: تهدف دراسة خط الأساس (الدراسة القَبْلية) إلى تحديد قيمة مؤشرات قياس النتائج العبر قطاعية التي تم التوافق عليها واعتمادها بين الشركاء، حيث تساعد دراسة خط الأساس على تحديد القيم المرغوب تحقيقها في نهاية العام 2022، وهي فترة الإستراتيجية الحالية، الأمر الذي من شأنه المساهمة في تعزيز المساءلة والتوجيه واتخاذ القرارات التصحيحية للمحاور والمسارات التي تم تبنيها، كما ستقوم الإدارة العامة للتخطيط والسياسات كإدارة مختصة ومكلفة بالإشراف على إدارة ومتابعة كافة العمليات والنشاطات ذات العلاقة بالتخطيط والدراسات ورسم السياسات والاستراتيجيات والجودة المؤسساتية ورصد مؤشرات الفساد بما ينسجم والأهداف والتوجهات وفقا للإجراءات والتعليمات المعتمدة من جهة الاختصاص، **وستقوم بوضع كافة التدابير اللازمة لدراسة خط الأساس لمؤشرات قياس النتائج عبر القطاعية بالتعاون والتنسيق مع جميع الشركاء من القطاع العام والأهلي .**
- **التنسيق وتبادل المعرفة**: ستعمل هيئة مكافحة الفساد على خلق أدوات لتبادل وتعميم المعارف ذات العلاقة، وذلك من خلال ملتقى سنوي يضم جميع المعنيين في موضوع تعزيز منظومة النزاهة ومكافحة الفساد، كما

ستعمل أيضاً على تنظيم رزمة من اللقاءات والورش لمحاور الإستراتيجية بهدف تبادل المعلومات والخبرة وإيجاد وسائل تواصل دائمة بين الهيئة والمؤسسات الرسمية من جهة، ووسائل تواصل دائمة مع مؤسسات المجتمع المدني والمؤسسات الدوليّة من جهة أخرى.

- **تفعيل المرصد الخاص بمنظومة النزاهة ومكافحة الفساد:** ستعمل هيئة مكافحة الفساد على مراجعة سياسات وخطط عمل المرصد الوطني الخاص بمنظومة النزاهة ومكافحة الفساد الذي تديره الهيئة، بما يساهم في رفد نظام المعلومات الخاص بالمتابعة والتقييم وفي تطوير الأنشطة المتعلقة في الرصد والتوثيق لضمان الوصول إلى الدروس والعبر المبنية على الحقائق والإثباتات، كما سيساهم أيضاً فريق المرصد في إجراء بعض الدراسات والمسوحات ذات العلاقة في مؤشرات قياس النتائج القطاعية.
- **تفعيل وظيفة السياسات والدراسات:** ستعمل الهيئة على تفعيل دائرة السياسات والدراسات في الهيئة من أجل تمكينها من الإشراف على الدراسات والبحوث اللازمة لتغذية نظام المتابعة والتقييم، والمساعدة في رفد نظام المعلومات الخاص بالمتابعة والتقييم بالمعلومات اللازمة، كما ستعمل الهيئة أيضاً على توقيع مذكرات تفاهم يتم بموجبها توجيه مراكز الدراسات والأبحاث نحو الدراسات والمسوحات التي تساهم في تعزيز دور البيانات والمعرفة في رسم السياسات وتوجيه الخطط نحو الأولويات.
- **التنسيق مع الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني:** تناط بالجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني مهمة إنشاء نظام إحصائي شامل وموحد يوضع تحت تصرف الوزارات والمؤسسات الفلسطينية، يُسترشد به لتشخيص المشاكل وتقييم التقدم الحاصل إلى جانب مهمة تقديم إحصاءات رسمية دقيقة حول الأوضاع والاتجاهات الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية والبيئية لخدمة المجتمع الفلسطيني، وفي هذا الإطار ستعمل الهيئة على إيجاد مذكرة تفاهم تضمن قيام الجهاز بالمسوحات وتوفير الإحصاءات الإدارية اللازمة لقياس مؤشرات النتائج المخططة ومساندة فريق المتابعة والتقييم في تطور وتنفيذ أدوات جمع وتحليل البيانات.

- **تقييم التدخلات**: ستقوم الإدارة العامة للتخطيط والسياسات بوضع خطة عمل لتقييم مجموعة من المشاريع والتدخلات التي تنفذها الأطراف الشريكة في الخطة بمشاركة جميع المعنيين، الأمر الذي من شأنه تأمين التغذية الراجعة وتوثيق الدروس المستفادة لاسيما تلك المتعلقة بفرضيات التغيير ومساهمتها في تحقيق الرؤيا المشتركة « الحد من الفساد»، و يقع في إطار التدخلات التي سيتم تقييمها مجموعة التدخلات ذات العلاقة في مراجعة وتطوير التشريعات، والتوعية، ومدونات السلوك، وتضمين أنشطة تعزيز منظومة النزاهة ومكافحة الفساد في عمل المؤسسات، وإثراء المناهج المدرسية والجامعية، وبناء القدرات للمعنيين،...
- **التقارير**: تعتبر التقارير الدورية من أهم مخرجات نظام المتابعة والتقييم، والتي توفر المعلومات لجميع المعنيين في الإستراتيجية وخاصة صُناع القرار، إن إصدار التقارير المهنية وتعميمها للمعنيين في الوقت والشكل المناسبين يساهم في تحقيق الأهداف المرجوة من النظام، وعليه ستعمل الهيئة من خلال الإدارة العامة للتخطيط والسياسات وبإشراف الفريق الوطني على توفير تقارير نصف سنوية وتقارير سنوية حول مدى التقدم في تحقيق النتائج المرجوة.

5.3. مؤشرات قياس النتائج أساس للمتابعة والتقييم والمساءلة والتعلم

النتيجة	مؤشرات القياس
نتيجة 1: تبني تشريعات معززة للبيئة الطاردة للفساد.	1. عدد التشريعات أو البنود في التشريعات المعززة للبيئة الطاردة للفساد التي تم تبنيها أو تعديلها بناء على توصيات الهيئة أو المؤسسات أو اللجان أو الائتلافات ذات العلاقة.
نتيجة 2: الأدوات والهياكل التنظيمية الرقابية في المؤسسات مفعلة.	2. عدد الأنشطة المنفذة من قبل هيئة مكافحة الفساد وذات علاقة مباشرة في الوقاية والتوعية حول منظومة النزاهة ومكافحة الفساد وعدد المشاركين فيها.
	3. صناع الرأي العام يلحظون أن التدابير الوقائية ذات العلاقة في مكافحة الفساد قد تحسنت لاسيما دور وحدات الرقابة الداخلية والجودة والشكاوي والنوعي الاجتماعي وتطور على دور الهيئة في الوقاية.
	4. عدد وحدات الرقابة الداخلية في المؤسسات والدوائر الحكومية التي التزمت بإصدار تقارير سنوية حول نتائج عملها.
	5. عدد وحدات الجودة والشكاوى والنوع الاجتماعي في المؤسسات والدوائر الحكومية العامة التي قدمت تقارير سنوية حول نتائج عملها.
نتيجة 3: العاملون والعاملات في المؤسسات والمواطنين محصنون من الوقوع في الفساد.	6. نسبة المواطنين الذين أشاروا إلى أن الواسطة والمحسوبية لا تتوافق مع الدين والثقافة والقيم الوطنيّة وهي جرائم.
	7. عدد الإجراءات التي وضعها لتفعيل مدونات السلوك في القطاعات التي تبنت مدونات.

النتيجة	مؤشرات القياس
نتيجة 4: المؤسسات العامة مشاركة بفعالية في جهود تعزيز منظومة النزاهة ومكافحة الفساد في القطاعات ذات العلاقة.	8. عد الأنشطة والتدخلات التي شملتها الخطط القطاعية وعبر القطاعية ذات العلاقة في تعزيز منظومة النزاهة ومكافحة الفساد في القطاع المعني.
	9. عدد التقارير السنوية المنشورة والتي تصف مدى التقدم في تحقيق الأهداف والمخرجات للخطط القطاعية وعبر القطاعية مقسمة حسب كل قطاع.
نتيجة 5: المناهج التعليمية في المؤسسات التعليمة تم تضمينه لمنظومة النزاهة ومكافحة الفساد.	10. عدد البنود أو الأنشطة التي تم تبنيها في المناهج المدرسية ذات العلاقة في منظومة النزاهة ومكافحة الفساد مقسمة حسب الفئة العمرية والاختصاص.
	11. عدد الجامعات والكليات التي تبنت موادّ أو فصولاً لها علاقة في منظومة النزاهة ومكافحة الفساد مقسمة حسب السنة الدراسية والاختصاص.
	12. نسبة الطلبة في المدارس والجامعات وأفراد المجتمع الذين لديهم معرفة في مخاطر الفساد وطرق مكافحته ولديهم الاستعداد والمسؤولية للتصدي له.
نتيجة 6: مبادرات وطنية ومحلية ونسوية وشبابية واجتماعية فاعلة في مساءلة أصحاب الواجبات.	13. نسبة الزيادة في مبادرات المساءلة المجتمعيّة والمشاركين فيها من المجتمع المدني والقطاع العام التي تم تطبيقها مقسمة حسب القطاعات.
	14. زيادة نسبة الأفراد في المجتمع الذين لديهم الاستعداد للتبليغ عن شبهات الفساد أو التطوع في أنشطة مجتمعية لتعزيز منظومة النزاهة ومحاربة الفساد.
نتيجة 7: الإعلام وصناع الرأي العام ناشطون بمهنية في جهود مكافحة الفساد.	15. نسبة الزيادة في الأخبار والتقارير المنشورة عبر وسائل الإعلامي المرئي والمسموع والمقروء وذات علاقة في منظومة النزاهة ومكافحة الفساد ونسبة الزيادة في الوكالات والمؤسسات الإعلامية التي تنشر تقاريرَ وأخباراً دورية حول الموضوع.

النتيجة	مؤشرات القياس
	16. نسبة الزيادة في التقارير الاستقصائية التي تنشر وذات العلاقة في مكافحة الفساد ونسبة الزيادة في الإعلاميين والمؤسسات الإعلامية التي تنشر تقارير استقصائية ذات علاقة.
نتيجة 8: مؤسسات المجتمع المدني منخرطة في جهود تعزيز منظومة النزاهة ومكافحة الفساد.	17. عدد مؤسسات المجتمع المدني الناشطة في تعزيز منظومة النزاهة ومكافحة الفساد وعدد المؤسسات التي تبنت أنشطة ذات علاقة وعدد المشاركين في الأنشطة.
	18. صناع الرأي العام والخبراء والمعنيون يشيرون إلى تحسن دور مؤسسات المجتمع المدني والناشطين الاجتماعيين على المستوى المحلي في جهود مكافحة الفساد.
نتيجة 9: المنظومة التشريعية الفلسطينية معززة لإنفاذ القانون ومنسجمة مع الاتفاقيات الدوليّة لمكافحة الفساد.	19. عدد البنود التي تمت إضافتها أو تعديلها أو حذفها في قانون العقوبات وقانون مكافحة الفساد لتعزيز إنفاذ القانون والملاحقة بما ينسجم والاتفاقية الدوليّة لمكافحة الفساد.
	20. عدد البنود التي تمت إضافتها أو تعديلها أو حذفها في قانون الإجراءات الجزائية وقانون مكافحة الفساد من حيث الإجراءات الخاصة بالتحقيق والمحاكمة أمام جهات إنفاذ القانون.
	21. صناع الرأي العام والخبراء والمعنيون في مكافحة الفساد يشيرون إلى التزام الجهات المعنية في تطبيق النظام الخاص بحماية المبلغين والشهود والخبراء حسب النظام الذي تم تبنيه، وأيضاً يشيرون إلى تحسن في إجراءات المحاكمة وخاصة سرعة إغلاق الملفات.

النتيجة	مؤشرات القياس
نتيجة 10: جودة الاستدلال والتحري والتحقيق والتقاضي لدى مؤسسات إنفاذ القانون.	22. عدد الإجراءات والتدابير التي تم تبنيها من قبل مؤسسات إنفاذ القانون لتعزيز جودة الاستدلال والتحري والتقاضي.
	23. القضاة والمحامون ووكلاء النيابة والخبراء يشيرون إلى تحسن في جودة الاستدلال والتحري والتحقيق والتقاضي لدى مؤسسات إنفاذ القانون.
نتيجة 11: ثقة المجتمع بقدرات مؤسسات إنفاذ القانون والإبلاغ عن الفساد.	24. نسبة الزيادة في ثقة المجتمع بقدرات مؤسسات إنفاذ القانون وجديتها في ملاحقة أفعال الفساد مقسمة حسب مجال العمل وقطاع العمل ومكان العمل والجنس والعمر والمنطقة الجغرافية.
نتيجة 12: التعاون القضائي الإقليمي والدوليّ فاعل.	25. عدد الحالات التي تم فيها استرداد العائدات والأموال الجرمية وعدد المجرمين الفارِّين من العدالة الذين تم تسليمهم للعدالة الفلسطينية.
	26. عدد الاتفاقيات الدوليّة والإقليمية في مجالات مكافحة الفساد وتعزيز النزاهة التي تم توقيعها ووضع آليات لتنفيذها.
	27. عدد الكوادر البشرية المدربة والمؤهلة في هيئة مكافحة الفساد للعمل في مجال التعاون الدوليّ والمحلي.
نتيجة 13: دولة فلسطين فاعلة في المحافل والشبكات والهيئات الإقليمية والدوليّة ذات العلاقة بمكافحة الفساد وتتبادل الخبرات معها.	28. عدد المحافل والشبكات والمبادرات الإقليمية والدوليّة التي انضمت إليها فلسطين أو أصبح لها فيها دور قيادي.
	29. عدد الورش واللقاءات الثنائية أو متعددة الأطراف التي شاركت فيها المؤسسات المعنية في منظومة النزاهة ومكافحة الفساد.
	30. عدد الخبراء الفلسطينيين الذين شاركوا في تدريب أو تقديم استشارات أو أوراق عمل لدول أخرى.

المحور الأول: التدابير الوقائية

الهدف الاستراتيجي، تعزيز التدابير الوقائية من الفساد في المؤسسات الفلسطينية التي تدير شأنا عاما.

النتيجة 1، تبني تشريعات معززة للبيئة الطاردة للفساد

التدخلات	تفاصيل التدخلات	جهات التنفيذ	الجهات المشاركة	الإطار الزمني 2020-2022	مؤشرات أداء على مستوى التدخل
1. مراجعة القوانين والأنظمة الوطنية ومواءمتها مع متطلبات الاتفاقية الدولية لمكافحة الفساد في القطاعات المختلفة.	مراجعة قانون الجمعيات الخيرية والمنظمات الأهلية رقم(1) لعام 2000 من أجل تعزيز معايير الحكومة ونزاهة قطاع المجتمع المدني، وتشكيل لجنه متابعة، وعقد سلسلة اجتماعات لموائمة القانون.	وزارة الداخلية	مجلس الوزراء وهيئة مكافحة الفساد ومؤسسات المجتمع المدني ووزارة العدل والمجلس التشريعي.	2020-2022	عدد البنود التي تم اضافتها او تعديلها في تم تعديل قانون الجمعيات رقم (1) لسنة 2000 وفق معايير الحكم الرشيد.
	تفعيل دور وزارات الاختصاص في متابعة الرقابة على عمل وأنشطة جمعيات ومؤسسات المجتمع المدني.	وزارة الداخلية	مجلس الوزراء وهيئة مكافحة الفساد مؤسسات المجتمع المدني وزارة العدل المجلس التشريعي.	2020-2022	

2. استكمال إجراءات إقرار قانون الحق في الحصول على المعلومات ووضع آليات لتنفيذه.	توجيه رسالة رسمية للجهات المعنية لاعتماد مسودة قانون حق الحصول على المعلومات، وتشكيل ائتلاف أو فريق من الجهات ذات العلاقة لمتابعة الضغط لإقرار قانون حق الحصول على المعلومات.	مؤسسات المجتمع المدني	هيئة مكافحة الفساد ، ومجلس الوزراء، والمجلس التشريعي.	2020-2022	اعتماد و نشر قانون الحق في الحصول على المعلومات في الجريدة الرسمية.
	متابعة مجلس الوزراء لإصدار تعليماته لجميع المؤسسات العامة بحصر السجلات العامة وتصنيفها، وإتاحة المعلومات التي لا تحتاج وجود قانون للحصول عليها، وإعداد دليل استرشادي للنشر.	مجلس الوزراء	هيئة مكافحة الفساد نقابة الصحافيين، ومؤسسات المجتمع المدني.	2020-2022	
	تنفيذ اربع حملات إعلامية (مرئية، مسموعة، مكتوبة) على جميع الوسائل الإعلامية الفلسطينية تنظيم ثلاث لقاءات توعوية بخصوص القانون.	مؤسسات المجتمع المدني، ونقابة الصحافيين	هيئة مكافحة الفساد	2020-2022	

3. متابعة إصدار وتنفيذ أنظمة تلقي الهدايا وتضارب المصالح	تشكيل لجنة لإصدار أنظمة حماية قبول الهدايا وتضارب المصالح، وإعداد مسودات الأنظمة، وتنظيم ثلاث ورشات عمل لمناقشة المسودات، و اعتماد المسودات وطباعتها ونشرها. اعداد حملات توعوية حول نظام الهدايا وتضارب المصالح.	هيئة مكافحة الفساد	مجلس الوزراء، ومؤسسات المجتمع المدني.	2020-2021	اصدار اللوائح .
4. الشروع في إعداد قانون لمنع الاحتكار ومنح الامتياز.	تشكيل فريق لإعداد قانون لمنع الاحتكار ومنح الامتياز، وإعداد مسودات للقانون، وتنظيم ثلاث ورشات عمل لمناقشة المسودات، وحملات توعية وتدريب تستهدف موظفي القطاع العام، وموظفي القطاع الخاص، وموظفي مؤسسات المجتمع المدني، وموظفي الهيئات المحلية، والمؤسسات الإعلامية حول نظام الهدايا وتضارب المصالح.	وزارة الاقتصاد	هيئة مكافحة الفساد، ووزارة العدل ومؤسسات المجتمع المدني، والمجلس التشريعي، والقطاع الخاص.	2020-2021	مسودة قانون منع الاحتكار معدة ومناقشة.

5. مراجعة تعزيز شفافية ونزاهة تمويل الحملات الانتخابات.	تشكيل فريق وطني لدراسة آليات وإجراءات ومعايير وضوابط إجراء الحملات الانتخابية لتقنينها بالقانون.	لجنة الانتخابات المركزية	هيئة مكافحة الفساد، ومؤسسات المجتمع المدني، والأحزاب السياسية، والمجلس التشريعي.	2020-2022	آليات وإجراءات ومعايير وضوابط تراعي الشفافية و النزاهة في حملات الانتخابات معدة.
	تنظيم ثلاث ورشات عمل مع ممثلي الأحزاب الفلسطينية لبحث ونقاش التدخلات الكفيلة بتعزيز شفافية ونزاهة الانتخابات.	لجنة الانتخابات المركزية	هيئة مكافحة الفساد، ومؤسسات المجتمع المدني، والأحزاب السياسية، والمجلس التشريعي.	2020-2022	
	إعداد وطباعة 1000 نسخة من دليل استرشادي لتمويل الحملات الانتخابية.	لجنة الانتخابات المركزية	هيئة مكافحة الفساد، ومؤسسات المجتمع المدني، والأحزاب السياسية، والمجلس التشريعي.	2021-2020	

	إلزام المرشح أو القائمة بضرورة فتحَ حساب بنكي موحد لِلسياسية، المبالغ المخصصة للحملة الانتخابية وتصرف منه جميع النفقات، وترفع عنه السرية عن لجنة الانتخابات المركزية. إعداد نموذج موحد حول أوجه تمويل الحملات الانتخابية تسلمها اللجنة للمرشحين. وضع حد أقصى للتبرع من الجهة المُتبرعة لذات المرشح. نشر التقارير المالية المدققة التي تقدم إليها من المرشحين عن أوجه تمويل حملاتهم. وأوجه الإنفاق عَلى نشاطات الدعاية.	لجنة الانتخابات المركزية.	هيئة مكافحة الفساد، ومؤسسات المجتمع المدني، الأحزاب السياسية ، والمجلس التشريعي.	2021-2020	

6. مراجعة وتطوير الأنظمة وإجراءات الترقية والتعيين لإشغال وظائف الفئة العليا ومعيرتها بشكل يعزز تكافؤ الفرص.	تشكيل لجان قانونية وإدارية مختصة يعهد لها بمراجعة كافة الأنظمة والإجراءات المتعلقة بعمليات الترقيات وتعيينات وظائف الفئة العليا لغايات تعديلها بما يكفل تضمينها بقيم النزاهة ومعايير الشفافية.	ديوان الموظفين العام	هيئة مكافحة الفساد، مجلس الوزراء، وزارة المالية.	2022-2020	انظمة واجراءات معدلة متعلقة بعمليات الترقيات والتعيينات لوظائف الفئة العليا متضمنة منظومة النزاهة ومكافحة الفساد فيها ومنسجمة مع قانون الخدمة المدنية.
	متابعة ديوان الموظفين العام لاستكمال بطاقات الوصف الوظيفي للفئات العليا.	ديوان الموظفين العام	هيئة مكافحة الفساد.	2021-2020	
	استكمال بطاقات الوصف الوظيفي للفئات العليا للقطاع الدبلوماسي.	وزارة الخارجية والمغتربين	هيئة مكافحة الفساد، ومجلس الوزراء.	2021-2020	
	تنظيم ورشة عمل تستهدف 50 مديراً من المدراء العامين في الشؤون الإدارية في الوزارات والمؤسسات الحكومية لاستعراض بطاقات الوصف الوظيفي.	ديوان الموظفين العام	هيئة مكافحة الفساد.	2021-2020	

	متابعة رفع بطاقات الوصف لمجلس الوزراء ومتابعة إقرارها ونشرها للعموم.	ديوان الموظفين العام	هيئة مكافحة الفساد.	2021-2020	
	اعتماد وإقرار التعيينات الخارجية الدبلوماسية.	وزارة الخارجية و المغتربين	هيئة مكافحة الفساد، ومجلس الوزراء.	2021-2020	
	إجراء أية تعديلات متعارضة مع أي من التشريعات والأنظمة الحالية كقانون الخدمة المدنية.	ديوان الموظفين العام.	هيئة مكافحة الفساد، ومجلس الوزراء، وديوان الرقابة المالية والإدارية.	2021-2020	
	تنفيذ بطاقات الوصف الوظيفي.	ديوان الموظفين العام	هيئة مكافحة الفساد.	2021-2020	
	الإعلان عن الوظائف العليا وفتحها للتنافس بالتنسيق بين الدوائر الحكومية وديوان الموظفين العام.	ديوان الموظفين العام	هيئة مكافحة الفساد.	2021-2020	

النتيجة 2، الأدوات والهياكل التنظيمية الرقابية في المؤسسات مفعلة					
7. إنشاء إدارة عامة متخصصة باسم الإدارة العامة للنزاهة والوقاية من الفساد، على ان تكون ضمن الهيكل التنظيمي الجديد للهيئة ورفدها بالكوادر البشرية المدربة.	مراجعة الهيكل التنظيمي الخاص بالهيئة، وإعداد بطاقات الوصف الوظيفي والمؤهلات المطلوبة، ونشر إعلانات للتوظيف في الإدارة العامة، وتعيين موظفين وفق جدول التشكيلات الوظيفية الذي سيتم اعتماده للهيئة، وتدريب وتأهيل الموظفين.	هيئة مكافحة الفساد	هيئة مكافحة الفساد.	2020	عدد الأنشطة المنفذة من قبل الادارة العامة للنزاهة والوقاية من الفساد وذات علاقة مباشرة في الوقاية والتوعية حول منظومة النزاهة ومكافحة الفساد وعدد المشاركين فيها.
8. تطوير أداء وحدات الرقابة الداخلية في المؤسسات التي تدير شأنا عاما	تشكيل فريق لإعداد دراسة واقع الوحدات وتطوير خطة تنفيذية لبناء قدراتها.	ديوان الرقابة المالية والإدارية	مجلس الوزراء، وهيئة مكافحة الفساد، ووزارة المالية.	2020	50% من وحدات الرقابة الداخلية في المؤسسات والدوائر الحكومية التزمت بإصدار تقارير سنوية حول نتائج عملها.
	توفير الخبرات اللازمة في مجال الرقابة وإعداد التقارير.	ديوان الرقابة المالية والإدارية	مجلس الوزراء، وهيئة مكافحة الفساد، ووزارة المالية.	2021	

	تطوير بطاقات الوصف الوظيفي وتعميم الإجراءات الخاصة في الرقابة الداخلية.	ديوان الموظفين العام	مجلس الوزراء، ووزارة المالية، وهيئة ومكافحة الفساد، وديوان الرقابة المالية والإدارية .	2021	
	توفير الضمانات القانونية الهادفة لتوفير الاستقلالية والحماية اللازمة للعاملين في وحدات الرقابة من خلال مراجعة قانون الخدمة المدينة.	مجلس الوزراء	هيئة مكافحة الفساد، ووزارة المالية، وديوان الرقابة المالية والإدارية، وديوان الموظفين العام.	2021	
	تفعيل العلاقة ما بين وحدات الرقابة الداخلية وديوان الرقابة الإدارية والمالية وهيئة مكافحة الفساد لدراسة نتائج التقارير المالية والإدارية.	ديوان الرقابة المالية والإدارية	مجلس الوزراء، هيئة مكافحة الفساد، وزارة المالية.	2021	
	رفع قدرات وإمكانيات وحدات الرقابة الداخلية والمراقبين الماليين والإداريين في المؤسسات العامة من خلال تنفيذ اربع دورات تدريبية احترافية بواقع ثلاثة أيام لكل دورة تستهدف مائة موظف في وحدات الرقابة حول المعايير الواجب الالتزام بها.	ديوان الرقابة المالية والإدارية	المؤسسات المستهدفة، وهيئة مكافحة الفساد، ووزارة المالية.	2021	

	تفعيل نهج التدوير للعاملين في مجال الرقابة الداخلية من خلال إجراء تنقلات لهم بين الدوائر الحكومية.	وزارة المالية	المؤسسات المستهدفة، وهيئة مكافحة الفساد، وديوان الرقابة المالية والإدارية.	2021	
9. تطوير أداء وحدات الجودة والشكاوى والنوع الاجتماعي في المؤسسات التي تدير شأنا عاما.	التعاقد مع جهة استشارية لتشخيص مدى فاعلية ودور وحدات الجودة والشكاوى والنوع الاجتماعي في المؤسسات العامة وربطها بمؤشرات تعزيز التدابير الوقائية من الفساد.	مجلس الوزراء	هيئة مكافحة الفساد، وديوان الرقابة المالية والإدارية، ومجلس الوزراء، ووزارة شؤون المرأة.	2020	50% من وحدات الجودة والشكاوى والنوع الاجتماعي في المؤسسات والدوائر الحكومية العامة التزمت بتقيم تقارير سنوية حول نتائج عملها.
	تفعيل العلاقة بين وحدات الشكاوي ووحدات الجودة وهيئة مكافحة الفساد.	مجلس الوزراء	المؤسسات المستهدفة، وهيئة مكافحة الفساد، وديوان الرقابة المالية والادارية.	2021	
	رفع قدرات وإمكانيات العاملين في وحدات الجودة والشكاوى والنوع الاجتماعي من خلال تنفيذ اربع دورات تدريبية تستهدف مائة موظف في تلك الوحدات.	مجلس الوزراء	هيئة مكافحة الفساد، وديوان الرقابة المالية والإدارية، ووزارة شؤون المرأة.	2021	

	رفع مستوى المؤسسات المستهدفة لنظام الشكاوى (3 ورش عمل، ولوحات إعلانية، 2 اسبوتات إذاعية)	مجلس الوزراء	المؤسسات المستهدفة ، وديوان الرقابة المالية والإدارية، وهيئة مكافحة الفساد.	2021	
	رفد المؤسسات المستهدفة للموارد البشرية الكفؤة.	مجلس الوزراء	المؤسسات المستهدفة ، وديوان الرقابة المالية والإدارية.	2021	
	التعاقد مع جهة استشارية لغرض حوسبة نظام الشكاوى وتطوير النظم الإدارية الالكترونية المعتمدة لدى الحكومة والاستعانة بأصحاب الخبرة في هذا المجال.	مجلس الوزراء	المؤسسات المستهدفة، وهيئة مكافحة الفساد، وديوان الرقابة المالية والإدارية ، ووزارة الاتصالات.	2021	نظام الشكاوى المحوسب الكترونيا متاح للمواطنين.
	الاستفادة من مخرجات نظام الشكاوى ومراعاة السياسات الوطنية ذات العلاقة بتعزيز نظام النزاهة والحوكمة.	مجلس الوزراء	المؤسسات المستهدفة، هيئة مكافحة الفساد، وديوان الرقابة المالية والإدارية.	2021	
	تفعيل القرار الوزاري الخاص بتشكيل وحدات النوع الاجتماعي حتى يكون ملزما للوزارات والهيئات الرسمية.	مجلس الوزراء	المؤسسات المستهدفة، ووزارة المرأة، وهيئة مكافحة الفساد.	2022	

	مراجعة دور وحدات النوع الاجتماعي وتعميمه في نظام خاص وبطاقات الوصف الوظيفي المعتمدة لها وتطويرها.	مجلس الوزراء	هيئة مكافحة الفساد، وديوان الموظفين، ووزارة شؤون المرأة .	2022	
	توفير الكادر المدرب والمؤهل لجميع وحدات النوع الاجتماعي.	مجلس الوزراء	هيئة مكافحة الفساد، ووزارة شؤون المرأة .	2022	
	تنظيم ورشتي عمل تقومان على استهداف 50 من العاملين في وحدات النوع الاجتماعي لغايات رفع وعيهم وتعميق معرفتهم بموضوع الفساد وآثاره وسبل الوقاية منه.	وزارة شؤون المرأة	مجلس الوزراء، وهيئة مكافحة الفساد، ومؤسسات المجتمع المدني.	2022	
	استكمال حوسبة نظام الشكاوى وربط وحدات الشكاوى في المؤسسة الأمنية بالنظام المحوسب.	مجلس الوزراء	هيئة مكافحة الفساد ، والمؤسسة الأمنية.	2022-2020	

10. إعمال أسلوب تحليل مخاطر الفساد لدى الجهات الخاضعة لا سيما الخدماتية منها	إعداد دليل استرشادي لإدارة مخاطر الفساد في مؤسسات القطاع العام الفلسطينية حول سياسات وأدوات تحليل مخاطر الفساد.	هيئة مكافحة الفساد	مؤسسات المجتمع المدني.	2022-2020	الدليل الاسترشادي لإدارة مخاطر الفساد في مؤسسات القطاع العام معد ومعتمد.
	عقد ورشات عمل تدريبية تستهدف 100 من العاملين في الإدارات الخدماتية ضمن جميع الوزارات والهيئات الرسمية حول دليل سياسات وأدوات تحليل المخاطر.	هيئة مكافحة الفساد	وحدة التنسيق المركزي، والوزارات والهيئات الرسمية.	2022-2020	عدد الوزارات التي أعدت دراسات ادارة مخاطر الفساد.
	تشكيل فريق داخل الوزارات والهيئات الرسمية لدراسة مخاطر الفساد في الوزارة و الهيئة.	هيئة مكافحة الفساد	وحدة التنسيق المركزي، الوزارات والهيئات الرسمية.	2022-2020	
	توفير الدعم والمساندة للفرق العاملة في تحليل مخاطر الفساد في الوزارات والهيئات.	هيئة مكافحة الفساد	وحدة التنسيق المركزي، والوزارات والهيئات الرسمية.	2022-2020	

	ان تشمل برامج الموازنة والخطط القطاعية تدخلات لها علاقة بتحليل مخاطر الفساد في القطاع ذي العلاقة وفي المؤسسات الأساسية.	مجلس الوزراء	وزارة المالية، وهيئة مكافحة الفساد.	2022-2020	
	تشكيل لجان لإدارة مخاطر الفساد في الجهات الخاضعة لقانون مكافحة الفساد يعهد لها بإعداد دراسات وتقارير حول المخاطر.	هيئة مكافحة الفساد	أطراف تنفيذ الإستراتيجية.	2022-2020	
11. تفعيل استخدام بوابة المساعدات الاجتماعية النقدية وغير النقدية بالدولة.	يسند لوزارة التنمية الاجتماعية توحيد البوابة الالكترونية و بوابة المساعدات الاجتماعية النقدية وغير النقدية في الدولة.	وزارة التنمية الاجتماعية	هيئة مكافحة الفساد، ومجلس الوزراء، والرئاسة، والمحافظين، ولجنة الزكاة.	2022-2020	المساعدات الإنسانية مقدمة عبر البوابة الموحدة.
	توفير إطار قانوني منظم للتحويلات النقدية والمساعدات الاجتماعية.	وزارة التنمية الاجتماعية	هيئة مكافحة الفساد ومجلس الوزراء، ووزارة العدل.	2022-2020	

النتيجة 3، العاملون والعاملات في المؤسسات والمواطنون محصنون من الوقوع في الفساد					
12. متابعة الالتزام في مدونات السلوك وقواعد الحوكمة، وإعداد مدونات سلوك للقطاعات والمؤسسات غير المشمولة.	إعداد مدونة سلوك للعاملين في السلك الدبلوماسي الفلسطيني، وطباعة 2000 نسخة من المدونة ، وتنفيذ ثلاث ورشات عمل لتوعية حول مدونة السلوك، وتعميم المدونة .	ووزارة الخارجية والمغتربين	مجلس الوزراء، وهيئة مكافحة الفساد .	2022-2020	مدونة سلوك خاصة للسلك الدبلوماسي الفلسطيني معدة ومعتمدة.
	إعداد مدونة سلوك للعاملين في الهيئات المحلية من خلال التعاقد مع جهة استشارية لإعداد مدونة السلوك. طباعة المدونة.	وزارة الحكم المحلي	هيئة مكافحة الفساد وصندوق تطوير وإقراض البلديات، ومجلس الوزراء.	2022-2020	مدونة سلوك خاصة بالهيئات المحلية معدة ومعتمدة.
	إعداد وتنفيذ خطة تدريبية ضمن إطار زمني محدد لكل من السلك الدبلوماسي، والعاملين في الهيئات المحلية ورؤساء وأعضاء المجالس المحلية.	وزارة الخارجية والمغتربين وزارة الحكم المحلي	هيئة مكافحة الفساد ، وصندوق تطوير وإقراض البلديات.	2022-2020	

	إعداد مادة تدريبية حول مدونة السلوك، وإعداد مدربين، وتشكيل لجان متخصصة بمتابعة التدريب وقياس الأثر في كل من السلك الدبلوماسي، والهيئات المحلية.	وزارة الخارجية والمغتربين ووزارة الحكم المحلي	هيئة مكافحة الفساد صندوق تطوير وإقراض البلديات.	2020-2022	
	تطوير آليات المساءلة والرقابة على الالتزام بتطبيق المدونة في السلك الدبلوماسي، والهيئات المحلية، وربطها بتقييم الأداء.	وزارة الخارجية والمغتربين، وزارة الحكم المحلي	هيئة مكافحة الفساد، ديوان الرقابة المالية والإدارية.	2020-2022	
	مراجعة وتعميم مدونة سلوك القطاع الرياضي.	المجلس الأعلى للشباب والرياضة	هيئة مكافحة الفساد.	2020-2022	مدونة سلوك القطاع الرياضي معدة ومعتمدة.
	مراجعة وتعميم مدونة سلوك الجمعيات التعاونية.	هيئة العمل التعاوني	وزارة العمل، وهيئة مكافحة الفساد.	2020-2022	مدونة سلوك الجمعيات التعاونية معدة ومعتمدة.
	تقييم أثر المدونة التي طالت نحو 50.000 موظف بعد انتهاء مراحل التدريب الأولى	ديوان الموظفين العام	هيئة مكافحة الفساد، والمؤسسات المستهدفة.	2020	آليات المتابعة لتنفيذ المدونة في كل وزارة أو هيئة رسمية معدة ومربوطة بنتائج تقييم الأداء والمسار الوظيفي للموظفين

	تطوير وتفعيل آليات المتابعة لتنفيذ المدونة في كل وزارة أو هيئة رسمية.	ديوان الموظفين العام	هيئة مكافحة الفساد، والمؤسسات المستهدفة.	2020	
	ربط المسار الوظيفي للموظفين بنتائج تقييم الأداء.	ديوان الموظفين العام	هيئة مكافحة الفساد، والمؤسسات المستهدفة.	2022-2020	
	نشر بعض المواد الواردة في مدونة السلوك لاطلاع الجمهور، و تعريفهم بحقوقهم في كيفية تلقيهم للخدمات خاصة في المؤسسات الخدماتية.	ديوان الموظفين العام	هيئة مكافحة الفساد، والمؤسسات المستهدفة.	2022-2020	مدونة السلوك متاحة للجمهور في المواقع الالكترونية الرسمية للوزارات خاصة الخدماتية، ومنشورة عبر وسائل الاعلام.
	استكمال برامج التوعية للموظفين الذين لم يشاركوا في البرامج السابقة، وإعداد برنامج تدريب وتصميم مواد وطباعتها للموظفين الجدد.	ديوان الموظفين العام	هيئة مكافحة الفساد.	2022-2020	(30,000) موظف من موظفي القطاع العام شاركوا في برنامج تدريبي حول مدونة السلوك.

	الالتزام بمدونة السلوك الخاصة بالعاملين في الأجهزة الأمنية، وإعداد خطة للتدريب على المدونة تشمل جميع العاملين في قطاع الأمن، وإعداد مادة تدريبية لبرامج التدريب على المدونة، وإعداد مدربين للتدريب على المدونة، وإعداد لجنة مختصة بمتابعة التدريب وقياس الأثر، ونشر المدونة وتوزيعها على جميع العاملين في الأمن، وإعداد وتنفيذ خطط وبرامج إعلامية تتناول مكونات ومحتوى المدونة لاطلاع المواطنين على المدونة.	الأجهزة الأمنية	هيئة مكافحة الفساد.	2022-2020	خطة متابعة والاليات معدة لتطبيق مدونة سلوك الأمن.
	تفعيل الالتزام بمدونة سلوك للعاملين في النيابة العامة، وإعداد خطة للتدريب على المدونة تشمل جميع العاملين بالنيابة العامة، وإعداد مادة تدريبية، وتدريب مدربين للتدريب على المدونة، وإعداد لجان متخصصة بمتابعة التدريب وقياس الأثر، وطباعة ونشر المدونة على جميع العاملين في النيابة العامة، وإعداد وتنفيذ خطط وبرامج إعلامية تتناول محتوى مدونات السلوك.	النيابة العامة	هيئة مكافحة الفساد.	2021-2020	50% من العاملين في النيابة شاركوا في لقاءات حول مدونة السلوك.

13. برامج توعوية وتدريب للموظفين في المؤسسات حول الشفافية والمساءلة والقوانين ذات العلاقة في مكافحة الفساد	تصميم وإنتاج مادة إعلامية توعوية متخصصة بقضايا الفساد ومكافحته وتعزيز قيم النزاهة وأسس الشفافية، وإنتاج وتجهيز المادة، ونشرها في وسائل الإعلام وشاشات عرض في الوزارات.	المجتمع المدني	كليات الإعلام.	2020-2022	مادة إعلامية توعوية متخصصة بقضايا تعزيز قيم النزاهة والشفافية نشرت في 3 وسائل اعلام محلية.
	تنظيم دورات تدريب مدربين لتمكينهم من توعية وتدريب عموم موظفي القطاع العام. تنظيم ستون لقاءا توعويا حول منظومة النزاهة الوطنية وقانون مكافحة الفساد يستهدف 2000 من موظفي الخدمة العامة.	هيئة مكافحة الفساد	ديوان الموظفين العام الوزارات المستهدفة.	2020-2022	2000 من العاملين في القطاعات المستهدفة شاركوا في برامج توعوية .
	تنفيذ حملات توعية وتقييمها.	هيئة مكافحة الفساد	ديوان الموظفين العام والوزارات المستهدفة.	2020-2022	

14. حملات توعية مجتمعية بمشاركة رجال الدين حول أسباب وتأثيرات الفساد وتجريمه.	رفع مستوى التنسيق ما بين هيئة مكافحة الفساد والجهات التي تمثل الديانات الإسلامية، والمسيحية، والسامرية في مجال دمج مبادئ النزاهة والشفافية ومكافحة الفساد في الدروس الدينية الإسلامية والمسيحية والسامرية.	الهيئة الإسلامية المسيحية لنصرة القدس والمقدسات	وزارة الأوقاف، ودار الإفتاء، السامريين، وهيئة مكافحة الفساد.	2022-2021	50% من الدروس الدينية الإسلامية والمسيحية والسامرية ذكرت مبادئ النزاهة والشفافية ومكافحة الفساد.
	توجيه خطب الجمعة والوعظ الدينية والدروس المسيحية والسامرية نحو مبادئ النزاهة والشفافية ومكافحة الفساد من خلال خطب الجمع والوعظ الديني.	وزارة الأوقاف، والهيئة الإسلامية المسيحية لنصرة القدس والمقدسات	دار الإفتاء، والسامريين.	2022-2020	300 من علماء الدين وموظفي المؤسسات الدينية المستهدفة شاركوا بجهود مكافحة الفساد من خلال خطب والوعظ واللقاءات والمنشورات الدينية.
15. إعداد وتبني وثيقة النزاهة الوطنيّة التي تحد من إمكانية حدوث الفساد في المراحل المختلفة بعملية الشراء العام.	1. تشكيل لجنة لإعداد مسودة الوثيقة. 2. تنظيم ورشة عمل لمناقشتها وجمع توصيات ومقترحات المشاركين. 3. اعتماد الوثيقة من جهات الاختصاص. 4. إصدار الوثيقة.	هيئة مكافحة الفساد	مجلس الوزراء، المجلس الأعلى لسياسات الشراء، ومؤسسات المجتمع المدني، والقطاع الخاص.	2022-2021	وثيقة النزاهة الوطنية معدة ومعتمدة

النتيجة 4، المؤسسات العامة مشاركة بفعالية في جهود تعزيز منظومة النزاهة ومكافحة الفساد في القطاعات ذات العلاقة.					
16. تضمين منظومة النزاهة ومكافحة الفساد في الخطط القطاعية وعبر القطاعية وبرامج الموازنة.	إصدار تعميم من رئاسة الوزراء لادراج منظومة النزاهة، ومكافحة الفساد في الخطط القطاعية وعبر القطاعية وبرامج الموازنة.	مجلس الوزراء	هيئة مكافحة الفساد، وأطراف تنفيذ الإستراتيجية.	2020	عدد الأنشطة والتدخلات التي شملتها الخطط القطاعية وعبر القطاعية ذات العلاقة في تعزيز منظومة النزاهة ومكافحة الفساد في القطاع المعني.
	تشكيل فريق وطني من خبراء محليين لمراجعة الخطط، والاستراتيجيات الوطنية من حيث تضمنها لمنظومة النزاهة ومكافحة الفساد.	مجلس الوزراء	هيئة مكافحة الفساد، وأطراف تنفيذ الإستراتيجية .	2020	
	تبني منظومة مكافحة الفساد وفلسفتها في إعداد الخطط والاستراتيجيات الوطنية.	مجلس الوزراء	القطاعات المستهدفة، وهيئة مكافحة .	2022-2020	
	قيام كل الجهات الرسمية بإعداد تقاريرها ونشرها وإتاحتها للجمهور.	مجلس الوزراء	هيئة مكافحة الفساد، وأطراف تنفيذ الإستراتيجية.	2020	

17. إعداد ومتابعة تنفيذ أنظمة الرقابة والتقييم والمساءلة حول خطط وبرامج المؤسسات التي تدير شأنا عاما.	إعداد نظام للمتابعة والتقييم يشمل مصفوفة المتابعة والتقييم وجميع الأدوات اللازمة لتحقيق أهداف خطط المؤسسات التي تدير شأنا عاما.	مجلس الوزراء	هيئة مكافحة الفساد، والمساءلة مع ديوان الرقابة المالية والإدارية.	2020-2021	نظام رقابة والتقييم والمساءلة معد ومعتمد. 40 شخصا شاركوا في تدريب متخصص في نظام التقييم والمتابعة.
	تنظيم دورتين تدريبيتين تستهدفان 40 من العاملين في متابعة تنفيذ الخطط والبرامج.	مجلس الوزراء	هيئة مكافحة الفساد، ووزارة المالية، وديوان الرقابة المالية والإدارية، والمؤسسات العامة الشريكة.	2021	
18. دعم مراكز الأبحاث والدراسات العليا والباحثين لإجراء أبحاث ودراسات ورسائل جامعية في مجالات منظومة النزاهة ومكافحة الفساد في القطاعات المختلفة.	استكمال توقيع اتفاقيات تعاون مع المؤسسات التعليمية والجامعية لتكثيف الأعمال البحثية في مكافحة الفساد، واستمرار التعاون مع الجامعات الموقعة على اتفاقيات سابقة، وعقد 24 لقاءً في الجامعات الفلسطينية لتعزيز المشاريع البحثية المرتبطة بموضوع مكافحة الفساد.	المعاهد والكليات، والجامعات الفلسطينية، ومراكز الأبحاث	هيئة مكافحة الفساد والمجتمع المدني.	2020-2022	

	إطلاق مسابقة سنوية لأفضل مشروع تخرج أو بحث حول تعزيز منظومة النزاهة ومكافحة الفساد. تخصيص جوائز على مستوى الجامعات في البحث العلمي المرتبط بمكافحة الفساد. طباعة الأبحاث وتكريم الفائزين.	المعاهد والكليات والجامعات الفلسطينية	هيئة مكافحة الفساد، والمجتمع المدني، ووزارة التربية والتعليم، ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي، والجهات ذات العلاقة.	2022-2020	
	إنشاء المرصد الوطني لمؤشرات الفساد في هيئة مكافحة الفساد، وتوفير التجهيزات والمعدات والبرامج اللازمة، ورفد المركز بطاقم متخصص، وتدريب العاملين في المرصد، وإنتاج مؤشر مدركات الفساد في فلسطين.	هيئة مكافحة الفساد	الفريق الوطني، وأطراف تنفيذ الإستراتيجية.	2022-2020	عدد مؤشرات الفساد الصادرة عن المرصد وطني

19. ملتقى سنوي لتبادل الخبرات والمعلومات حول خطط وبرامج وتدخلات عمل المؤسسات ذات العلاقة في تعزيز منظومة النزاهة ومكافحة الفساد.	تنظيم ملتقى سنوي متخصص بمشاركة خبراء وباحثين محليين ودوليين.	هيئة مكافحة الفساد	أطراف تنفيذ الإستراتيجية.	2020-2022	ثلاثون بحثا محكما حول النزاهة والشفافية عرضوا في مؤتمر شارك فيه 500 شخص على الأقل.
20. تضمين غايات الهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة 2030 ومؤشراته في الخطط القطاعية وعبر القطاعية.	تنفيذ توصيات الفريق الوطني للهدف 16 ذات العلاقة.	مجلس الوزراء	الفريق الوطني للهدف 16.	2020-2022	عدد الأنشطة والتدخلات التي شملتها الخطط القطاعية وعبر القطاعية ذات العلاقة في غايات الهداف 16
	إعداد تقارير الإنجازات المطلوبة حسب التزامات دولة فلسطين نحو الهدف 16.	الفريق الوطني للهدف 16	مجلس الوزراء.	2020-2022	

21. إعداد خطة وطنية تحد من التهرب الضريبي والجمركي.	تشكيل فريق وطني لإعداد خطة تحد من التهرب الضريبي والجمركي من الجهات ذات العلاقة، والتعاقد مع جهة استشارية لإعداد دراسة موضوع التهرب الضريبي وإعداد خطة للحد منه.	وزارة المالية	هيئة مكافحة الفساد، ووزارة الاقتصاد، والضابطة الجمركية، والإدارة العامة للمعابر والحدود، و وزارة الزراعة، ونيابة الجرائم الاقتصادية.	2020-2021	خطة وطنية تحد من التهرب الضريبي والجمركي معدة ومعتمدة.
	الرقابة على فعالية إجراءات تسجيل دافعي الضريبة، و إيجاد صيغة ملزمة لتعزيز العمل التكاملي بين الدوائر ذات العلاقة بالضريبة وفق نظام ربط الكتروني.	وزارة المالية	هيئة مكافحة الفساد، و وزارة الاتصالات، وتكنولوجيا المعلومات، و وزارة الاقتصاد، والضابطة الجمركية، والإدارة العامة للمعابر والحدود، ووزارة الزراعة، ونيابة الجرائم الاقتصادية.	2020-2022	
22. تفعيل توصيات اللجنة الوطنية لمكافحة غسيل الأموال.	حصر توصيات اللجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال. إعداد خطة للتنفيذ. متابعة تنفيذ التوصيات.	وحدة مكافحة غسيل الأموال	هيئة مكافحة الفساد، والنيابة العامة.	2020-2021	توصيات تنفيذية معدة ومعتمدة لمكافحة غسيل الأموال

23. إعداد خطة تنفيذية للاستراتيجية القطاعية لإدارة المال العام 2022-2017.	تشكيل فريق وطني لتطوير خطة عمل لغرض تطبيق إستراتيجية إدارة المال العام والشراء العام بما يشمل التقييم والمتابعة.	وزارة المالية	الفريق الوطني.	2022-2020	خطة تنفيذية للاستراتيجية القطاعية لادارة المال العام معدة شاملة اليات التقييم والمتابعة.
	متابعة وزارة المالية لإعداد وتنفيذ برنامج تدريبي بهدف تطبيق إستراتيجية إدارة المال العام والشراء العام، وإجراء التعديلات الهيكلية اللازمة للانتقال من موازنة البنود إلى موازنة البرامج.	وزارة المالية	الفريق الوطني.	2022-2020	
	التعاقد مع جهة استشارية لإعداد أنظمة للرقابة و ضبط الإنفاق العام والامتثال لمعايير الإنفاق.	ديوان الرقابة المالية والإدارية ووزارة المالية	هيئة مكافحة الفساد.	2022-2020	
	متابعة مجلس الوزراء في إصدار القرارات المالية المتعلقة بإتاحة المعلومات للجمهور حول الموازنة العامة، وتنظيم جلسات الاستماع والمساءلة حول إدارة الموازنة والمال العام.	مجلس الوزراء	هيئة مكافحة الفساد، ووزارة المالية ، ومؤسسات المجتمع المدني، والمجلس التشريعي.	2022-2020	

المحور الثاني: المشاركة المجتمعية					
الهدف الاستراتيجي : تفعيل المشاركة والمساءلة المجتمعية في مكافحة الفساد.					
النتيجة 5، المناهج التعليمية في المؤسسات التعليمة تم ادراجها في منظومة النزاهة ومكافحة الفساد.					
24. تضمين مناهج التعليم في المدارس لمفاهيم منظومة النزاهة ومكافحة الفساد.	تشكيل لجان مشتركة من هيئة مكافحة الفساد والجهات ذات العلاقة لدراسة مفاهيم وأنشطة مكافحة الفساد المستخدمة في المناهج المدرسية . تعميم نتائج عمل اللجان وتوصياتها بشأن تطوير العملية التعليمية بما يخص مفاهيم النزاهة والشفافية ومكافحة الفساد.	وزارة التربية والتعليم	هيئة مكافحة الفساد ، مؤسسات المجتمع المدني.	2020-2022	50% من الطلاب حصلوا على دروس تعليمية خاصة بمفاهيم النزاهة والشفافية ومكافحة الفساد
	إعداد مادة مساندة تشمل مفاهيم النزاهة والشفافية ومكافحة الفساد (مع مراعاة الفئات العمرية) وتعميمها على المدارس.	وزارة التربية والتعليم	هيئة مكافحة الفساد، ومؤسسات المجتمع المدني.	2020-2022	
	تنظيم ورشة عمل لعرض مسودة المادة المساندة ووضع الملاحظات عليها.	وزارة التربية والتعليم	هيئة مكافحة الفساد، ومؤسسات المجتمع المدني.	2020-2022	

	اعتماد المادة المساندة وتعميمها على المدارس مع مراعاة الفئة العمرية المراد استهدافها .	وزارة التربية والتعليم	هيئة مكافحة الفساد، ومؤسسات المجتمع المدني.	2022-2020	مادة مساندة تشمل مفاهيم النزاهة معدة ومعتمدة وموزعة على المدارس.
	وضع وتنفيذ خطط وبرامج عمل مشتركة مع وزارة التربية والتعليم لإعداد مدربين، وتصميم مواد تدريبية تستهدف الصفوف المدرسية من الصف الأول حتى الصف الرابع . يجب ان تشمل مواد التوعية مفاهيم النزاهة والشفافية ومكافحة الفساد من خلال تخصيص حصة أسبوعية من مادة التنشئة الاجتماعية.	وزارة التربية والتعليم	هيئة مكافحة الفساد .	2022-2020	طلاب الصفوف من فئة (4-1) حصلوا على دروس خاصة بمفاهيم النزاهة والشفافية ومكافحة الفساد .

25. تضمين مناهج التعليم في الجامعات مواضيع ذات علاقة بمنظومة النزاهة ومكافحة الفساد.	تشكيل لجان مشتركة من هيئة مكافحة الفساد والجهات ذات العلاقة لتضمين مفاهيم وأنشطة مكافحة الفساد في المساقات الجامعية.	الجامعات والكليات الفلسطينية	هيئة مكافحة الفساد .	2020	مساقين مفاهيم النزاهة والشفافية ومكافحة الفساد معدة ومعتمدة ومطبوعة ومدرسة في الجامعات الفلسطينية.
	اعتماد المساقات الجامعية.	وزارة التعليم العالي والبحث العلمي	هيئة الاعتماد والجودة، والجامعات الفلسطينية، وهيئة مكافحة الفساد.	2020	
	تصميم وطباعة مساقات جامعية حول موضوع الشفافية والنزاهة ومكافحة الفساد.	الجامعات والكليات الفلسطينية	هيئة مكافحة الفساد.	2021	
	وضع ضوابط ومعايير وخطة للترويج للمساقات، وتشجيع الطلبة على التسجيل فيها، والتنسيق مع مدرسي المساقات لحث الطلبة على إدراج موضوع مكافحة الفساد ضمن مشاريع التخرج.	الجامعات والكليات الفلسطينية	هيئة مكافحة الفساد.	2022-2021	

26. تنفيذ برنامج تدريب لتعزيز معارف وأساليب المعلمين والمعلمات والمشرفين في مجال مفاهيم منظومة النزاهة ومكافحة الفساد.	إعداد خطط وبرامج تدريب مدربين متخصصين في وزارة التربية والتعليم توكل إليهم مهمة تدريب المعلمين والمشرفين على مفاهيم النزاهة ومكافحة الفساد.	وزارة التربية والتعليم	هيئة مكافحة الفساد.	2022-2020	50% من المعلمين والمشرفين التربويين حصلوا على تدريبات خاصة بمفاهيم الشفافية والنزاهة ومكافحة الفساد.
	إعداد وتصميم مواد تدريبية للتوعية بقيم النزاهة والشفافية ودور الدين في مكافحة الفساد، وتشجيعهم على تضمين هذه القيم في كل ما يقومون به من أعمال تدريسية.	وزارة التربية والتعليم	هيئة مكافحة الفساد.	2022-2020	
	تنظيم مبادرات طلابية من قبل مربي الصفوف 6-9 في جميع مديريات التربية والتعليم لتنظيم نشاطات من قبل اللجنة الدينية في الأسر الصفية لتوعيتهم بقيم النزاهة والشفافية ودور الدين في مكافحة الفساد.			2022-2020	
27. دعم مبادرات الطلاب والطالبات في المدارس والجامعات و تعزز مفاهيمهم ووعيهم لأسباب وتأثيرات الفساد.	تنفيذ برنامج الدور التربوي في تعزيز قيم النزاهة ومكافحة الفساد في مديريات التربية والتعليم.	وزارة التربية والتعليم	هيئة مكافحة الفساد .	2022-2020	48 مشروع بحثي استقصائي معد ومعتمد

النتيجة 6: مبادرات وطنية ومحلية ونسوية وشبابية واجتماعية فاعلة بخصوص مساءلة المسؤولين .					
28 . تيسير ودعم تأسيس ائتلافات وتحالفات في القطاعات المختلفة.	تشكيل لجنة وطنية مكونة من الائتلافات العاملة في مجال مكافحة الفساد، وتنظيم 10 دورات تدريبية للجنة الوطنية، وزيادة عدد الائتلافات العاملة في مكافحة الفساد.	مؤسسات المجتمع المدني	هيئة مكافحة الفساد والائتلافات العاملة في مجال مكافحة الفساد.	2022-2020	5 ائتلافات وطنية شاركت في فعاليات وجهود مكافحة الفساد.
29 . وضع معايير وأسس وأدلة عمل وتطوير أدوات المساءلة المجتمعية	تعيين خبير لإعداد دليل المساءلة المجتمعية. طباعة الدليل و تطبيق الأدلة في مجالات المساءلة المجتمعية.	مؤسسات المجتمع المدني	هيئة مكافحة الفساد.	2022-2020	دليل المساءلة معد ومعتمد.
30 . تشجيع الدراسات والتقارير ذات العلاقة في المساءلة المجتمعية في القطاعات المختلفة .	إعداد 12 دراسة محكمة ذات علاقة بالمساءلة المجتمعية وتقرير.	مؤسسات المجتمع المدني	هيئة مكافحة الفساد.	2022-2020	(12) دراسة معدة ومعتمدة.
31 . تنظيم يوم وطني للمساءلة المجتمعية في جميع القطاعات	تنظيم يوم وطني سنوي للمساءلة المجتمعية في جميع القطاعات. وحملة إعلامية لدعوة المواطنين للمشاركة.	مؤسسات المجتمع المدني	هيئة مكافحة الفساد.	2022-2020	500 شخص على الأقل شاركوا في اليوم السنوي للمساءلة المجتمعية.

النتيجة 7: الإعلام وصناع الرأي العام ناشطون بمهنية في جهود مكافحة الفساد.					
32. إعداد وإقرار إستراتيجية إعلامية لمكافحة الفساد وتعميمها بما يساهم في تعزيز دور الإعلام في جهود مكافحة الفساد	تشكيل ائتلاف إعلامي وطني لتحديد أولويات الإستراتيجية الإعلامية و متابعة تنفيذها. إعداد ورقة مرجعية. تنظيم ورشة عمل لتحديد النتائج على مستوى الإستراتيجية الإعلامية بمشاركة الصحفيين. عقد مؤتمر صحفي لإطلاقها.	نقابة الصحفيين	وزارة الإعلام والمؤسسات الإعلامية وكليات الإعلام ، ومؤسسات المجتمع المدني، وهيئة مكافحة الفساد.	2020	الإستراتيجية إعلامية معدة ومعتمدة.
33. دعم البرامج والأنشطة الإعلامية في مجال تعزيز منظومة النزاهة ومكافحة الفساد .	إعداد فريق مدربين TOT لتدريب الإدارات و وحدات ودوائر الإعلام بالدوائر الحكومية لتعزيز الجهود الوطنية الرامية لمكافحة الفساد وتعزيز الشفافية وقيم النزاهة، وتصميم مواد تدريبية متخصصة، وإعداد خطة تدريبية وخطة متابعة وتقييم مؤشرات قياس الأداء.	نقابة الصحفيين	وزارة الإعلام، وهيئة مكافحة الفساد، والمؤسسات الإعلامية.	2022-2020	10% الزيادة في الاخبار والتقارير المنشورة عبر وسائل الإعلامي ذات علاقة في منظومة النزاهة ومكافحة الفساد ونسبة الزيادة في الوكالات والمؤسسات الإعلامية التي تنشر تقارير واخبار دورية حول الموضوع

34. برامج تدريب الإعلاميين حول المفاهيم والأدوات والتشريعات ذات العلاقة بتعزيز منظومة النزاهة ومكافحة الفساد.	تنظيم 70 دورة تدريبية تستهدف 1400 من الاعلاميين والطلبة حول الشفافية والنزاهة ومكافحة الفساد	نقابة الصحفيين الفلسطينيين، وكليات الإعلام	هيئة مكافحة الفساد، ووزارة الإعلام، ومعهد التعليم المستمر/ جامعة بيرزيت.	2020-2022	1400من الإعلاميين والطلبة شاركوا في برامج تدريبية متخصصة بالشفافية والنزاهة ومكافحة الفساد.
35. دعم مبادرات الإعلاميين في إنتاج ونشر تقارير استقصائية ذات العلاقة.	إعداد وتنفيذ ثلاثة برامج تدريبية متخصصة بمجال التحقيقات الاستقصائية تستهدف ستين من العاملين في مجال الإعلام. تخصيص المزيد من الموازنات للصحافة الاستقصائية في المؤسسات الإعلامية الرسمية والأهلية والخاصة. شمل الصحافيين والإعلاميين أصحاب التوجهات الاستقصائية بأعمالهم الصحفية والإعلامية بالحماية في إطار قانون مكافحة الفساد كمبلغين.	نقابة الصحفيين الفلسطينيين	هيئة مكافحة الفساد، ومؤسسات إعلامية، ومؤسسات المجتمع المدني.	2020-2022	عدد التقارير الاستقصائية التي تنشر وذات العلاقة في مكافحة الفساد ونسبة الزيادة في الإعلاميين والمؤسسات الإعلامية التي تنشر تقارير استقصائية ذات علاقة.

	عمل مذكرات تفاهم مع الجامعات التي تدرس تخصص الإعلام لإدراج مساق حول الصحافة الاستقصائية، وبناء قدرات عدد من الأكاديميين مدرسي المساق حول سبل ووسائل تدريس مساق الصحافة الاستقصائية.	كليات الإعلام	هيئة مكافحة الفساد، ونقابة الصحفيين، ومؤسسات المجتمع المدني.	2022-2020	
	دعم تشكيل ائتلاف (شبكة عربية) للإعلاميين من أجل النزاهة ومكافحة الفساد.	نقابة الصحفيين	هيئة مكافحة الفساد ومؤسسات المجتمع المدني.	2022-2020	شبكة عربية من أجل النزاهة مشكلة.

النتيجة 8: مؤسسات المجتمع المدني مشاركة في جهود تعزيز منظومة النزاهة ومكافحة الفساد					
36. تضمين برامج وخطط مؤسسات المجتمع المدني أنشطة وتدخلات تعزز منظومة النزاهة ومكافحة الفساد في مختلف القطاعات.	مراجعة الاستراتيجيات وموائمتها مع الإستراتيجية الوطنية لتعزيز النزاهة و مكافحة الفساد.	اللجنة الوطنية للائتلافات العاملة في مجال مكافحة الفساد	هيئة مكافحة الفساد، ومؤسسات المجتمع المدني.	2020	عدد الانشطة والتدخلات التي تعزز منظومة النزاهة ومكافحة الفساد التي ادرجت في برامج وخطط مؤسسات المجتمع المدني. عدد المؤسسات التي تبنت أنشطة ذات علاقة بمكافحة الفساد وعدد المشاركين في الأنشطة لمدني
37. تأطير جهود منظمات المجتمع المدني في مجال تعزيز منظومة النزاهة ومكافحة الفساد في مختلف القطاعات.	تنفيذ مبادرات تعزز المشاركة المجتمعية من خلال مؤسسات المجتمع المدني.	مؤسسات المجتمع المدني	هيئة مكافحة الفساد.	2022-2020	عدد المبادرات المنفذة لتعزيز منظومة النزاهة ومكافحة الفساد وعدد المشاركين في الأنشطة
38. تدريب وتأهيل مؤسسات المجتمع المدني في مجال الإدارة الرشيدة والحوكمة.	تنظيم تسع لقاءات تدريبية حول الإدارة الرشيدة والحوكمة تستهدف مؤسسات المجتمع المدني.	مؤسسات المجتمع المدني	هيئة مكافحة الفساد، والمدرسة الوطنية، وديوان الموظفين العام، ومعهد الإدارة المالية والضرائب/ وزارة المالية.	2022-2020	50 مؤسسة من مؤسسات المجتمع مدني على الاقل شاركت في برامج تأهيلية في مجال الإدارة الرشيدة والحوكمة.

المحور الاستراتيجي الثالث: إنفاذ القانون					
الهدف الاستراتيجي : إنفاذ القانون، ومنع الإفلات من العقاب					
النتيجة 9، المنظومة التشريعية الفلسطينية مُعززة لإنفاذ القانون ومنسجمة مع الاتفاقية الدولية لمكافحة الفساد					
39. مراجعة قوانين العقوبات وقانون مكافحة الفساد وقانون الإجراءات الجزائية لتعزيز إنفاذ القانون والملاحق.	إجراء دراسة حول قانون مكافحة الفساد و تحضير مشروع القانون، ومناقشة مشروع القانون على المستوى الوطني، وإصدار القانون المعدل ونشره في الجريدة الرسمية، وطباعة ونشر القانون المعدل.	هيئة مكافحة الفساد	مجلس الوزراء، ووزارة العدل، والنيابة العامة، ونقابة المحامين، ومجلس القضاء الأعلى، والمجلس التشريعي.	2021 - 2020	عدد البنود التي تم اضافتها او تعديلها او حذفها في قانون العقوبات وقانون مكافحة الفساد من حيث الاجراءات الخاصة بالتحقيق والمحاكمة امام جهات انفاذ القانون
	تفعيل اللجنة القانونية الوطنية لموائمة قانون العقوبات مع متطلبات الاتفاقية الدولية لمكافحة الفساد.	وزارة العدل	مجلس القضاء الأعلى، ومجلس الوزراء، والنيابة العامة، ونقابة المحامين، وهيئة مكافحة الفساد، والمجلس التشريعي.	2022 - 2020	

	التعاقد مع جهة استشارية لدراسة و مراجعة الاجراءات المعمول بها أمام القضاء (محكمة جرائم الفساد، والاستئناف والنقض) وتطويرها، وتشكيل لجنة لتنفيذ التوصيات.	مجلس القضاء الأعلى	رئاسة الوزراء، ووزارة العدل، النيابة العامة، نقابة المحامين، هيئة مكافحة الفساد، المجلس التشريعي.	2020 2021-	عدد الإجراءات والتدابير التي تم تبنيها من قبل مؤسسات انفاذ القانون لتعزيز جودة الاستدلال والتحري والتقاضي.
	توثيق وتنسيق التعاون بين مؤسسات إنفاذ القانون (هيئة مكافحة الفساد، والنيابة العامة، والقضاء إضافة لجهاز الشرطة والأجهزة الأمنية ذات الاختصاص والعلاقة بإنفاذ القانون)، وتحديد الإشكاليات التي تواجه عملها لغايات وضع الحلول لها، وتحضير أوراق عمل من وجهة نظر كافة مؤسسات إنفاذ القانون، وتشكيل لجنة تنسيقية عليا لجهات إنفاذ القانون، وعقد مؤتمر سنوي بين مؤسسات إنفاذ القانون.	مجلس القضاء الأعلى ، وهيئة مكافحة الفساد، والمؤسسة الأمنية	رئاسة الوزراء، ووزارة العدل، والنيابة العامة، ونقابة المحامين، والمجلس التشريعي.	2020-2022	

40. متابعة أعمال وتطبيق وتعميم النظام الخاص بحماية المبلغين والشهود والخبراء.	متابعة إقرار نظام حماية المبلغين والشهود والخبراء من قبل مجلس الوزراء. تشكيل لجنة متابعة لإقرار مشروع النظام. تنسيق جهود المؤسسات المعنية لتنفيذ النظام عند إقراره.	هيئة مكافحة الفساد	أطراف تنفيذ الإستراتيجية.	2020	نظام منشور في الجريدة الرسمية خاص بحماية الشهود والمبلغين والخبراء يلبي المعايير الدولية.
	إطلاق حملة إعلامية وطنية تسلط الضوء على النظام وآثاره الإيجابية لعموم المواطنين. تنظيم حلقات تلفزيونية ولقاءات إذاعية وومضات إذاعية وتلفزيونية. تحضير لوحات إعلانية ونشر مطبوعات وورقية و نشرات الكترونية.	هيئة مكافحة الفساد	أطراف تنفيذ الإستراتيجية .	2022-2020	

النتيجة 10،إجراءات الاستدلال والتحري والتحقيق والتقاضي لدى مؤسسات إنفاذ القانون فاعلة					
41. تطوير كفاءة الموارد البشرية لدى مؤسسات إنفاذ القانون، وتعزيز إمكانياتها المالية.	رفد مؤسسات إنفاذ القانون بالكوادر البشرية المؤهلة للإطلاع والقيام بالمهام المنوطة بها، وتوفير كادر فني ورفده بالتدريبات اللازمة للقيام بالمهام المطلوبة.	مؤسسات إنفاذ القانون	وزارة المالية.	2020-2022	60% من القضاة والمحامون ووكلاء النيابة شاركوا بتدريبات متخصصة لانفاذ القانون
	تأسيس وإنشاء إدارة عامة للشكاوى والبحث والتحري والاستدلال وإدارة عامة متخصصة بأعمال التحقيق ضمن الهيكل التنظيمي الجديد لهيئة مكافحة الفساد.	هيئة مكافحة الفساد	مجلس الوزراء.	2020	زيادة نسبة االشكاوى والتبليغات عن شبهات الفساد.
	العمل على رفع موازنات جهات إنفاذ القانون بما يمكنها من القيام بمسؤولياتها ومهامها.	وزارة المالية.	مؤسسات إنفاذ القانون.	2020-2022	موازنات البرامج معتمدة من وزارة المالية
	إنشاء مختبر للأدلة الالكترونية (الرقمية)المتعلقة بجرائم الفساد. حوسبة إقرارات الذمم المالية.	هيئة مكافحة الفساد	وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.	2020-2022	مختبر للأدلة الالكترونية معد.

	دراسة الاحتياجات التدريبية للعاملين بمجالات عمل مؤسسات إنفاذ القانون وتصميم برامج تدريبية متخصصة ونوعية محلية ودولية.	هيئة مكافحة الفساد	مؤسسات إنفاذ القانون.	2022-2020	50% من العاملين بمجالات عمل مؤسسات إنفاذ القانون حصلوا على تدريبات متخصصة
	تحديد الاحتياجات والأولويات الفلسطينية لتقديم المساعدة الفنية المطلوبة من قبل الأمم المتحدة.	هيئة مكافحة الفساد	الفريق الوطني، والأمم المتحدة، أو المؤسسات الدولية ذات العلاقة.	2022-2020	قائمة الاحتياجات والاولويات الفلسطينية محددة.
42. تأطير آليات التنسيق بين الجهات العاملة في مجال إنفاذ القانون وبشكل خاص الشرطة والأجهزة الأمنية والنيابة العامة والقضاء	التوقيع على مذكرات تعاون مشتركه بين هيئة مكافحة الفساد وبين الجهات الأخرى العاملة بإنفاذ القانون. تحديد نقاط اتصال من المؤسسات المعنية. عقد اجتماعات دورية. إعداد برنامج ربط الكتروني مشترك. تنظيم لقاءات للعاملين المختصين.	هيئة مكافحة الفساد	مجلس القضاء الأعلى، والنيابة العامة، ووزارة الداخلية، ووزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، والجهات ذات العلاقة.	2020-2021	عدد الاتفاقيات التعاونية في مجالات مكافحة الفساد وتعزيز النزاهة التي تم توقيعها ووضع آليات وخطط لتنفيذها.

النتيجة 11، تعززت ثقة المجتمع بقدرات مؤسسات إنفاذ القانون والإبلاغ عن الفساد					
43. بناء قدرات مؤسسات إنفاذ القانون في الإعلام المرتبط بملفات الفساد.	وضع خطة عمل لتفعيل مواقع الإعلام المعتمدة على التكنولوجيا الحديثة. تجنيد كوادر إعلامية متخصصة بالإعلام الرقمي. زيادة عدد المنشورات الإعلامية المستندة على التكنولوجيا الحديثة.	هيئة مكافحة الفساد	مجلس القضاء الأعلى، والنيابة العامة.	2020-2022	نسبة الزيادة في ثقة المجتمع بقدرات مؤسسات انفاذ القانون وجديتها في ملاحقة أفعال الفساد.
	بناء قدرات الموظفين المتخصصين في دوائر الإعلام التابعة لمؤسسات إنفاذ القانون بخصوص التعامل إعلامياً مع قضايا الفساد وإعداد الأخبار والتقارير بشأنها.	هيئة مكافحة الفساد	مؤسسات إنفاذ القانون.	2020-2022	

44. تخصيص صحفيين لتغطية قضايا الفساد في المراحل المختلفة وتوفير الإمكانيات اللازمة للقيام بمهامهم على أكمل وجه.	توفير عدد من الصحفيين المتخصصين في تغطية وتحليل قضايا الفساد لدى مؤسسات إعلامية وطنية.	هيئة مكافحة الفساد	أطراف تنفيذ الإستراتيجية، ومؤسسات المجتمع المدني، ووزارة الإعلام، ونقابة الصحافيين.	2022-2020	صحفيين معتمدين متخصصين بقضايا الفساد
	بناء قدرات الصحافيين المتخصصين في تغطية وتحليل قضايا الفساد لدى مؤسسات إعلامية وطنية. إصدار 25 تقريراً استقصائياً بخصوص قضايا الفساد.	هيئة مكافحة الفساد	أطراف تنفيذ الإستراتيجية، ومؤسسات المجتمع المدني، ووزارة الإعلام، ونقابة الصحافيين.	2022-2020	
	توفير الاحتياجات اللازمة للقيام بمهام الصحفيين المتخصصين في تغطية وتحليل قضايا الفساد لدى مؤسسات إعلامية وطنية على أكمل وجه.	هيئة مكافحة الفساد	أطراف تنفيذ الإستراتيجية، ومؤسسات المجتمع المدني، ووزارة الإعلام، ونقابة الصحافيين.	2022-2020	
	توقيع اتفاقيات تعاون مع مؤسسات إعلامية لتعزيز الأعمال الاستقصائية في قضايا الفساد.	هيئة مكافحة الفساد	أطراف تنفيذ الإستراتيجية، ومؤسسات المجتمع المدني، ووزارة الإعلام، ونقابة الصحافيين.	2022-2020	

المحور الاستراتيجي الرابع: التعاون الدولي					
الهدف الاستراتيجي : تعزيز التعاون الإقليمي والدولي في مجالات مكافحة الفساد					
النتيجة 12، التعاون القضائي الإقليمي والدولي فاعل					
45 .تفعيل متابعة قرارات الإدانة بقضايا الفساد وطلبات تسليم المجرمين والمساعدة القانونية المتبادلة واسترداد العائدات الجرمية مع الجهات الدولية ذات العلاقة بها .	بناء قاعدة معلومات مشتركة بين جهات إنفاذ القانون تحتوي على جميع القضايا وقرارات الإدانة التي تتطلب تعاون قضائي دولي في مجال مكافحة الفساد وتحديثها بشكل مستمر. التعاقد مع جهة استشارية لتحضير الدراسات اللازمة وضع إجراءات العمل التي تضمن فاعلية في الأداء.	وزارة العدل	مجلس القضاء الأعلى، وهيئة مكافحة الفساد، والنيابة العامة، ووزارة الخارجية والمغتربين، ووزارة الداخلية، ومكتب الانتربول الفلسطيني.	2022-2020	عدد الحالات التي تم فيها استرداد العائدات والأموال الجرمية وعدد المجرمين الفارين من العدالة الذين تم تسليمهم للعدالة الفلسطينية
	تأكيد وتطوير مذكرات التنسيق والتعاون المشترك مع الانتربول والشرطة العربية، وتشكيل لجنة مختصة لإعداد قانون فلسطيني للتعاون القضائي الدولي.	وزارة العدل	مجلس القضاء الأعلى، وهيئة مكافحة الفساد، والنيابة العامة، ووزارة الخارجية، ووزارة الداخلية، ومكتب الانتربول الفلسطيني.	2022-2020	

	العمل على إعداد مسودة قانون فلسطيني للتعاون القضائي الدولي في المسائل الجزائية، وعرض المسودة للنقاش، وإغناء المسودة ورفعها لمجلس الوزراء تمهيدا لاتخاذ الإجراء اللازم بشأنها بما يكفل إصدار القانون.	وزارة العدل	مجلس القضاء الأعلى، وهيئة مكافحة الفساد، والنيابة العامة، ووزارة الخارجية، ووزارة الداخلية، ومكتب الانتربول الفلسطيني.	2022-2020	
	العمل على إبرام مذكرات تعاون ثنائية مع الدول التي يتواجد فيها هؤلاء المجرمون أو تلك التي نقلت وهربت الأموال اليها. توقيع 4 مذكرات تفاهم مع أكثر الدول التي يتواجد فيها الفلسطينيون ويتنقلون منها واليها مثل، (المملكة الأردنية الهاشمية، وجمهورية مصر العربية، والإمارات العربية المتحدة، وجمهورية تركيا)	وزارة العدل	مجلس القضاء الأعلى، وهيئة مكافحة الفساد، والنيابة العامة، ووزارة الخارجية و المغتربين ، ووزارة الداخلية، ومكتب الانتربول الفلسطيني.	2022-2020	

	إعداد دليل إجراءات موحد لتنسيق جهود جهات إنفاذ القانون والمساعدة القانونية المتبادلة واسترداد الأموال بين مؤسسات إنفاذ القانون وجهات الاختصاص في الدولة وتحديد المهام والمسؤوليات بوضوح، وتشكيل لجنة من قبل جهات الاختصاص لمتابعة قضايا الاسترداد.	وزارة العدل	مجلس القضاء الأعلى، وهيئة مكافحة الفساد، والنيابة العامة، ووزارة الخارجية و المغتربين ، ووزارة الداخلية، ومكتب الانتربول الفلسطيني.	2022-2020	
46. تأطير العلاقات في مجال التعاون القضائي الإقليمي والدولي في قالب وطني واحد يضمن فاعليتها.	تجنيد مصادر دعم وتمويل ممكنة لبيئة العمل لدى جهات إنفاذ القانون على مستوى البنى التحتية والمشاريع والبرامج التطويرية. وضع استراتيجيات استدامة التمويل. رفد مؤسسات إنفاذ القانون بكادر متخصص بتجنيد الأموال.	مؤسسات إنفاذ القانون	وزارة الخارجية والمغتربين، ووزارة المالية.	2022-2020	عدد الاتفاقيات الدولية والإقليمية في مجالات مكافحة الفساد وتعزيز النزاهة التي تم توقيعها ووضع خطط تنفيذية لها.
	إبرام عدد من اتفاقيات التعاون بين مؤسسات إنفاذ القانون في فلسطين وأقرانها من الأجهزة على المستوى الإقليمي والدولي.	مؤسسات إنفاذ القانون	وزارة الخارجية والمغتربين.	2022-2020	

	تنظيم لقاءات تبادل خبرات بين فلسطين والدول الأخرى بخصوص مواضيع إنفاذ القانون بقضايا الفساد.	مؤسسات إنفاذ القانون	وزارة الخارجية والمغتربين.	2022-2020	
47. استحداث وحدة للتعاون الدولي والمحلي في هيئة مكافحة الفساد	إدراج وحدة للتعاون الدولي ضمن البناء الهيكلي الجديد للهيئة في إطار إعادة الهيكلة. مراجعة الهيكل التنظيمي الخاص بهيئة تطوير بطاقات الوصف الوظيفي .	هيئة مكافحة الفساد	مجلس الوزراء.	2020	وحدة للتعاون الدولي والمحلي معتمدة ضمن هيكل هيئة مكافحة الفساد.
	رفد الوحدة بالموارد البشرية الكفؤة والمتخصصة في مجال العلاقات الدولية و رفع قدرات كادر الوحدة. وضع إجراءات عمل الوحدة لضمان دقة العمل فيها.	هيئة مكافحة الفساد	هيئة مكافحة الفساد.	2022-2020	

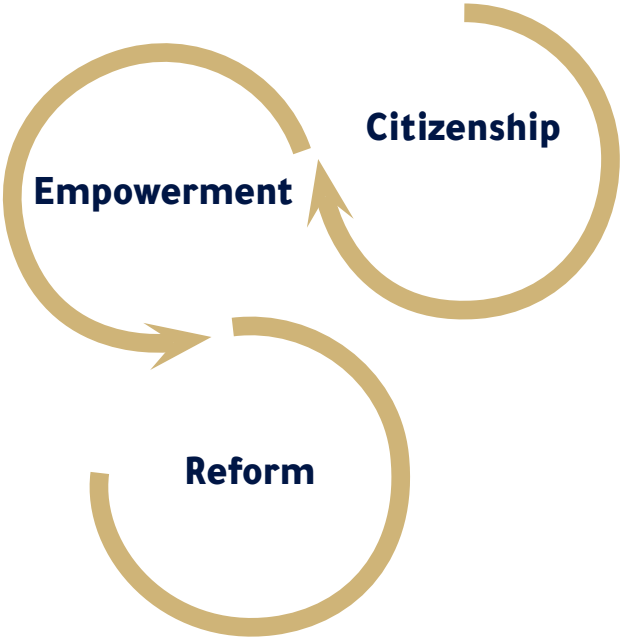
النتيجة 13، دولة فلسطين فاعلة في المحافل والشبكات والهيئات الإقليمية والدولية ذات العلاقة بمكافحة الفساد وتتبادل الخبرات معها.					
48. السعي للانضمام الى المحافل والشبكات والمبادرات الإقليمية والدولية	العمل على رئاسة المؤتمر العربي للدول الأطراف في الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد.	هيئة مكافحة الفساد	أطراف تنفيذ الإستراتيجية.	2020	عدد الورش واللقاءات الثنائية او متعددة الأطراف التي شاركت فيها مكافحة الفساد على المستوى العالمي والعربي.
	العمل على رئاسة الشبكة العربية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد. تحضير خطة عمل تدعم توجهات الهيئة في رئاسة الشبكة العربية. إعداد فريق عمل لتعزيز دور فلسطين في الشبكة العربية.	هيئة مكافحة الفساد	أطراف تنفيذ الإستراتيجية.	2020	
	إعداد قاعدة بيانات للمبادرات والمحافل والمدارس والمعاهد والأكاديميات الدولية والإقليمية ذات العلاقة بتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد. التنسيق والتواصل مع تلك الجهات تمهيدا للانضمام لها.	هيئة مكافحة الفساد	أطراف تنفيذ الإستراتيجية.	2022-2020	

	حشد الدعم اللازم للانضمام الى المحافل والشبكات والمبادرات الإقليمية والدولية من خلال الرئاسة ومجلس الوزراء ووزارة الخارجية و المغتربين ، وتوقيع اتفاقيات ثنائية مع المؤسسات التي تعنى بتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد، وتوطيد العلاقات الدبلوماسية الدولية من خلال تنظيم زيارات تعليمية وتثقيفية مع المؤسسات التي تعنى بالشفافية والنزاهة ومكافحة الفساد.	هيئة مكافحة الفساد	أطراف تنفيذ الإستراتيجية، ووزارة الخارجية والمغتربين.	2022-2020	

49 .برامج تعني بتبادل الخبرات بين فلسطين والجهات الإقليمية والدولية ذات العلاقة بمكافحة الفساد	إعداد قاعدة بيانات تشمل أسماء الخبراء والمتخصصين في الدولة، وأفضل التجارب الإقليمية والدولية في مجال تعزيز النزاهة ومكافحة الفساد لدراستها والاستفادة منها.	هيئة مكافحة الفساد	أطراف تنفيذ الإستراتيجية.	2020	قاعدة بيانات معدة ومعتمدة عدد المشاركات الفلسطينية في الدورات والمؤتمرات والورش الإقليمية والدولية.
	رصد تجارب وقصص النجاح الوطنية في مجال النزاهة ومكافحة الفساد تمهيداً لتعميمها إقليمياً ودولياً.	هيئة مكافحة الفساد	أطراف تنفيذ الإستراتيجية.	2022-2020	
	زيادة مشاركة فلسطين في الدورات والمؤتمرات والورش الإقليمية والدولية ذات العلاقة بمواضيع تعزيز النزاهة ومكافحة الفساد.	هيئة مكافحة الفساد	أطراف تنفيذ الإستراتيجية.	2022-2020	

The National Cross-Sectoral Strategy for Integrity and Anti- Corruption

2020-2022



Contents

Methodology: A consensual work to set priorities and to frame efforts aimed to empower the system of integrity and anti-corruption 5

1.1. Introduction 7

1.2. Preparing the Strategy in an effective and interactive methodology 9

1.3. Contents of the Strategy's Report. 10

Background: The limitations and concepts related to the system of integrity and anti-corruption 11

2.1. General Context of the Palestinian Society 13

2.2. Eradication of corruption is a necessity to achieve development and welfare 17

2.3. Main pillars for combating corruption 18

Situational Analysis, benefit from experiences and capacities of everyone to address to obstacles and issues 21

3.1. National accomplishments and expertise in enhancing the integrity and anti-corruption system 23

3.2. Factors that enabled the national efforts ability to enhance integrity and combat corruption 25

3.3. Obstacles facing the national efforts aiming at enhancing the anti-corruption and integrity system 27

3.4. The basic issues regarding the anti-corruption and integrity system 29

3.5. Related parties to play an integral role in achieving the National Cross-Sectoral Strategy for Integrity and Anti- Corruption 34

Aspirations and the general orientation of efforts made to enhance the integrity and anti-corruption system 41

4.1 Vision, effective and participatory framework unites the efforts of all parties 43

4.2 Our approach, changing paths, and policies governing the general framework of cross-sectoral results and interventions 44

4.3. The Cross-sectoral Results of the First Strategic Pillar, Preventive Measures 47

4.4. Cross-sectoral results of the second pillar, Social Participation 50

4.5 Cross-sectoral Results of the Third Pillar. Law Enforcement 53

4.6 Cross-sectoral Results of the Forth Pillar: International Cooperation 55

Measures of Implementing the National Strategy in Combating Corruption **57**

1.5 General Policies to Implement the Strategy 59

5.2 General Policies for Following-up, Evaluation, Accountability, and Education 61

5.3 Results Measurement Indicators are the basis of the follow-up, evaluation, accountability and learning. 63

Section I

Methodology: A consensual work to set priorities and to frame efforts aimed to empower the system of integrity and anti-corruption

1.1. Introduction

Corruption harms states and societies, and its vicious crisis has damaged the communities' structure over the years. Unfortunately, countries around the world only became aware of corruption after it has aggravated, and they started to take collective efforts to find solutions for it. They have been aware since the beginning that there is no definitive solution for this crisis. In addition to the aforementioned the international community realized to be in the position of the observer will contribute strengthens it and shall eliminate the stats capacities regardless of their level and classification, draining them from their capacities, corruption leaves countries with poverty and unemployment as an inescapable result.

Corruption is the main cause of failing the development efforts and is the cause of poverty entrenchment. Corruption, therefore, undermines the capacity of achieving development goals relevant to welfare of the State's citizens, guaranteeing equality and justice, building state of law. Corruption drains the vast portion of the allocated finance resources for development programs; it undermines the citizen's trust in government's efforts in improving the living standard and to drive development forward. Furthermore, it restrains the noble and equality-based competition.

Realizing the dimensions and impacts of corruption, through the United Nations countries called for tackling this issue. The answer for their call was represented through establishing The United Nations Convention against Corruption (UNCAC), which was endorsed by the UN General Assembly in 2003, and it entered into force in 2005 as one of the first instruments of the international community for combating corruption.

In the same vein, Palestine to keep up and to be in harmony with the international direction; established Palestinian Anti-Corruption Commission in 2010. Palestine acceded UNCAC in 2014 as a fully-fledged member, after it was approved as an observer member in the UN. In light of the new international context, it was a breakthrough for the Commission given to the new international position of Palestine.

Combating and controlling corruption, demonstrated the need to set and implement efficient policies and procedures. These policies and procedures shall include raising social awareness on its risks, prosecuting and holding its perpetrators accountable. In like manner, the parties of implementing Strategy, headed by the Commission, launched a national anti-corruption strategy for the upcoming three years. The aforesaid strategy is the first since the establishment of the Palestinian National Authority in 1994. A set of needs emerged and was addressed by the second strategy 2015-2018.

The evaluation report on the implementation of 2012-2014 strategy showed the big effort aimed to engage as much as possible of the concerned intuitions with combating and preventing corruption. Their efforts materialized through implementing interventions that elevated the Palestinian status on the international transparency index. Many efforts paid off and the achievement of the Palestinian vision towards a corruption-free Palestinian community is still in process. Despite the ongoing Israeli occupation, and the resulting fragmentation of the West Bank and the Gaza Strip, and its unending Judaization of Jerusalem and tightening its grip on it.

Provided the Palestinian Anti-Corruption Law No. (1) of 2005 and its amendments, represented in **setting a general policy to combat corruption in cooperation with the stakeholders and setting the required plans and programs to execute it**, the Commission seeks as per its role to bear its duty efficiently and effectively to realize the national vision that's adopted by all official, private sector and the civil society institutions that participate in implementing it. **The Commission expects that the cross-sectoral strategic planning process to contribute to realizing a set of goals, including but not limited to:**

- Bolstering and spreading the principle: **"enhancing integrity shall be relevant to all, and it is the basis of eradicating corruption from the Palestinian society."** This procedure is going to be materialized through relying on the National Cross-Sectoral Strategy to Bolster Integrity and Combat Corruption 2020-2022 as a **directive reference frame that encourages all** public institutions to recruit its resources to serve it, and direct them toward achieving the end state.
- **Contributing in fulfilling the commitments of the high political will** on not tolerating the corrupted, especially the directions of the President of the State of Palestine, National Policy Agenda "Putting Citizens First" and meeting the international conventions and the relevant SDGs.
- Adopting the strategy as an **accountability method to hold all concerning institutions accountable** in terms of enhancing integrity and combating corruption, including the Commission, the institutions of oversight, law enforcement, the civil society and the private sector. Moreover, accountability shall be based on the mutually-agreed-upon indicators and standards between the partners.
- Mobilizing and recruiting the **support of the neighboring Arab countries and the international community** and provide the TA and financial aid required to have the desired results materialized.
- **Framing and unifying the efforts set forth to combat corruption and to enhance integrity; in which it will result to concentrate these efforts, away from fragmentation or duplication** in terms of the relevant interventions through agreeing on a group of prioritized interventions, and through identifying the responsibilities.

1.2. Preparing the Strategy in an effective and interactive methodology

The process of the cross-sectoral strategic planning relied on a series of activities. Those activities allowed all partners varied from public and private sectors, the civil society and the international institutions to participate in analyzing the situation and to set the priorities for different sectors through discussions, exchanging ideas and to find a common ground among them; benefiting their shared vision of "combating corruption".

The strategic planning process supervision has been assigned to the GPC for planning and setting policies in the Commission. The GPC, in turn, recruited internal human resources from the Commission external to supervise the discussion activities on setting priorities and preparing the strategy draft. The oversight committee provided the Commission with the support in preparing the strategy, and it **implemented the following activities:**

1. The process of strategic planning started in a comprehensive review for a set of referential documents and reports. Some of the aforesaid documents and reports are the Anti-Corruption Law, the National Policy Agenda "Putting Citizens First", the UNCAC and the available statistics in the Commission based upon the approved records, reports and studies conducted by official and specialized civil society institutions, especially the Palestinian Central Bureau of Statistics. Moreover, the documents, studies and reports were reviewed by international bodies. The committee that prepared National Cross-Sectoral Strategy to Bolster Integrity and Combat Corruption reviewed number of Arab and international anti-corruption strategies to utilize the best interactive methodologies during preparing the strategy.

   The periodical evaluation reports of the previous strategies, and the reports of the subjective assessment of the UNCAC and the report of the State of Palestine on its level of compliance with achieving Goal 16 of the SDGs 2030 are part of the referential documents that were relied on in analyzing the context.

2. Conducting in-depth meetings with women's groups, youth, media professionals, official and civil institutions concerned with enhancing the accountability and anti-corruption system to identify the different sectors priorities and focus areas, whether on the national and the sectoral level, or the represented group.
3. Conducting a preliminary workshop to discuss the priorities, 210 participants represented 100 official and civil institutions in the workshop. It resulted in forming taskforces for the strategy four pillars, and in determining a list of the national priorities in enhancing integrity and combating corruption.
4. Following up with the meetings of the four taskforces, the approved focus areas are; prevention of corruption, community participation, law enforcement and prosecution and international cooperation. The taskforces also consisted of a group of Palestinian experts to support the taskforces in identifying the results and interventions in each focus area.
5. Preparing the first draft report of the National Cross-Sectoral Strategy to Bolster Integrity and Combat Corruption 2020-2022. It included an analysis of the situation, the goals,

the cross-sectoral results and the required interventions in each focus area. It aimed to establish the framework of extensive consultations with all national and international partners.

6. Discussing all four pillars with the partners, among which a regional workshop was held in Amman during the period from19- 21st, of October 2019, in cooperation with the Commission and the UNDP. A group of national and international experts participated in the said workshop, in addition to representatives from the civil society sector in Palestine and Jordan. The workshop's recommendations and remarks are included in the strategy.
7. A national closing workshop was held on November 28. 2019 to adopt the Strategy, in the presence of all partners from different sectors that represent the Palestinian society; the Public, Private, and Civil Society Institutions. The Strategy was completely presented, and the attendees discussed all its parts.
8. Based upon the recommendations and remarks of the workshop that were a representation of all sectors participation, the final draft of the national cross-sectoral strategy for Integrity and Anti-Corruption (2020-2022).

1.3. Contents of the Strategy's Report.

The strategy's report consists of four sections. **The first section** is the methodology through which we presented the goals (objectives) of the cross-sectoral strategic planning process, and the activities of preparing the strategy. **The second section** presents "Background" on the Palestinian social, economic and political contexts. That tackles the demographic situation for the Palestinian society, the indicators of poverty, work, health and education, in addition to the components of governance and politics. It showcased combating corruption justifications and goals (objectives) from a developmental and economic perspective. Besides, it presented a description of the core references of the cross-sectoral planning process "the UNCAC, SDGs 2030, the National Policy Agenda 2022 and the Palestinian Anti-Corruption Law No. (1) of 2005 and its amendments."

The third section of the strategy presents an analysis of the special situation of the integrity and anti-corruption system. It rolls out the main push factors, and the pull factors for the national efforts that aimed at building the integrity and anti-corruption system. Additionally it shows the main reasons that contribute to weaken the integrity system, and contribute to the prevalence of corruption within the Palestinian society. At the end of this section the relevant parties in implementing the cross-sectoral strategy shall be identified with an explanation of their assigned roles in implementing it. In the same vein, it sheds the light on the main accomplishments of the governmental institution and the relevant civil society institutions.

The fourth section of the strategy presents our aspirations and the general directions on the longer term "the national vision" and a description of the desired change, and the intended workload from all relevant parties in implementing the strategy.

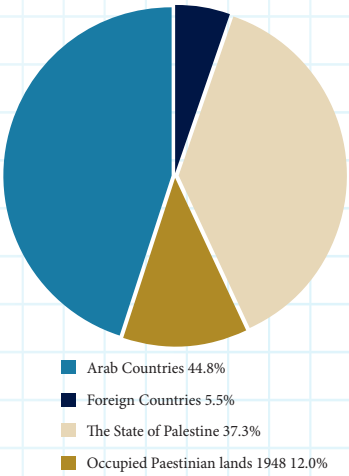
The fifth section presents the implementation measures and the follow-up policies, evaluation, and the performance indicators.

Section II

Background: The limitations and concepts related to the system of integrity and anti-corruption

2.1. General Context of the Palestinian Society

Palestine is part of the Arab World; the Palestinian people are part of the Arab nation, and the Palestinian governance system is parliamentary democratic. This governance system enables the multiparty political pluralism, through which the President of the Palestinian Authority is directly elected by the people, and the government is held accountable before the President and the Judicial Council. The principle of the rule of law is the basis of the governance system in Palestine, which all authorities, bodies, commissions, institutions and persons are equally subject to, regardless of their ethnicity, gender, color, religion, political opinion or disability.



Palestine has a population of 13,050,268, 4,915,349 of whom are residents of Palestine (2,953,943 in the northern governorates, and 1,961,406 in the southern ones). The Palestinian society is generally described as a youthful society. The percentage of the Palestinian citizens who are under 15 reached **38.5%,** according to the PCBS statistics at the end of 2018. The percentage of the young people (aging 18-29 year-old) in Palestine is around **23%, equal to 1.13 million young men and women. The percentage of the Palestinian families, that their breadwinners are among young people reached 15%.** The average family size is 5.1 (4.8 in the WB, and 5.6 in the GS). The average life expectancy is 72.7 years among men, and is 75 among women. The statistics shows a growing role of women in supporting their families, the percentage of families with female breadwinners in the Palestinian society reached 10.0% in 2017 (10.4% in the WB, and 9.4% in the GS).



The GDP of 2017 (at constant prices) reached USD 13,686.4 million, 10,715.9 million in the northern governorates, and 2,970.4 million in the southern ones. The average per capita of the GDP (in USD) in

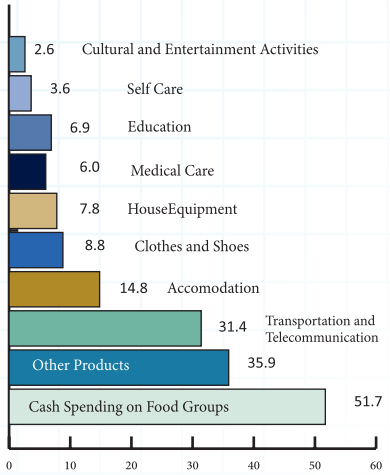
the same year (at constant prices) reached USD 3,072.4 (USD 4,154.2 in the northern governorates, and USD 1,582.2 in the southern ones).

By the end of 2018, the total debt value on Palestine reached USD 2,370 million-around 16% of the GDP in 2018. The total value of the bank deposits in 2018 reached USD 12,227 million, 71% of the total deposits are the deposits of the residents in Palestine.

The value of the running and capital expenditures of the government reached USD 4,643.5 million, including USD 4,370.1 million of the running expenses, and USD 273.4 million of the capital expenses. However, the total central government expenses reached USD 4,190.1 million – around 46.6% is for workers compensations, 25.7% is for social benefits while utilizing the services and products is 19.8%, and the rest was spent on other items. As for the local government, represented by the municipalities, village councils and project committees, their expenses reached USD 458.2 million during 2018. The government revenues reached USD 4,453.2 million in 2018 (90.8% revenues of the central government and 9.2% revenues of the local government). Moreover, the percentage of the foreign grants and aids reached 15% of the total government revenues.

The average monthly cash expenditure per family reached JD 934.9 in 2017 (JD 1,143.6 in the WB, and JD 556 in the GS). The percentage of expenditure on food reached 30%, the cash expenditure on items excluding food reached 55%, the percentage of the cash expenditure on the paid cash transfers, taxes, and non-consumption expenses reached 15%. The poverty rate among people according to the monthly consumption patterns in Palestine for 2017 reached 29.2% (14.9 in the WB, and 53% in the GS). However, the extreme poverty rate reached 16.8% (5.8% in the WB, and 33.8% in the GS)[1]

Average Spending Per Capita in JD in Palestine



31.1% of the Palestinian families or one of their members they received aid during 2018, i.e. 9.7% of the families in the WB, and 68.6% in the GS[2]. The families pointed out that 38.4% of the aids received by the families in Palestine in 2018 were food aids, followed by 26.2% as technical assistance. The families also noted that 35.0% of the aids received, were from the UNRWA. The Ministry of the Social Development is the second source of aids at 24.5%.

The literacy rates among men (15 year-old and above) in 2017 reached 98.3, and 95% among women. The percentage of Palestinians who graduated from the secondary school reached

1 PCBS, 2019. Palestine in numbers 2018. Ramallah-Palestine.

2 PCBS, 2019. Survey on monitoring the social and economic conditions, 2018 – the main results, Ramallah-Palestine.

23.4%, whereas those finishing their undergraduate studies or post-graduate studies reached 17.3%. The number of government teachers in schools year for 2017-2018 reached 39026, 58.1% of them were females. The number of students enrolled in universities, institutes and colleges of the same year was 211.3 thousand students.

The workforce survey results in 2018 showed that the percentage of the workforce participating in Palestine among persons who are above 15 year-old in 2018 reached 46.4%. The results also showed that the participation rate among males in the workforce among all males within the employment age is 71.5%, and 20.7%[3] among females. The results presented the percentages of the participating workforce on the regional level in 2018. The results showed that the percentage of the participating workforce in the WB reached 46.1% of the total population aging 15 years and above– 73.7% among males, and 17.6% among females. The percentage of the participating workforce in the GS reached 46.9% -67.8% among males, and 25.7% among females. The unemployment rate among people aging 15 years and above in Palestine reached 30.8% -25.0% among males, and 51.2% among females).

The percentage of people with health insurance in Palestine in 2017 reached 79%; the statistics showed also that 6% of the population faces at least one difficulty with the evidently increasing movement difficulties (3%). The number of Palestinian families with at least one mobile phone reached 96%, and the percentage of people aging 18 and above with a mobile phone or a Smartphone reached 89%. Moreover, 65% of the Palestinian households has internet subscriptions, while the percentage of the internet users aging 18 and above anywhere in Palestine reached 64% -59% in the WB, and 57% in the GS[4].

There are 16 administrative units (governorates) in Palestine, 11 of which are in the WB (Jerusalem, Bethlehem, Hebron, Ramallah and al-Bireh, Nablus, Salfit, Qalqilya, Tulkarm, Jenin, Jericho and the valleys and Tubas) and 5 in the GS (North of Gaza, Gaza, Deir al-Balah, Khan Yunis, Rafah). The number of local bodies in 2015 reached 407.

Israel still occupies the WB and forces a siege on the GS; it keeps the segregation on Jerusalem from the WB. Along with its ongoing policies in confiscating the lands, it expands the settlements and controls the borders and the natural resources, especially water in what's so called Area C, Israel controls the customs and clearance revenues, water and energy of the population in the WB and the GS.

The unending Israeli occupation policies and its growing expansion had an impact on the institutions in the State of Palestine, causing its general performance to weaken and deteriorate. These policies were demonstrated when Israel hijacked and took over the Palestinian clearance revenues. This measure impacted directly and negatively the capacity of the institutions in the State of Palestine on all levels and fields. Particularly, the service providing institutions

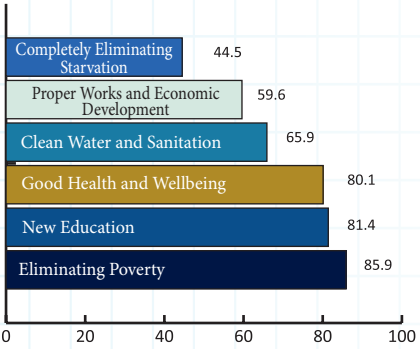
3 PCBS, Workforce survey, 2018

4 A report issued on 11/7/2019 by the PCBS that showcases the population conditions in Palestine on World Population Day.

as they are unable to pay full salaries for their employees. The foremost of the aforementioned employees were among the health and the education sectors.

By the same token, the USA is absolutely biased to the Israeli amplified policies and greed through taking over the lands and building settlements. The American Administration's announcement to move the American embassy to Jerusalem is a stark violation of all the international principles, resolutions and documents, including its decision to stop the aid to the Palestinians. All of these measures, including other biased attitudes and resolutions, formed such negative impacts on the institutions of the State, weakening them and fragmenting all efforts set forth for reform, and to achieve a national system that enables integrity and combats corruption.

The first SDG for 2030 is to eliminate poverty is considered the first one to be achieved among the Palestinians aging 18 and above of the first six SDGs for 2030 with percentage of 86% of people. Education also was second place with 81% of people. The third SDG relates to good health and the welfare of people; with 80% of people aging 18 and above in Palestine considered health as a priority[5].



The tasks and responsibilities of oversight and organizing the Palestinian economic, social, political and civil issues and affairs are assigned to a set of ministries and official governmental institutions, and PLO institutions, cooperates, other non-governmental institutions, civil society institutions, UNRWA and syndicates. A group of the oversight institutions, headed by the Palestinian presidency, the Legislative Council, the Judiciary and the SAACB performing their tasks on the institutions that run the public affairs through a series of oversight and accountability instruments.

5 PCBS, 2019, survey of the civilians tendencies about the national priorities in the frame of sustainable development agenda, 2019. Ramallah – Palestine.

2.2. Eradication of corruption is a necessity to achieve development and welfare

"Corruption is a plague that has wide-ranging and corrosive ramifications on societies. It undermines democracy and the rule of law and leads to violations of human rights, distorted markets, eroded the quality of life and allowed organized crime, terrorism and other threats to human security to flourish. The evil phenomenon is found in all countries -– big and small, rich and poor -– but it is in developing countries that its effects were most destructive. Corruption hurts the poor disproportionately, by diverting funds intended for development, undermining a government's ability to provide basic services, feeding inequality and injustice, and discouraging foreign investment and aid[1]."

"… With the proliferation of corruption, you cannot build a factory, or a business, so you cannot perform your work. We decided, therefore, on the necessity of combating corruption" President of the State of Palestine, December 8th, 2018.

Corruption is an international issue with complex causes and origins. It threatens all SDGs, especially poverty, starvation and developing service providing concerning health, education, energy, clean water, providing proper accommodations, environment protection, realizing gender equality and protecting all minorities. Therefore, the State was called for preparing and approving on the UNCAC, which is the only international instrument on this subject matter. The State realized the impacts of corruption including:

- Weakening the State's resources; impacting the quality of services provided to citizens, and leading it to indebtedness and underperformance. Especially, this case could lead to undermine providing citizens with security, dignity and protection over their properties. This situation may decrease the contribution of the State to realizing all the SDGs.
- Spreading the negative values in the society that leads to weaken its cohesion, and threaten its moral values that was initially established to protect its humanity and statehood.
- Spreading crimes, especially the organized and the economic ones, i.e. money laundering, terrorism financing, monopoly and hegemony.
- Weakening the pillars of the democratic system in the State, especially those responsible for ensuring the rule of law like the Judiciary, the Parliament and the Public Prosecution.
- Undermining the state's efforts aiming to encourage the investments in the national economy given that the local and international venture capitalist investors consistently seek a secure and safe environment to invest their capital.
- Weakening the economic institutions and eliminating the initiatives, innovativeness and competitiveness, particularly for the emerging economic enterprises led by young people, given they find it difficult to compete with the corrupted in the society.

1 From the Welcoming the adoption of the convention, Secretary-General Kofi Annan.

2.3. Main pillars for combating corruption

The focal point of the National Cross-Sectoral Strategy for Integrity and Anti-Corruption 2020-2022 **(Citizenship – Empowerment -Reform)** is a set of international and national pillars. The said pillars established a general framework for a national vision in combating corruption, and it defined the levers of the change and interventions required to achieve the desired results.

The United Nations Convention against Corruption (UNCAC): the UNCAC stresses combating and eliminating corruption as not only an individual responsibility but a collective one that is also the responsibility of the State. This pillar may not be achieved, unless all the state's parties' efforts collaborated including the public and private sectors, non-governmental organizations and civil and local society institutions. The UNCAC is an internationally binding instrument that all countries shall comply with its binding regulations, and they may comply with the voluntary or optional rules.

The UNCAC consists of eight chapters, four of which include the basic regulations in combating corruption, and the other four are related to the general regulations, the TA, the mechanisms of implementation and the final provisions. The core chapters also contain the relevant materials to the preventive measures, criminalization, international cooperation, and assets recovery.

As for **the preventive measures**, the regulations of the UNCAC consist of the policies and preventive measures that combat corruption in the society like the employment policies in the public sector, establishing preventive bodies to combat corruption, circulating the code of conduct in the public sector and enhancing transparency during elections campaigns and political parties. The UNCAC also requires the states to set preventive measures to enhance transparency and accountability within the general administration issues, determining the preventive requirements and conditions, especially within the crucially significant aspects of the public sector like the Judiciary, public procurements, managing the public finances. The preventive measures also include a series of the specialized measures that revolve around the independence of the judiciary and the Public Prosecution. Moreover, they include combating corruption in the private sector and ensuring the policies that guarantee the social participation in the efforts put forward to combat corruption.

The chapter of criminalization and law enforcement included a number of articles that cover a wide range of types of corruption, the different methods of trial and deterrence against it. Some types of corruption are the bribery of public officials, national and foreign ones, the officials of the international institutions, embezzlement, misappropriation and diversion of property, trading in influence, abusing positions, concealing and laundering the proceeds of corruption and the crimes of supporting corruption including money laundering, and the obstruction of justice. This chapter also addressed the significance of protecting the whistleblowers in exposing suspicions of corruption, witnesses, victims and experts.

The fourth chapter included a set of **provisions of the international cooperation** that aims at enhancing the cooperation between countries in criminal issues. The said countries are

to ensure that their laws allow for this cooperation to take place. This chapter also includes contents about extradition, and transfer of sentenced persons, mutual legal assistance, law enforcement cooperation, joint investigations and special investigative techniques. This chapter also addressed the required measures that support tracing, freezing, seizure and confiscation of the proceeds of corruption.

Given its significance, the fifth chapter focuses on **asset recovery**, especially the poor countries that are dependent on the international aids to achieve their development goals, and the countries plagued by corruption crimes. This chapter, therefore, includes the core regulations that determine the measures and mechanisms of cooperation to recover assets, while maintaining the flexibility of the recovery measure that may be justified provided specific conditions. These regulations may support the efforts of the countries set forth to handle the influence corruption through sending the officials a letter about committing corruption offenses, that there shall not be a hiding place for illegal assets with the international cooperation that is based on recovering assets of corruption.

On April 2nd, 2014, Palestine acceded the UNCAC, and it came into force the same year in May. Signing this UNCAC imposes many aspects that this strategy complied with, like making the legislations and measures related to enabling integrity and combating terrorism in conformity with the regulations and items of the UNCAC. Additionally, the strategy complied with the UNCAC in terms of taking the preventive measures to secure the environment of the public institutions from corruption, prevent impunity, enable the international cooperation, prosecution and criminalization and others.

SDGs 2030: SDGs 2030 are the main reference for National Cross-Sectoral Strategy for Integrity and Anti-Corruption 2020-2022. They are referential given the contribution of the act of combating corruption to their materialization. Especially, they are important because the strategy is based on the component **SDGs 2030 No. 16 that stipulates "Peace, Justice, and Strong Institutions."** More specifically, the strategy depends on the recommendations of the national team for Goal 16 that the Palestinian Cabinet formed in 2018.

The strategy seeks to contribute to achieve the purposes of SDG 16 that are related to the integrity and anti-corruption system (16.4, 16.5, 16.6, 16.10) in terms of enhancing the oversight on the performance of the public institutions, managing the public finances, developing the accountability and oversight instruments, prosecuting corruption cases, contributing to preventing impunity, contributing to oversight on the performance, enhancing the independence, neutrality, efficiency and integrity of the cornerstones of justice including the Judiciary, security institutions and official oversight institutions.

The significance of this goal stems from the importance of combating corruption and enhancing integrity, given it intertwines with the rest of the goals. All developmental goals of the SDGs 2030 require the inclusion of combating corruption and enhancing integrity.

The National Policy Agenda 2017-2022: It is considered as Palestine's high policy document, and the primary guide of the Palestinian development plan and its sectoral and cross-sectoral components. The Palestinian government approved in December, 2016 the National Policy Agenda 2017-2022: **Putting Citizens First**. This Agenda was prepared and

issued by the Prime Minister's office, then it was followed by approving the sectoral and cross-sectoral plans that stemmed from it; in cooperation with the governmental institutions, the local government agencies, the representation of some civil society organizations, private sector and the international partners within the field of development. This cooperation bore the fruit of setting 18 sectoral plans, and 3 cross-sectoral ones.

The strategy was based on the policies and priorities of the National Policy Agenda relevant to combating corruption and enhancing integrity and accountability. Especially, the fifth priority stipulates: Effective Government (National Policy 9: Strengthening Accountability and Transparency) and National Policy 10 (Effective, Efficient Public Financial Management). The strategy also relies on the second pillar within the Agenda (Reform and Improving the Public Service Quality), and the National Priority 4 (Citizen-Centered Government), National Policy 7: Responsive Local Government and Reform the Local Governance and Restructure Local Bodies) and National Policy 8 (Improving Services to Citizens).

The Palestinian Anti-Corruption Law No. (1) of 2005 and its amendments: The strategy relies mainly on defining corruption as stipulated in Article (1) of the Law which determines types of corruption, and Article (2) that determines those subjects to the provisions of the Law. The later included the Head of the State and his adviser, heads of the institutions subordinate to the Presidency, the Prime Minister, Cabinet members and the like, the Speaker and members of the Legislative Council (PLC), the members of the Judicial Authority and the Public Prosecution, Heads of institutions, entities, civilian and military agencies and members of their boards if existing. Governors, heads and members of local councils and their employees. Public employees appointed by a competent authority to occupy a position falling within the civil or military job formations list on the budget of a government department notwithstanding the nature of that job and members of the diplomatic corps and the alike. The heads and directors of companies and their employees in which the state or any of its institutions are shareholders. Shareholders in non-profit companies and their employees. Arbitrators, experts, receivers, attorneys of creditors and liquidators. Heads and directors of charitable and cooperative societies and national commissions that have independent legal personality and financial and administrative independence, unions, associations, clubs and the like and their employees even if they do not receive support from the general budget. Persons tasked with public service related to work they have to do. Any non-Palestinian person who occupies a position in any of the state's legislative, executive and legal institutions; and any person who occupies a public position for the benefit of any public institutions or national organization subordinate to a foreign country or an organization of international nature. Officers, members and employees of entities in which the government is shareholder or those that receive any support from the general state budget.

Section III

Situational Analysis, benefit from experiences and capacities of everyone to address to obstacles and issues

3.1. National accomplishments and expertise in enhancing the integrity and anti-corruption system

At the beginning of 2010s, the State of Palestine stepped up the efforts to enhance good governance in Palestine through approving a regulative system, building and developing the Palestinian institutions, spreading a social culture that rejects corruption, enhances rule of law and activating the role of the citizen in detecting and whistle-blowing corruption crimes. In the same vein, the Commission along with the institutions of the State of Palestine and the civil society institutions, supported by the President of Palestine and the Prime Ministers and the international community, contributed to achieve a set of accomplishments on the political, law-enforcement and societal participation levels. The most significant out of these were:

1. **Enactment of the legislations that governed the oversight institutions and bodies and law**, the most significant legislations are the Anti-Corruption Law No. (1) of 2005 and its amendments ,SAACB law 15/2004 and its amendments and the Anti-Money Laundering Law-By-Decree No. (9) of 2007…
2. **Issuing a set of regulations that includes a definite preventive measures that enhance the governance and combats corruption**: The most important out of these legislations are Law No. 7 of 1998 for Planning the Budget & Financial Affairs and its amendments, and the issued financial regulations under it, Public Procurement Law (Law No. 15 of 2011) which stipulated establishing the first independent body for public procurement, Law-By-Decree No. (9) Of 2010 pertaining Banking, the Amendment of the Anti-Corruption Law No. 1 of 2005 which took place in 2018, and Decree-Law No. (7) of 2013 On the Palestine Deposit Insurance Corporation and all regulations issued under it….
3. **National Efforts for long and medium-term planning that target reform and development**, the successive governments approved a set of plans and strategies that contributed to the reform of institutions and enhancing the general administration and civil service. For example, the following are part of the said plans and strategies: the Cabinet Resolution no. 173 for 2004; approving on the new general framework of the reform plan in the general administration, civil service, and the reform and development plan (2008-2010) and the National Policy Agenda 2017-2022…
4. **Following up the complaints and whistle-blowing on corruption suspicions:** The Commissions has received since 2011 until 2018 a total of 3210 complaint and reports, 1133 of which were not within the specialization of the Commission. 395 of which were referred to the Public Prosecution, 171 of which were referred to the Corruption Crimes Court, the later rendered the judgment of 112 of the said complaints and reports, and it issued a judgment of acquittal regarding 23 of them.
5. **The criminal proceeds sentenced by the Palestinian judiciary until the end of the year that reached** JD 86 million, USD 52 million, ILS 22 million, Dh 9 million, E-GP 227000, in addition to the sentenced fines on those convicted with corruption offences that reached to USD 43 million, JD 431000 and ILS 600000.

6. **Financial disclosure statements**, the Commission received from the assigned parties more than 49000 statements between 2012 and 2018 from governmental institutions and ministries, military officials, members and officials of local bodies and associations…
7. **Social Awareness**, the number of participants in social awareness programs provided by the strategy implementation parties during 2012-2108 was about 145000 direct participants. Additionally, there are many indirect participants in the programs of awareness, media, training, meetings and competitions held by the Commission and the participating parties in implementing the National Strategy to Combat Corruption. Moreover, more than 40 releases were issued and they ranged among surveys, training materials, handouts, awareness bulletins and brochures.
8. **Encouraging the engagement of the civil society**, the last three years witnessed many social initiatives that evidently contributed to the national efforts set forth to combat corruption. The most significant out of these initiatives was forming a group of coalition and networks that constitute of tens of civil society institutions that launched initiatives related to anti-corruption issues on the national level. For example, the Civil Coalition for the Reforming the Judiciary, the Civil Society Team for Enhancing Public Budget Transparency, and the efforts of the civil society institutions set forth to enable the social accountability system in the southern governorates (the GS). Moreover, empowering the youth and the local groups to implement many social initiatives, with holding tens of hearing sessions on accountability that allowed for enhancing the transparency and integrity of some public service institutions like social development and health.
9. **Enhancing the role of media**: the recent years witnessed an evident growing role of the investigative journalism and the media accountability radio programs in stirring up the public opinion about certain topics. The said topics are basically linked to the waste of the public finances and influence peddling to achieve personal interests. In light of a number of these investigations; research, investigations and examinations started on a number of the said cases.
10. **Engaging schools and universities in raising the awareness,** by 2019, 10 Palestinian universities adopted two courses; anti-corruption and integrity course prepared by the Coalition for Accountability and Integrity (AMAN), and a governance course prepared by Palestine Capital Market Authority.

3.2. Factors that enabled the national efforts ability to enhance integrity and combat corruption

Social, economic, political, legal, technological and environmental factors contribute to foster the national efforts set forth to have a safe society away from corruption, and an active society in eliminating it. The ultimate goal is to have a corruption-free Palestinian society. The main factors are the following:

1. **High Political Will**: the President of Palestine and the Prime Minister have the topic of combating corruption and creating an environment of integrity on their schedules and the schedules of their subordinates. Whether it was through the enactment of legislations that enable integrity and combat corruption in the Palestinian society, or through allocating the human and financial resources and taking the required institutional measures to achieve the desired goals. The political will was also represented in inclusiveness of the National Agenda, which is a high political document, a set of policies and interventions related to enable the system of integrity and combating corruption. Additionally, it takes a set of decisions related to activating the code of conduct in the public service, security services, initiating discussions to enact laws, especially developing a ratifying legislation for the right to access to information and the protection of whistleblowers and witnesses. The political will was also reflected in the growing number of the public institutions that showed their readiness to commit to the pillars of transparency. The said institutions also showed improvement in the measures of post occupancy of public services.
2. **A set of Palestinian regulations that enable law enforcement**: ensuring that there is no impunity and guaranteeing the accountability of the corrupt officials, Palestine adopted a set of laws and regulations, the foremost out of these are the Anti-corruption Law and Anti-Money Laundering and Terrorism Financing Law-By-Decree.
3. **The Palestinian citizens are aware, well-informed, brave and united.** Women and girls, along with men and boys in all governorates are still writing the heroic stories of resilience against the Israeli occupation policies that aim at controlling the land and natural resources, especially in Jerusalem and what's so called Area C. The long Palestinian resilience enhanced the social values like courage, consolidation and political awareness. These values are the sine qua non for enabling integrity and combating corruption. Many such lofty values were materialized within the society during the crises, where citizens would with all their material and moral means volunteer and consolidate to support the seized and harmed areas, and to support the obstructed institutions. The political culture and education the Palestinian citizens have acquired, along with their engagement in the public life contribute to mobilizing the society to report on corruption suspicions, and to hold the local and central institutions accountable.
4. **Active oversight institutions in different sectors:** a group of oversight institutions is active in contributing to issuing the annual and semi-annual reports about the

performance of the concerned institutions that fall under its framework. The primary of these institutions is the SAACB that has published three special reports in 2018, along with its annual report. The SAACB aims through the said reports to inform the general public about the information to ensure the social accountability through holding institutions accountable. Some institutions and commissions also published a set of reports, like the Water Sector Regulatory Council, the Palestinian Pension Commission, the Palestinian Anti-Corruption Commission, Palestine Investment Fund, the Central Elections Commission and the Supreme Judgment Department.

5. **The diversity and spread of the civil society institutions**, a number of the civil society institutions contribute to managing the public affairs. These institutions are known with their outsized popular networks, and with their ability to influence their members and society on many fields. Some of these institutions are syndicates, hospitals, universities, civil society institutions, human rights institutions, agricultural institutions, chambers of commerce, representative institutions of the private sector, youth clubs, women institutions and charitable institutions. This variety and wide-spread of the civil society institutions contributed in raising the awareness, enabling the social engagement and mobilizing people especially young people and women. They also contributed to enable the social accountability instruments on the local and national levels, and to mobilize the required resources on the local and central levels.
6. **The media independence and freedom, the diversity of information tools.** The Palestinian society witnesses an active group of media; radio, televised or printed media. Some of which are part of the public sector, other are private one, and the rest are civil society institutions. The intellectual and administrative diversity among Palestinian media allows for presenting different issues to the general public. The aim is to enable social accountability, and to shed the light on any gap in the policies or procedures that might form a gateway for corruption. Series of investigative reports and radio and televised programs contributed in the recent years to highlight some of the public affairs issues. The said reports and programs were controversial and they stirred up the discussions among officials, citizens, and civil society institutions.
7. **The wide-spread of social media and the internet**. Most Palestinian families use the internet and the social media in most of the social, political and economic matters. This situation stemmed from the spread of technology and its reach to all residential areas. Additionally, it stemmed from people's literacy. The social media contributed to support many issues of the public affairs that support some groups or calls for their rights, or shed the light on some social issues linked to the public service. The wide-spread of social media contributed to activating the social participation, and in raising the awareness about the causes, risks and impacts of corruption. It also helps enable the initiatives about the social accountability, and about reporting on corruption suspicions.

8. **International orientations to protect the environment and human rights**. There is an evident growth in the international orientations and the international human rights institutions that ask for protecting the environment and the international resources. This call takes place through the international documents and conventions, and through the SDGs 2030 The international orientations help protect the environment and human rights by pressuring on Israel to stop stealing the natural resources, taking over them and preventing the Palestinians from utilizing them to achieve their development goals.
9. **Using information technology in different Sectors**. There is a growing orientation in the Palestinian institutions to automation, and to utilization of information technology and digitization. This matter in turn helps provide and exchange information, it improves the investigation and follow-up tools, and it enables transparency.
10. **International orientations to support, reform and capacity-building**. Many governments, international institutions and UN organizations contribute to provide the technical and financial support to reform and build the readiness of the institutions, and enable them to provide the services efficiently and effectively and in line with the best governance practices.

3.3. Obstacles facing the national efforts aiming at enhancing the anti-corruption and integrity system

Some social, economic, political, legal, technological and environmental factors contribute to creating a proper environment for weak-minded individuals to practice corrupt acts, and to enjoy impunity. This situation in turn limits the ability to achieve the desired results on the level of enabling the anti-corruption and integrity system in the society. The most significant out of these factors are:

1. **Military Israeli occupation on most of the Palestinian lands** and its ongoing full hegemony on what's so called Area C. Additionally, it uses aggressive policies in the WB and Jerusalem, and it divides them based on the canton system, separating each with the occupation checkpoints on the gateways of the Palestinian cities and villages. The Israeli military aggression along with the recurrent wars on the southern governorates, the Israeli occupation authorities forces the full hegemony on the checkpoints and gateways. These issues together left a negative impact on the efficiency of the national efforts set forth to enable integrity and transparency in Palestine. Accordingly, the weakened State's capacity in having power and authority over its lands led to undermining the efforts of the law-enforcement institutions and limits their ability from reaching some areas and to prosecute the corrupt persons.
2. **The absence of the legal authority in the southern governorates**. This matter led to terminating the mandate of the Judicial Council and its dissolution, which is the official instrument in accountability and oversight over the public institutions. This situation also reflected on the disruption of the general elections, which is the first social accountability instrument. This situation resulted in disrupting the role of

some oversight institutions in the southern governorates, especially SAACB and the Commission. Moreover, the institutions, ministries and official commissions were not able to take their role in the southern governorates independently and professionally.

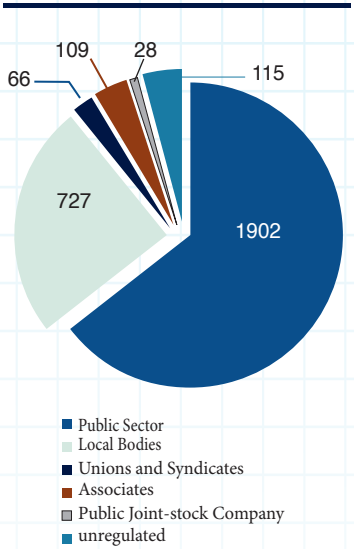
3. **Palestine did not get a full membership**. This matter limited its ability from prosecuting the corrupt persons, and from recovering assets from those escaping from the justice to other countries.
4. **The incompleteness of the legislative system related to enhance anti-corruption and integrity system**, especially those relating to some regulations that contribute to enable the preventive measures like the Right to Access to Information Law.
5. **The decline in the international aid provided to Palestine and the political conditions forced on most of them**. The value of the international support to the general budget declined to USD 612 million in 2016, and it reached USD 532 million in 2017. However, it reduced to reach USD 504 million in 2018. The data provided to the Ministry of Finance shows that the value of this support reached to USD 418 million until the end of the third quarter of 2019. This situation was an evident indicator of the orientations of the donor countries and the international society to reduce their support to the State of Palestine. Especially, the averages of the international support in the last decade, prior to 2016, exceeded a billion USD. However, it does not respond well to the challenges facing the government, nor does it fulfill the needs of the citizens. Achieving its designated goals, the budget's allocations to combat corruption within the general budget shall fulfill the needs and requirements of implementing the strategic plans as ensured in the programs, projects and activities, which is an essential. Therefore, reducing the international aid and support to the State's budget negatively impacted the programs, effort and activities of the Commission in combating corruption and enabling integrity.
6. **The general perception of the general public indicates to the expansion and spread of the phenomenon of corruption**. This was the case in all the official, civil society and private sector institutions, though it remains a general perception that the studies and surveys refer to the actual measurement indicators lack. However, it negatively influences the trust of the citizens in the State's institutions, which in turn undermines their contribution as a main partner in the efforts set forth to combat corruption. Simultaneously, it develops their ability in contributing to some types of corruption, by the tendency of some to make use of corrupt acts like favoritism and nepotism.
7. **The increase of the unemployment average, especially among the graduate young people, and the increasing poverty rates especially in the southern governorates**. This situation concentrates the priorities of the citizens on providing the basic needs instead of focusing on the quality of the services, or tendency to using favoritism and nepotism to attain certain jobs of human aids. This matter fosters the possibility of further spreading the political corruption, i.e. joining the political parties only to ease their access to certain aids or job positions.

8. **The weakness of the national oversight instruments on the aids and grants**. Many commissions, governments and international organizations are active in the fields of development and relief for Palestinians in the southern and northern governorates including Jerusalem without fully coordinating with the Palestinian official institutions. Mostly, these institutions coordinate with the institutions and commissions regarding the organizational with unofficial parties, whether with the Israeli occupation authorities, or with the illegal authorities in the southern governorates.
9. **The increasing tribal, regional and partisan tendencies**. This matter contributes to tolerate some types of corruption considering them socially acceptable, especially with favoritism and nepotism.
10. **Depending on Israel in providing some basic services** like water, electricity and some basic products. Provided that Israel and is unaccountable, and its policies are not transparent regarding of the quality or price.

3.4. The basic issues regarding the anti-corruption and integrity system

Some of the social, political and legal factors along with the weakness of the integrity system in the Palestinian society contribute to the impunity of some of the corrupted, as well as to spread of some types of corruption. The available data on the number of filed complaints to the Commission indicates that **favoritism and nepotism and the breach of trusts, misuse of office and exploitation of office are the most common types of corruption** in the Palestinian society. The public sector, is the most sector the complaints were against followed by Local Bodies sector is the sector, then the unions and syndicates. The following set of main issues, along with the core reasons linked to the Palestinian institutional, organizational and social structures contribute to undermine the integrity and anti-corruption system in Palestine:

Distribution of complaints and reports according to sectors 2012-2108



The first issue: The incompleteness of the Palestinian legislative system weakens the preventive and the criminalization measures of corrupt people:

Despite the State of Palestine approved on a set of laws and regulations related to enhance the preven-

tive measures and prosecuting the corrupt people, mainly the Anti-Corruption Law, there are still shortcomings and deficiencies in some of these regulations. Given that combating corruption is still new to the international, Arab and regional arena, and that there is a lack of experience on the national and Arab levels, Anti-corruption Law still lacks some articles that shall support in enforcing it. For example, the Law requires amendments that allows confiscating criminal proceeds, criminalizing all kinds and types of corruption, intensifying the penalties, activating the mechanisms of reporting and enabling the Commission.

The lack of the current regulations contributes to weaken the integrity, transparency and anti-corruption system. Therefore, refraining from issuing the right to access to information law limits the transparency in all sectors, and limits the ability of media officials, public-opinion makers and the social initiatives from holding the officials accountable in all sectors. Moreover, refraining from implementing a regulation to protect the witnesses and reporters undermines the engagement of citizens in reporting on the corruption suspicions.

The weak legislations that govern some public institutions, or their inexistence altogether, especially the legislations related to governance, oversight and management, weakens protecting these institutions from corruption, and undermines the ability of monitoring their performances. For example, the security sector falls under this category. Therefore, refraining from issuing implementation regulations and bylaws related to the laws regulating the security sector impairs the immunity of the security institutions against corruption. The following are examples on the said regulations: PASF Service Law, General Intelligence Law, Law-By-Decree for Preventive Security, Law-By-Decree for Civil Police and the Law-By-Decree for Judiciary Commission in PASF. Moreover, the integrity and anti-corruption environment within the private sector, especially in the public companies that contribute to provide services to the Palestinian society is still weak. This situation stems from a set of reasons; among which are: the legislative system for combating corruption does not include criminalization articles for bribery and embezzlement in the private sector, excluding the companies that the State contributes to, or to any of its institutions. Additionally, many regulations are still absent, which create a legislative void, that reflects on the environment of integrity, transparency and accountability in private sector. The following are examples of these laws: Competition Promotion and Prevention of Monopoly Law, law on the granting of public privileges for the administration and operation of vital service facilities that were privatized and operated, Debt Arrangement Act and the amended Corporations Law.

In addition to the aforementioned deficiencies, the non-extension of State authority over the southern governorates caused the Commission not to take its role in the GS, especially in the aspects related to prosecution, criminalization, and implementation of The Anti-Corruption Law in the southern governorates.

There are a set of organizational, political and institutional factors contribute to the incompleteness of the legislative system, whether those contributing to protect the institutions and the citizens from corruption, or prosecuting the corrupt persons, and prevent them from impunity. These causes can be summarized in the following:

- The diversity in the relevant legislative system in term of sectors, specializations or number of interested institutions in each regulation. These regulations include

all interested sectors in achieving sustainable development and in the livelihood of people, including the specialized regulations in combating corruption (cross-sectoral regulations).

- The recency of the local, regional and international experience and expertise in this field, which imposes constant amendments to the Palestinian regulations based on the learned lessons and the constant learning in the field of enhancing integrity and anti-corruption system.
- The limited availability of the studies and research that show the causes and impacts of the legislative system based on the evidence and arguments, also based on the Arab, regional and international experiences.
- The lack of the human resources and the organizational structures specialized in reviewing the regulations of the relevant institutions, especially in commissions and the oversight institutions.

The second issue: The limitedness of the social engagement in the efforts of combating corruption

Despite the multiplicity of the active parties in enabling the citizen's engagement in the totality of the political, social and economic matters, the participation of men and women, young men and women, workers and all relevant groups to enable accountability, reporting on corruption and protecting the public institutions from corruption is still limited. It is the case in the northern and southern governorates; especially the culture of citizens reporting on corruption is still weak. This situation stemmed from a set of causes and challenges, including which is the inactivation of the special regulation of providing protection for the whistleblowers and witnesses, and the lack of trust of the citizen in the efforts, seriousness and independence of law-enforcement institutions in general.

The Palestinian experience in associating the impact of corruption with human rights and the services provided to, is still relatively recent. This situation requires more knowledge-generation and experience-building. There is also a lack in diagnosing the influence of corruption on women, and the ways to limit it. This issue requires including sexual harassment in work environments among the types of corruption that are criminalized by the Anti-Corruption Law, along with enabling the culture of whistle-blowing and encouraging women to report on the corrupt acts against them, and raise their awareness about the integrity and anti-corruption system.

The reasons of the undermined social role in protecting the institutions and prevent corrupt people from impunity are rooted in organizational aspects of the official, civil society and educational institutions, in addition to the role of the religious institution and some regulations. The said reasons are summarized as follows:

- The lack of knowledge among women, men and young people about the significance of combating corruption and its impact on their welfare, dignity and achieving the supreme national goals, especially get rid of the occupation and monopoly. It will also contribute to the achievement of justice to all bar none.

- The limitedness of the public-opinion makers in mobilizing the attitudes that bolster the social values, especially the media institutions, universities, religious leaders and researchers.
- The limitedness of including the curricula and the extracurricular activities in schools to special materials that highlight the values and pillars of transparency, integrity and accountability.
- The limitedness of the engagement of civil society organizations and the social leaderships in raising the awareness and accountability, especially the women, youth and social organizations, and syndicates regardless of their specializations.
- The lack of trust among the citizens, media activists in the public institutions, especially the civil society organizations.

The third issue: the weakness of the public institutions' organizational capacities impairs their immunity against corruption and diminish their performance.

Despite adopting the State of Palestine, the long and medium-term planning methodology in the National Policy Agenda and the sectoral and cross-sectoral plans, along with joining to the rest of the countries that approved the SDGs 2030, the role of the institutions and their capacities still fell short of the level required.

The studies and reports show a weakness of the public institutions' organizational capacities reflected on the integrity of a set of active public institutions, especially the service providing institutions such as local commissions, the public finance management institutions, and sectors of energy, electricity, education and health.

The following reasons overlap in the vulnerability of public affairs institutions and their weak role in setting forth their effort to combat corruption:

- The absence of supporting policies that apply the pillars of transparency, and those binding to adopt the values of integrity and accountability.
- The lack of the role of the relevant oversight bodies, such as internal monitoring units, auditing and financial inspections units.
- The limitedness of the social and media roles in holding the service providers accountable.
- The inexistence of the follow-up and evaluation systems within the sectoral institutions and ministries plans, in addition to the weak information systems about the performance of the institution.
- The lack of awareness and knowledge regarding certain aspects of the integrity and anti-corruption system and penalties.
- The inefficiency of the follow-up mechanisms of complaint and the lack of the follow-up and evaluation on the compliance level with the codes of conduct.
- The incompleteness of some governing regulations of the roles of a number of institutions in various sectors.

The fourth issue: The weak institutional and organizational structure of the pillars of the justice and institutional oversight sector

The legislative and institutional system assigned the responsibility of monitoring the public performance and finances, achieving justice and combating corruption to a group of institutions, commissions and departments. The work of the said bodies is regulated by the constitution, the laws, the bylaws and regulations. The PLC is the foremost oversight institution given it is the main monitoring and accountability instrument in Palestine, along with its responsibility of law-making. However, in light of the exceptional conditions in Palestine and the dissolution of the PLC in 2018, after it was inactive for 12 years, the Palestinian President took the responsibility of issuing the Laws-By-Decree on behalf of the PLC since 2007 according to Article (43) of the amended Basic Law. However, the absence of the PLC weakens the oversight role on the public performance and finance.

The President and the PLC support monitoring the public performance and finance as well as the effort to combat corruption, a group of oversight institutions headed by the Commission and the Judicial Authority, the public prosecution, SAACB and the internal monitoring units and audit units and financial inspections in ministries and institutions.

Many political, economic and social factors contributed to weaken the efficiency of the Palestinian institutions in general, and the oversight institutions and anti-corruption institutions in specific. The most significant out of these factors are:

- The incompleteness of the regulations system that ensures criminalization and penalizing the corrupt persons.
- The insufficient capabilities and developmental budgets, the governmental austerity policies and the extent to which it influences the developmental plans.
- The insufficient qualified cadres.
- The limitedness of the international cooperation with the interested institutions in enabling the anti-corruption and integrity system.
- The lack of the citizens' trust in the oversight intuitions seriousness in prosecuting the corrupt persons.

3.5. Related parties to play an integral role in achieving the National Cross-Sectoral Strategy for Integrity and Anti- Corruption

The national team for the National Cross-Sectoral Strategy for Integrity and Anti-Corruption 2020-2022 aspires to mobilize the efforts of all official institutions, the private sector institutions, civil society organizations, political parties and forces, social activists, universities and the research centers, in order to achieve the results approved in this strategy, which was prepared as a complementary for the 21 national sectoral and cross-sectoral strategies. These 21 strategies prepared to achieve the National Policy Agenda "Putting Citizens First", which is called the Palestinian National Development Plans (NDP).

The following are the major partners in this strategy, and their expected roles in supporting the national efforts or conducting a number of interventions. The said interventions fall under the results of the four strategic goals that cover the focal points of the strategy at the end of 2022:

1. **President of the State of Palestine**: based on the provisions of the Palestinian Basic Law, the Palestinian people shall elect the President of Palestine directly and publicly. The president is the supreme leader of the Palestinian forces. He shall appoint the representatives of the Palestinian National Authority to other states and the international organizations and foreign organizations, and he shall conclude their assignments. He also shall issue decisions that have the force of law in case of urgencies, and when the Legislative Council is not in session according to Article No (43) of the Basic Law. Moreover, the President of the State of Palestine shall appoint the Prime Minister and authorize the latter to form his government.

   Presidency of the State of Palestine represents the declared political supreme will. This supreme will rules the declared endeavor of combating and eliminating corruption in the State. Therefore, it is considered as an effective and integral part in combating corruption. This situation was demonstrated in announcing the National Cross-Sectoral Strategy to Bolster Integrity and Combat Corruption. In the same vein, it directs the Palestinian government in allocating the required budgets to conduct it. The Presidency is also responsible for issuing the required legislations to enhance the integrity and anti-corruption system and for issuing guidelines to activate the role of control institutions and their independence.

2. **The Cabinet (the Government):** Provided the Basic Law, the Cabinet takes the responsibility of conducting various works concerning many specializations. It is also the competent authority in public policy-making within its respective competence in light of the certified governmental program by the competent authority. In addition, the Basic Law is responsible for conducting the general policies issued by those parties, preparing the administrative mechanisms in the State, supervising it, identifying the safeguards, conducting procedures that ensure the compliance with the laws and monitoring the performance of ministries and the administrative mechanisms.

   The Cabinet shall be informed of the different tasks, and it shall practice large pow-

ers, especially the ones relevant to the Cabinet's role in preparing and providing law drafts, in addition to its main role in endorsing regulations and provisions for the applicable laws. This is a driving factor for the efforts set afoot for combating corruption and supporting the implementation of this strategy. Moreover, the Cabinet, the framework of its tasks, works on activating and translating the political supreme will in the State regarding combating and eliminating corruption, as well as allocating the required budget to conduct the National Cross-Sectoral Strategy for Integrity and Anti- Corruption. On the other hand, the cabinet has an integral and effective role in coordinating and guiding the entire components of the administrative mechanisms in the State to achieve harmony. This requirement is essential to successfully achieve this strategy through the department's decisions and directions for the competent authorities. The said relationship shall be built on cooperation, and the efforts shall be focused for an effective and genuine implementation of this strategy.

3. **The Anti-Corruption Commission:** based on the provision of the Palestinian Anti-Corruption Law No. (1) of 2005 and its modifications, the Commission was established in July, 2010, as an independent and competent body in combating corruption in Palestine. The Commission practiced multiple powers and authorities within combating corruption, which is mentioned in Articles (8) and (9) of the Law.

   The role of the Commission is to combat corruption. This is considered an integral and important role. Given the legislation issued by the State, the Commission is the competent authority in this regard. However, the Commission will not be able to achieve its tasks effectively apart from other components of the State and its departments. The Commission constructed general policies to combat corruption, necessary programs and plans to conduct policies in coordination with all the competent authorities in relation to the State. This role also includes the oversight of implementation processes to ensure the its effectiveness in achieving the anti-corruption policies set, and represented in the cross-sectoral strategy for the upcoming three years 2020-2022. Its role covers the implementation of the laws, the international cooperation, awareness-raising on the risks of corruption and mobilization of the community participation to combat corruption.

4. **Supreme Audit and Administrative Control Bureau (SAACB):** based on the provisions of Article (96) of the Basic Law, the law of SAACB No. 15 of 2004 and its amendments are the fundamentals of the SAACB as an oversight body on the entire bodies and authorities of the State. SAACB has a specific budget within the general budget of the State of Palestine, and it has a legal and an independent entity and a legal capacity, empowering it to practice its tasks and responsibilities in accordance with the terms and specializations assigned to it by the Law.

   The role of SAACB is highlighted in the oversight over the collection of public revenue, the expenditure within the budget, administrative inspection to ensure effective conduct and best use of power, expose corruption wheresoever, and the level of compliance of the financial and administrative activities with the applicable regulations, instructions, laws and decree-laws, ensure transparency, integrity and

clearness in the general performance, enhancing integrity and trust in the financial, administrative, and economic policies of the State. This role intercrosses and integrates with the policies and the strategic goals, as well as the results that the strategic cross-sectoral 2020-2022 plan tackles.

5. **Judiciary Authority:** in accordance to Judicial Authority Law No. 1 of 2002 "courts in Palestine shall consist of the following:

   First: Shari'a and Religious Courts, established by the law.

   Second: A High Constitutional Court, established by the law.

   Third: Regular courts, which consist of:

   - A High Court, which consists of:
     a) The Court of Cassation.
     b) The High Court of Justice.
   - Courts of Appeal.
   - Courts of First Instance.
   - Magistrate Courts.

   Each court shall consider the cases brought before it pursuant to the law."

   Judiciary plays an important and fundamental role in enhancing and achieving the execution of this strategy, through enhancing confidence in the judicial procedures and the justice of judgments to maintain integrity and transparency. Moreover, it accelerates the litigation procedures, especially before the courts that consider corruption cases. These cases are fundamental cases that enhance the citizens' trust in the State in order to combat corruption and meet the policy of combating impunity.

6. **The General Personnel Council (GPC):** It is responsible for controlling the systems and procedures of the civil service in accordance with the provisions of Civil Service Law No. 4 of 1998 including its amendments. Moreover, the GPC represents the technical and executive body of the policies and regulations allocated by the cabinet. It also arranges recruitments, identifies the necessary detailed procedures to implement and monitor the governmental bodies in terms of applying the rules, regulations and decision of personnel affairs in its areas of specialty. The GPC also provides studies and research on developing services in different aspects. In terms of the oversight, the GPC is authorized to:

   Control the enforcement of provisions of the civil service law and ensure the proper compliance of the governmental departments with the legislations of the civil service.

   Identify the general roles of recruiting in different governmental departments and the basis of choosing qualified people to fill a public job vacancy as well as control the implementation.

   Set the general policy of measuring the efficiency of employees in the civil service, as well as identify the standards and models used to measure the efficiency of governmental departments.

Examine the work mechanisms and procedures in the administrative bodies, develop\ them and simplify them.

Follow-up the personnel administration in different governmental departments, drive it to the best methods to comply with the rules, regulations and decisions regarding personnel management. It also authorized to control the records of recruitment, promotion, transfer, disciplinary action and other matters of the civil service affairs.

The GPC also audits the documents and decisions regarding personnel management in terms of recruitment, promotion, transfer, hiring, loan, end of service and data of entry in the GPC's records to ensure their compliance with the applicable law and regulations.

The role of the GPC revolves around enhancing the anti-corruption system efforts to ensure the effective implementation of the Civil Service Law No. 4 of 1998, and the entire systems and regulations issued in accordance with it. Moreover, the GPC plays an important role in the processes of job description, preparing the formation annual table required for the entire governmental departments and studying the organizational structure of the governmental departments. In the same vein, the GPC is an integral part of the implementation of this strategy. Especially, it considers the factor of awareness-raising and preventive aspects that target the public sector as employees or organizational groups "quality, control and audit" or those that enhance the procedures of recruitment, promotions, and incentives for employees. Simultaneously, it takes into consideration ensuring integrity, transparency, and justice that maintain equality and the right to fair competition among employees..

7. **The Independent Commission for Human Rights ICHR:** It was established in 1993 according to a Presidential Decree, which includes the following duties: "following-up and guaranteeing providing the requirements of safeguarding human rights in different Palestinian laws, by-laws and regulations, and the work of various departments, agencies and institution of the State of Palestine and the PLO. It aims to meet the requirements for safeguarding human rights of the Palestinian citizens. It has a full membership in The International Coordinating Committee of National Human Rights Institutions (ICC). The ICHR is financially and administratively fully independent.

   The role of ICHR revolves around raising the social awareness on the civil and political rights focusing on the rights of the vulnerable groups, especially women, children, youth, and disabilities. It also aims at developing its mechanisms regarding following up with the cases and complaints in coordination with law-enforcement institutions, especially the Commission. ICHR also provides TA in the subject of the compatibility of the national legislations with the international relevant treaties.

8. **The Palestinian Civil Organizations:** In Palestine, the civil society organizations are active. Law No. (1) Of 2000 concerns the charitable organizations and local committees. The civil organizations provide various services among education, health, agriculture, economic and social development, human rights, empowering

youth and women. Their services cover all categories and areas including Jerusalem. The Palestinian Ministry of Interior and the ministries of competences, according to the law, regulate and monitor the works of all Civil Society Organizations. These organizations coordinate their works through networks and coalitions that include several civil organizations. These organizations depend on foreign grants and support. Some of which depend on the service-providence cost and on the local contributions or some investments.

Civil Organizations also play a role in enhancing the anti-corruption and integrity system, awareness-raising and education, training groups within their area of specialization and enhancing national participations which aim at combating corruption. The civil society organizations have an oversight role over the management of the public finance and affairs. The organizations also participate in reviewing legislations and policies and providing recommendations to enhance the legislative system. These organizations play an integral role through activating the tools of the social accountability in the sectors they are active in.

9. **Institutions Represent Private Sector:** a group of institutions represents the Palestinian private sector. They are nominated to be part of the efforts in combating corruption. These institutions are: Palestine Trade Center PALTRADE, Palestine Capital Market Authority, and Palestinian Businessmen Association, Association of Banks in Palestine, Palestinian Association of Certified Public Accountants, Palestinian Insurance Federation, and Palestinian Federation of Industries, the Federation of Palestinian Chambers of Commerce.

   The core of the private sector institutions' role is supporting the efforts of combating corruption. This can be done through areas related to the social responsibility in supporting the initiatives of combating corruption on one hand. On the other hand, its role is enhancing governance of the member organizations or those in the area of the representative institutions. This will restrict the conflict of interests in relations with the public sector. Moreover, it will play a role in enhancing public services for citizens in some areas such as electricity, water, and telecommunications and others.

10. **Media:** applicable legislations allow the diversity in the media and the access to it by the private sector and the civil society institutions. Therefore, in Palestine, a big number of media institutions that follow the governmental sectors such as, the Voice of Palestine, Palestine TV, Al-Hayat Newspaper and Palestinian News and Info Agency WAFA are active among the private media agencies or those related to the civil society institutions and other media agencies relevant to political parties and factions.

    Media plays a fundamental role in enhancing the integrity and anti-corruption system. This role is realized through contributing to social awareness-raising, encouraging civilians to report on corruption, enhancing the civilians' trust in the institutions of law-enforcement. Media is the main role-player in the social accountability based on professionalism. Moreover, it plays a distinguished and strong role through the journalistic investigative reports that shed the light on multiple impor-

tant cases of corruption suspicions.

11. **Local Government Bodies and the Representative Institutions of Local Governance:** Local government bodies are units that manage the entire matters and services related to civilians. These bodies work on enhancing the civilians' livelihoods, improving the local society in a certain geographic and administrative in line with the authorities and responsibilities stipulated in the law of the Palestinian Local Governments Law in 1997. In accordance with the Law, the role of the local government bodies mainly focuses on providing main services to the civilians such as water, wastewater and solid-waste treatment, sanitary, and building public markets, transportation, traffic, parks, and cultural centers.

    Local bodies play an integral role in the efforts of combating corruption through enhancing their governance, their relationship with the citizens and their response to the social accountability initiatives. This role in turn causes enhancing the level of integrity and the quality of services provided for the civilians, and it will directly influence the changing of the public impression among civilians on the performance of these bodies, which will enhance their satisfaction. In like manner, multiple parties will play the roles of oversight, TA and organization of the work of the local bodies to achieve the required results. The said bodies include the Ministry of Local Government, Municipal Development and Lending Fund, and the Association of Palestinian Local Authorities.

12. **Universities, Research and Studies Centers:** multiple universities, institutes and long-standing research centers are active in presenting educational services and academic research. The foremost among them are Birzeit University, Al-Najah University, Al-Quds University, Bethlehem University, Palestine Technical University, The Arab American University, Al-Quds Open University, Al-Istiklal University, Al-Azhar University, and The Islamic University, in addition to multiple studies centers. The Palestinian Ministry of Education and High Educations is managing the work of the all of the Palestinian universities, whether controlled by civil society institutions, private of governmental universities.

    Educational institutions have an important role in building a culture that rejects corruption through establishing the values of integrity, equality, social justice and the sense of responsibility. It accomplishes that through enhancing the spirit of citizenship and combating corruption, in addition to providing studies and specialized researches in the integrity and combating corruption, providing TA and training the cadres.

13. **Ministry of Finance and Planning:** The Ministry of Finance and Planning contributes to draw the financial policy of the State and monitor its implementation. It takes into consideration the effective contribution of achieving wholeness among economic, financial, and monetary policies, as well as achieving harmony within its tools to form a system for the economic stability and its development. It will contribute to achieve the SDGs and to elevate the livelihood on all levels and to support the strength of the national economy in face of the big challenges that face it nationally and internationally. It also funds the budget of the State through the

local revenues. The said revenues are represented in taxes, and external funding. It also takes its responsibilities though an action plan that supports the Palestinian plans of reform and development, given the transparent approach that seeks to fulfill the sustainable development. The Ministry of Finance and Planning, based on its message statement, seeks: efficiently and effectively managing the public finances through growing the revenues and rationalizing expenditure using transparent and fair financial systems, supported by control procedures."

The Ministry of Finance and Planning has an important role in continuing the efforts made in rationalizing expenditure in different fields and identifying a comprehensive plan based on studies in the rationalizing fields, enhancing control on the level of the responsibility of the public expenditure standards, and preparing an implementation plan for the national cross-sectoral strategy to manage the public finances and the public procurements, which include evaluation and following-up, to combat tax evasion and money laundering.

Section IV

Aspirations and the general orientation of efforts made to enhance the integrity and anti-corruption system

4.1 Vision, effective and participatory framework unites the efforts of all parties

Vision: an integrity-based Palestinian environment that advocates against corruption to reach a corruption-free Palestinian society

Palestine seeks to combat corruption, limit its different types in the Palestinian society, address its causes, prevent it and activate the social culture that rejects it. It achieves that through the participation among the national, official, and social institutions and the co-ordination with the international community. This could be undertaken through setting national policies and serious preventive and oversight procedures, and through effectively prosecuting perpetrators to hold them accountable to achieve the public prevention of corruption with all of its forms and preventing impunity.

We believe that our work in combating corruption is a part of the long resilience history of the Palestinian people. We are also firm believers in its ability to bolster the sacrifices of the Palestinian martyrs and prisoners, and the elite of the Palestinian fighters against occupation, oppression and injustice Palestinians face on a daily basis due to the measures of occupation. We believe that our struggle will contribute to achieve our national and lasting rights. The priority is the right to return, self-determination and the establishment of the Palestinian State, with Jerusalem as its capital. A dark era will end in our people's history, whose resources have been stolen by a State claiming democracy.

We will take in consideration the Basic Law about ensuring rights, personal and public liberties without discrimination to achieve justice and equality for all bar none. As for the rule of law it will achieve balance among authorities in pursuit of the supreme national benefit.

The President of the State of Palestine supports us in word and actions. He constantly puts efforts forward to achieve progress, combat corruption and assets recovery. **"…We shall not exclude anyone, meaning, those committing crimes of corruption whoever they are bar none, from the top of the pyramid to the bottom. I informed him not to be merciful with any perpetrators in case you received a complaint on any, the complaint shall proceed, until it either is turned over to the court, or is acquitted. We shall combat corruption. Praise be to Allah we almost managed, or even succeeded at achieving just that.**" This is part of the President's speech during the opening of the conference of enabling the role of the private sector in the governance anti-corruption efforts, on December 8th, 2018.

Our values stem from the Palestinian culture and the Arab nation. Further, human principles and values are the main reference of our decisions, positions, and work at home and abroad. We are firm that eradicating corruption and achieving prosperity and dignity for all shall not be achieved without complying with the national and human values system, among which are courage, integrity, patience, professionalism, putting Palestine first, the rule of law and the participation of all.

We will all work within a context that Palestine is for all; taking into consideration the participation of everyone in combating corruption and eliminating it, women and men, farm-

ers, workers, young people and elders, people with and without disabilities, people living in villages, neighborhoods and refugee camps, and we will not forget our brave prisoners.

4.2 Our approach, changing paths, and policies governing the general framework of cross-sectoral results and interventions

Our goal is to achieve a corruption-free Palestinian society, through two main paths. The first focuses on collective efforts to achieve a society that **treasures the anti-corruption values and social culture** regardless of its forms and sizes. The second focuses on achieving a **national institutional and legislative system that counters impunity** and recovers assets without delay or negligence. We shall work together to achieve the required results through the four strategic pillars.

Changing Paths	Strategies	Policies Relevant to the Pillars
A society that adheres to social values and a culture that combats corruption	1. A set of preventive measures. 2. Enhancing social participation	1. Having information on the general performance of the institutions is available for everyone in an orderly and timely manner, based on the legislative system and clear and binding institutional measures. 2. The public opinion-makers contribute to spread awareness regarding the reasons and effects of corruption in the different sectors, as well as mobilize the people's positions to support the national efforts which aim at enhancing the integrity and anti-corruption system. 3. integrate activities, interventions and goals related to enhance the integrity and anti-corruption system within the official institutions, private sector and the civil society institutions. 4. Review and develop the role of the education with its different levels in consolidation of social value system that denies corruption and enhances the citizen participation in the efforts that aim at eradicating corruption. 5. Enable social activists on the local and national level to hold accountability for the officials through initiatives of social accountability. 6. Drawing on the studies, researches, and lessons learned as a base of knowledge and identifying situations. 7. Having an independent, external, internal, and effective oversight over all institutions that manage the public affairs. 8. Preventive procedures and measures that are invested in the public institutions to protect the employees from being exposed to corruption. 9. Identifying a legislative system to enhance the preventive measures and the citizens' participation. 10. Enhancing the integrity and transparency of funding the electoral campaigns.

Changing Paths	Strategies	Policies Relevant to the Pillars
A national, legislative and institutional, system that counters impunity	3. Efficiency, effectiveness, and comprehensiveness in law enforcement. 4. International and regional cooperation	11. Constant harmonization of relevant laws, regulations, and instructions based on the international treaties and conventions and the developments in the Palestinian situation and the national and Arab experience. 12. Considering procedures and positions on a high level to enhance the citizens' confidence in the institutions of law enforcement. 13. Activate the Palestinian participation in the regional, Arab, and international relevant efforts, which considering building knowledge and experience and exchange information and supporting the situation. 14. Building the institutional and organizational capacities of the law-enforcement institutions.

4.3. The Cross-sectoral Results of the First Strategic Pillar, Preventive Measures

The Strategic Goal: Enhancing the preventive measures of corruption in the Palestinian public institutions.

This pillar reflects Article 2 of the UNCAC. It is an emphasis of the National Policy Agenda 2017-2022. The second pillar of the Agenda focuses on **the reform and quality improvement of the general services, and the importance of improving the process of service-providing to civilians at the maximum levels of integrity and transparency.** The Agenda created priorities and policies that emphasize the enhancement of accountability, transparency and the commitment of the governmental institutions to the code of conduct and combating corruption in all its types.[1] This pillar builds up on the previous efforts done by the official and civil institutions and their governmental and non-governmental commissions. The areas of which are enhancing and strengthening the preventive measures on the corruption offences during the previous years through multiple procedures such as the harmonization of some legislatives, laws, regulations and rules that regulate the governmental and non-governmental work with anti-corruption law, principles of adhering to integrity and transparency in line with the UNCAC.

The expected results and the suggested interventions are based upon the self-evaluation report of 2018, were about the harmonization of the national legislations of the Articles (2) and (5) of the UNCAC and the requirements of achieving the full obligation to the provisions of chapter 5 of the UNCAC on corruption preventive measures. Article (5) of the UNCAC indicated the following: "Each State Party shall endeavor to periodically evaluate relevant legal instruments and administrative measures with a view to determining their adequacy to prevent and fight corruption."[2]

The preventive pillar of the strategy targets those subjects to the Anti-Corruption Law at all of sectors, especially service providing sectors. Those are tackled in the previous strategies in the context of seeking protecting them from the risks of corruption given they are more exposed to the risks of corruption like health, diplomacy, security, local government, justice, private sector and **managing the public finance sectors**.

1 National Policy Agenda 2017-2022
2 UNCAC

The intended results and suggested interventions in the different sectors:

Medium-term Results	Basic Interventions
Result 1, adopting legislations that enhance an anti-corruption environment	1. Reviewing national laws and regulations and their compatibility with the requirements of the UNCAC in different sectors. 2. Achieving the procedures of issuing the law of the right to access to information and identifying mechanisms of getting into force. 3. Following-up with issuing and implementing regulations of receiving gifts and conflict of interests. 4. Launching the process of developing a law to prevent monopoly and providing concession. 5. Reviewing the enhancement of integrity and transparency of funding the election campaigns. 6. Reviewing and developing the systems and procedures of promotion and appointment for high-level employees and adjusting them to enhance equal opportunities.
Result 2, oversight organizational instruments and structures are active in the institutions	1. Establishing enrolled public administration in the name of the public administration of integrity and preventive of anti-corruption within the new organizational structure and supporting it with trained human cadres. 2. Developing the performance of the internal control in the institutions that manage the public matter. 3. Developing the performance of quality, complaints, and gender units in the institutions and departments that manage the public matter. 4. Activating the method of analyzing the risks of corruption in the concerned parties, especially the services providing. 5. Activating the usage of social cash-based aid and non-cash aid gate in the State.

Medium-term Results	Basic Interventions
Result 3, employees in the institutions and civilians protected from being susceptible to corruption.	1. Following up with the commitment to code of conduct and governance rules, preparing code of conducts for sectors, and excluded institutions. 2. Preparing a programme on spreading awareness and training employees in the institutions on transparency, accountability, and relevant law in centring corruption. 3. Organizing social awareness campaigns in participation of clerics on the reasons and effects of corruption and criminalizing it. 4. Preparing and adopting the instrument of national integrity that restricts corruption in different phases while public purchase.
Result 4, public institutions effectively participate in the efforts of enhancing the integrity and anti-corruption system in the relevant sectors.	1. Enrolling the system of integrity and combat corruption within the sectoral and cross-sectoral plans and budget programs. 2. Preparing and following up with the execution of control, evaluation, and accountability systems on the plans and programs of the institutions that manage the public matter. 3. Supporting research centers, post-graduate studies, and researchers to conduct researches, studies, and dissertations in the field of integrity and combat corruption system in the different sectors. 4. Organizing an annual event to exchange expertise and information on the plans, programs, and interventions of the relevant institutions work in enhancing the integrity and combat corruption system. 5. Enrolling the purposes of SDG no. 16 and its indications in the sectoral and cross-sectoral plans. 6. Preparing national plans that restrict the tax and custom evasion. 7. Activating the recommendations of the national committee to combat money laundering. 8. Preparing sectoral strategic execution plan to manage the public money 2017-2022.

4.4. Cross-sectoral results of the second pillar, Social Participation

The Strategic Goal, Activating Social Participation and Accountability in Combating Corruption

This pillar aims to widen the community and institutional foundation that supports and influences the efforts of combating corruption. This can be done through raising the awareness of the society on corruption crimes, and the mechanisms of participating in rejecting and combating it. Moreover, it is important to raise awareness on the risks of corruption in the society, through using different methods such as raising-awareness materials, media, beneficial events and different social media platforms.

This pillar is in compatible with the UNCAC regarding necessary measures to inform the civilians of the anti-corruption commissions and raising awareness among them about the risks of corruption.[1] This also comes in line with what is implicitly mentioned in the National Policy Agenda 2017-2022 in policy 9.[2]

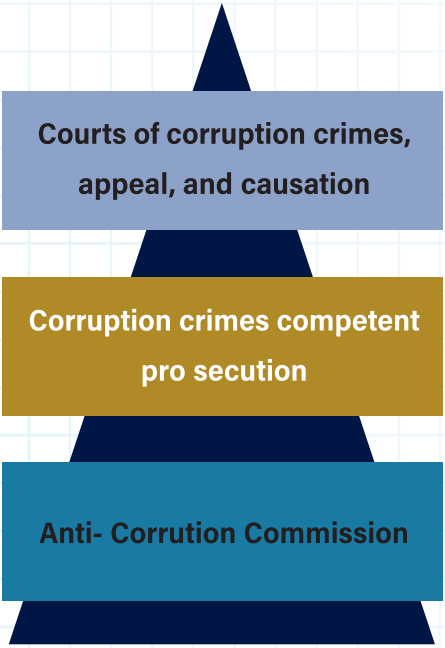
The effort of the Commission and the parties in executing the two previous strategies stressed on the importance of creating social environment that enhances and consolidates the values of integrity and transparency that stimulate social accountability and hold perpetuators accountable. Moreover, the efforts of the parties in combating the culture of facilitating corruption through conducting thousands of awareness-raising activities, which aimed at most of the Palestinian social sectors. In addition, they worked on enhancing the spirit of social participation, and establishing embodiments that combat corruption inside institutions.

The civil society, especially universities and civil society organizations play a big role in enhancing the service, cultural, awareness-raising, educational, media, juridical and legal areas, as well as protecting the interests of the marginalized groups. They also control the role managing the public affairs and finance. Accordingly, the need stems to enhance and include integrity and transparency, set forth the efforts to combat corruption in the strategies of the civil society institutions and organizations, and to prepare programs and plans. The said programs and plans consider raising the social awareness of citizens on the devastating risks and effects of corruption on the indicators of sustainable development in their environment. In the same vein, the civil society seeks the attention of the local society on the importance of activating the social control and accountability of the international institutions in managing public affairs and finance. The aim here is to achieve an impermeable society that denies corrupt acts based on its full awareness of the devastating risks of corruption.

1 UNCAC
2 National Policy Agenda 2017-2022

The Desired Results and the Suggested Interventions in the Different Sectors

Medium-term Results	Main Interventions
Result 5, educational curricula in the educational institutions are incorporated in the system of integrity and combating corruption.	1. Educational curricula in the schools are to incorporate the concepts of integrity and combating corruption. 2. Educational curricula and scientific researches in the universities are to incorporate relevant subjects of the system of integrity and combating corruption. 3. A training program that enhances the teachers and supervisors' expertise and knowledge on the concepts of anti-corruption and integrity system. 4. Students' initiatives in schools and universities to enhance their understanding of the concepts, causes and effects of corruption.
Result 6, effective national, local, feminist, youth, and social initiatives in holding officials accountable.	1. Facilitating and supporting the establishment of coalitions and alliances in the different sectors. 2. Arranging accountability campaigns and activities in the different sectors. 3. Identifying standards, foundations, and projects manuals, and developing social accountability methods. 4. Encouraging conducting relevant studies and reports in social accountability in the sectors. 5. Arranging a national day for social accountability in all sectors.
Result 7, media and public-opinion makers are professionally active in the efforts of combating corruption.	1. Preparing and issuing media strategy to combat corruption and distributing it in contribution of enhancing the role of media in combating corruption. 2. Supporting media programs and activities in enhancing the system of integrity and combating corruption. 3. Supporting Training programs for journalists in terms of relevant concepts, tools, and legislations to enhance the system of integrity and combating corruption. 4. Supporting journalists' initiatives in producing and releasing relevant survey reports.
Result 8, civil society institutions are engaged in the efforts of enhancing the anti-corruption and integrity system.	1. Incorporating the programs and plans of the civil society institutions in activities and interventions of enhancing the system of integrity and combating corruption in different sectors. 2. Reframing the efforts of the civil society institutions regarding the system of integrity and combating corruption in different sectors. 3. Training and qualifying the institutions of civil society in the field of good government and governance.


Courts of corruption crimes, appeal, and causation
Corruption crimes competent pro secution
Anti- Corrution Commission

4.5 Cross-sectoral Results of the Third Pillar. Law Enforcement

The Strategic Goal: Law Enforcement and Counter Impunity

The Palestinian Anti-Corruption Law no. (1) of 2005 and its amendments considered as one of the good legislations on the regional and international levels, as it includes the following: provisions that criminalize acts of corruption, measures and safeguards to ensure a balance between the responsibility of the State in holding accountability of corruption perpetrators, the right of (perpetrator of corruption) to defend himself, and the duty of society in supporting the efforts of the State in reporting on corruption. However, the practical application of the previous years indicated the importance of reconsidering the Palestinian legislative system (package of laws on criminalization, punishment, and protection), and adding the necessary modifications to enhance accountability, prosecution, and protection.

Fulfilling the priorities mentioned in the pillar required working on changing, developing and improving the foundation of combating corruption, especially legislations, laws and regulations. Moreover, since the citizen perception on the law- enforcement situation is highly significant, it is essential for us to work on enhancing the citizen trust in the law-enforcement institutions. Considering this perception is one of the most significant indicators that reflect combating and eradicating corruption within the State.

The Palestinian society, civilians and institutions are important and fundamental partners in the State's efforts in law-enforcement, as reporting and exposing corruption are the starting points of moving forward in the procedures of accountability and prosecution and then punishment of perpetrators to achieve deterrence on the public and private levels. Therefore, and in order to motivate and encourage the society and all its components to be part of the real participation with the States' invitations concerned with enforcing the law, considering the protection of the whistle-blowers, witnesses, and experts, and strengthening this protection and widening it to include legal and personal protection will have positive impact on the reality of corruption and eliminating it.

During the period of conducting the previous strategies, the law-enforcement institutions have been strengthened. In other words, the Commission was supported with a number of experts, increasing the number of prosecutors of combating corruption, increasing working days of the court of corruption crimes from two to five days, conducting trainings and meetings to enhance the employees' capacities in the law enforcement institutions, and increasing coordination between police and the Commission. During the period of executing this strategy, we are looking forward to enhance the competencies of the Commission in the areas of evidencing, investigation, analysis, tracking, and management of issuing financial disclosure, which enhance the principle of accountability. Moreover, strengthening and supporting the prosecution and combating corruption court with the advanced methods in the area of managing operations, and litigating on corruption offences.

The Pursued Results and the Suggested Interventions in Different Sectors

Medium-term Results	Basic Interventions
Result 9. The Palestinian legislative System in enhancing law enforcement and compatible with the UNCAC.	1. Reviewing penal law, anti-corruption laws, and code of criminal procedures to enhance the law enforcement and proceeding. 2. Following up with the implementation, application, and circulation of the system focused on protecting informers, witnesses, and experts.
Result 10. The procedures of deduction, exploration, investigation, and litigation of the law enforcement institutions are active.	1. Developing human resources capacities in law enforcement institutions, and enhancing their financial capabilities. 2. Framing coordination methods among working parties in the area of law enforcement, especially police, security services, prosecution, and judiciary.
Result 11. The confidence of society in the capabilities of institutions, law enforcement, and reporting corruption is strengthened.	1. Building the capabilities of law enforcement institutions in media that is connected with corruption cases. 2. Allocating journalists to cover corruption cases in the different phases, and providing necessary capabilities to fully conduct their tasks.

4.6 Cross-sectoral Results of the Forth Pillar: International Cooperation

The Strategic Goal: Enhancing International and Regional Cooperation in the Areas of combating corruption

The State of Palestine acceded to the Arab Convention against Corruption in 2010 and the UNCAC in 2014. It acceded to the Riyadh Arab Agreement on Judicial Cooperation. Palestine met the requirements of reviewing the implementation of UNCAC of the second and fifth chapters of the UNCAC then published the report. As well the Commission prepared the self-evaluation report for the same two chapters of UNCAC. The review implementation of those chapters is waiting for the final report by the United Nations Secretariat against Drugs and Crime. In the same vein, Palestine acceded to the INTERPOL, Arab Criminal Data Prosecution Department (Arab Police) which is a member in the International Organization of Supreme Audit Institutions (INTOSAI) represented by the SAACB.

The development of the criminal mindset has led perpetrators of corruption to commit cross-borders crime. This type of crimes is complicated if the offenders succeeded at smuggling money outside the State's territories. Activating relations with the Arab and friendly countries is considered important for Palestine, especially in enforcing law, and extradition of criminals and recovery of the criminal proceeds, in which they are considered contentious cases. The execution of which is considered weak on the international level.

In Palestine matters are more complicated because of the Israeli occupation degrading the Palestinian Jurisdiction, which still controls the borders. Moreover, some relevant domestic penal legislation are old in the judicial cooperation, which is a challenge in the competent authorities of enforcing law in their pursuit for conclusion of international coordination agreement in this field.

Palestine has achieved an important international achievement in 2018 by chairing the G 77 &China, which we look forward to obtain the maximum benefit of it, as one of the main motivational factors to strengthen international cooperation in the field of judicial cooperation on one hand, and strengthen bilateral relations between the Commission and peers on the international level in the area of exchanging experience, TA, and conclude new cooperation treaties.

Participating in the international activities and conferences on combating corruption is important for the State, as it is a platform to emphasize its identity on one hand. And on the other hand, informing the international community that Palestine is internationally presented and has methods and capabilities. This qualified Palestine to have an active role on the efforts of combating corruption within the frame of the UNCAC. It also has the experiences that can convey and circulate among the UNCAC's member states.

International and regional cooperation has special importance regarding the presence and future of the law enforcement institutions in the State. This is achieved through continuous searching of the possible support and fund of the work environment on the level of infrastructure, projects, developmental programs for their human resources and the needs of substantive and technical support.

The Desired Results and the Suggested Interventions in the Different Sectors

Medium-term Results	Basic Interventions
Result 12. The judicial, regional, and international coordination is active.	1. Activating the follow-up of convictions on corruption cases, extradition of criminals, mutual legal assistance and recovery of criminal proceeds with relevant international bodies. 2. Framing relations in the area of international and regional judicial cooperation in one local platform that ensures its effectiveness. 3. Creating a unit of local and international cooperation in the Commission.
Result 13. State of Palestine is active in the international forums, networks, and international and regional commissions concerned in combating corruption and exchanging experiences.	1. Seeking the accession of the international and regional forums, networks, and initiatives. 2. Experience exchanging programs between Palestine and the international and regional relevant parties of combating corruption.

Section V

Measures of Implementing the National Strategy in Combating Corruption

1.5 General Policies to Implement the Strategy

1. **Creating a national team to oversight over the implementation and evaluation of the National Cross-Sectoral Strategy for Integrity and Anti-Corruption.** The Commission endeavors high-level decisions to create a national team to monitor the implementation of the strategy, so that it includes a group of experts in the subject matter in the area of combating corruption, reform, good governance from the main partners in implementing the strategy by the official parties of ministries, and main general administrations in addition to representatives of the civil society organization such as, NGOs, media, and legal juridical institutions. The team also includes representatives of the private sector.

   The Commission is chairing the national team which will execute the following:

   - Oversight and coordination to prepare annual plans for the partners-institutions to ensure its compatibility and inclusion of what is mentioned in the strategy.
   - Follow-up with the inclusion of activities and efforts of enhancing the system of integrity and combating corruption in the sectoral and cross-sectoral plans, and the budget programs of entire sectors.
   - Reviewing all reports connected with executing. These reports are presented by the implementation parties, including sectoral challenges and recommendations in order to ensure the compatibility, integration, and comprehensiveness the covering of the entire relevant subjects in enhancing the system of integrity and combating corruption. Moreover, ensure that no interventions shall hinder the process of executing the plan.
   - Monitoring conducting of annual and national workshops to present annual report on the achieved results and implantation of the strategy and challenges and obstacles recorded. This comes as a form of accountability for the national team and the parties involved in the implementation of the strategy on one hand, and to increase integrity of actions and activities implemented and evaluate them on the other hand. Moreover, tackling obstacles and suggesting solutions to overcome them, in addition to tackle the financial situation that covers the strategy's activities of the next year and the mechanism of public finance expenditure on executing the plan in the previous year.
   - Identifying recommendations for the official bodies to adopt policies and measures to enhance the system of integrity and combating corruption in compatible with the national priorities.

2. **Inclusiveness and Concentration:** the strategy targets working in all related sectors to run the public affairs and has an effect on public finance management the Palestinian people life and dignity. Namely, the related sectors to governing, politics,

security service providing, infrastructure, the social and economic development.

Based on the Palestinian Development Plan, the sectors include agriculture, culture and heritage, education, operation, energy, healthy environment, housing, communication and information technology, international relations, justice, local government, national economy, public finance management, security, social protection "social development", tourism and architecture, transportation, water and waste water, equality and gender, and youth. Sectors also include others, in addition to the sectors of the Palestinian Development Plan. Those sectors are of importance in providing services to the Palestinians and enhancing their livelihood and are not enrolled in the Palestinian Development Plan.

We will work on directing all partners on **identifying a number of priorities to enhance the system of integrity and combating corruption in each sector.** This will take into consideration identifying priorities based on discussions among partners and those involved on each sector, in order to serve achieving the sectoral results of the cross-sectoral strategic sectoral to enhance the system of integrity and combating corruption and contributing in enhancing the services and civilians' welfare in all governorates.

3. **Partnership and Compatible Work:** the national strategy of combating corruption seeks to be a directing and comprehensive **frame of the efforts of all relevant parties** in enhancing the system of integrity and combating corruption. This includes all official institutions, and civil society institutions, private sector, local governance commissions, academic parties, and the international institutions working in Palestine.

   The strategy is depending on the principle of **real partnership and complementary of roles** among all relevant parties during the implementation. The role of the Commission in its capacity as a leader of the national efforts in combating corruption is **an execution and oversight** those empowers the Commission **to mobilize efforts and national and international resources** and direct them to the priorities in all sectors. This will enhance the system of integrity and combating corruption on the national level.

   The Commission and partners will use **the dialogue approach to include work of all public institutions,** especially institutions and ministries that are responsible of leading the basic sectors for activities and interventions relevant to enhancing the system of integrity and combating corruption in its institutions first and then the concerned party.

4. **Recruiting the necessary financial and human resources:** allocating money and necessary appropriations to execute this strategy is considered one of the big challenges that the strategy face, under the current conditions represented in reducing the budget of all governmental departments. This is followed the reduction in the international support presented from the international society for the State of Palestine. However, the Commission will work in coordination with the partners from targeted and different sectors on allocating appropriations within their budget and

the budget of the Commission. This is in addition to search and communicate with the government and presidency to present suggestions that would contribute in monitoring and providing the required annual budget to execute the strategy in light of identified priorities based on the working annual plan. The Commission will also work in support of its partners on promoting this strategy among donors to urge them to support the execution budgets and guiding their projects towards the strategy.

5. **Reviewing and Annual Planning:** the Commission, as the leading institution and through the national team, will conduct annual review for all strategic pillars at the end of each year through presenting accomplishments that achieved by the partners institutions in all strategic pillars and discussing changes on the combating corruption environment and the extent of its impact on achieving cross-sectoral goals and results, and identifying work priorities for the next fiscal year.

   The Commission will prepare an annual plan on its goals and the required budgets to be a mode for the annual planning for the partners' institutions in executing the strategy. The Commission will also work on facilitating the conducting of meetings and workshops for the partners to present their plans and discuss them as an enhancement of coordination and information exchange and avoiding any conflict in efforts.

5.2 General Policies for Following-up, Evaluation, Accountability, and Education

- **Goals (Objectives):** the overall follow-up, evaluation, accountability, and learning activities aim at supporting the national team and public decision-makers in the Commission and the partners institutions with the necessary information and knowledge to direct institutions, plans, and programs towards relevant national priorities and ensuring achieving best results. Moreover, supporting them to take the right decisions to ensure pursuing the way of achieving the goals and pursued changing. This is in addition the importance of follow-up and evaluation in enriching the knowledge of all of those who work in the area of enhancing the system of integrity and combating corruption, and enhancing tools, methods, and ways the institutions follow **based on lessons learned by experience** and national, regional, and international practice, especially in relation to the hypotheses the series of results are built on (interventions, results, and goals).
- **Responsibility and Tasks:** it is the main responsibility of the national team to follow-up, accountability, evaluation, and enhances learning in the National Cross-Sectoral Strategy to Bolster Integrity and Combat Corruption. The national team who is also responsible for following up with the strategy execution that is **supported by the Public Administration of Planning and Policies in the Commission** in terms of organizational and administrative support. The Planning and

Policies department in the Commission is allocating the necessary human and financial resources to achieve the overall of following-up, evaluation, accountability, and learning activities supported and guided by the national team. The Commission will use tools, official and national structures, private sector, universities, civil society institutions, and international institutions to provide the required sources and experiences.

- **System and Methods:** the Commission, directed by the national team and the effective participation from the concerned partners in enhancing the system of integrity and combating corruption, will work on **developing the following-up and evaluation system**. This includes the matrix of follow-up and evaluation and the entire methods necessary to achieve the goals of this system. The system shall identify foundation, standards, and methods that will be applied in order to enhance accountability in the sector to achieve focused performance on the effectiveness and efficacy of work.
- **Baseline Study:** the baseline (previous study) aims at identifying the value of cross-sectoral results measurements indicators, which agreed upon and approved by the partners. This study helps in identifying the desired goals at the end of 2022, which is the period of the current strategy. This will contribute at enhancing accountability, directing, and the taking corrective decisions of the adopted pillars and lines. The General Administration of Planning and Policies, as specialized department responsible to oversight on the management and follow-up of all processes and activities related to planning, studies, drawing policies and strategies and the institutional quality, monitoring corruption indicator in compatible with the goals and directions based the procedures and approved instructions by the competent party, **will identify the entire necessary measures to study the baseline of cross-sectoral results measurement indicators in coordination with all partners of the public and non-governmental sector.**
- **Coordination and Exchange of Knowledge:** the Commission will work on creating methods to exchange and circulate relevant knowledge through annual event includes all involved in enhancing the system of integrity and combat corruption. Also, the Commission will organize meetings and workshops on the pillars of the strategy in order to exchange knowledge and experience, and to find stable connection methods between the Commission and the official institutions on one hand, and finding stable connection method between the civil society institutions and the international institutions on the other.
- **Activating the Monitoring Method of the Integrity and Combating corruption System:** the Commission will work on reviewing the policies and working plan of the national monitoring method of the system of integrity and combating corruption directed by the Commission, in order to support the system with information focused on follow-up and evaluation, and developing activities relevant to monitoring and documentation to ensure achieving the lessons based on facts and evidences. The team also contributes at conducting some studies and surveys relevant to measurements indicators of the sectoral results.

- **Activating the Function of Policies and Studies:** the Commission will activate the Policies and Studies Department to empower it to monitor necessary studies and analysis to provide the system with follow-up and evaluation, and to support the information system of follow-up and evaluation with the required information. Moreover, the Commission will work on signing memorandums of understanding by which the studies and researches are directed towards studies and surveys that contribute in enhancing the role of data and knowledge in drawing policies and considering plans the priority.
- **Coordination with the Palestinian Central Bureau of Statistics:** the PCPS is responsible for establishing a unified and comprehensive statistical system to be under the control of the Palestinian ministries and institutions, to be used for guiding in problem investigation and evaluating progress. Moreover, PCPS is presenting accurate and official statistics on the demographic, social, economic, and environmental situations and orientations to serve the Palestinian society. In this context, the Commission is to sign a memorandum of understanding ensures the PCPS to conduct surveys and providing the necessary administrative statistics to measure the desired results, and support the follow-up and evaluation team in developing and executing methods of collecting and analyzing data.
- **Evaluating Interventions:** the General Administration of Planning and Policies will identify action plan to evaluate a number of projects and interventions conducted by the partners in the plan jointly with all concerned parties. This is expected to ensure feedback and documenting lessons, especially those related to changing hypotheses and contributing at achieving the joint vision "combating corruption". There are other interventions involved in reviewing and developing legislations, raising-awareness, code of conduct, incorporating the activities of enhancing the integrity and combating corruption system in the institutions, enriching the schools and universities' curricula, and capacity-building for those concerned.
- **Reports:** periodical reports and the important outputs of the monitoring and evaluation system, which provides information for all of those concerned in the strategy, especially decision makers. Issuing professional reports and circulate them to those concerned in a timely manner and form contributes in achieving the pursued objectives of the system. Therefore, the Commission will provide semi-annual and annual reports on the progress in achieving the desired results through the General Administration of Planning and Policies, under the oversight of the national team.

5.3 Results Measurement Indicators are the basis of the follow-up, evaluation, accountability and learning.

Results	Measurement Indicators
Result 1, adopting the legislations that enable the anti-corruption environment	1. A number of legislations or articles in the legislations enabling the anti-corruption. The Environment that was adopted or amended based on the recommendations of the relevant commission, institution, committee and coalitions.
Result 2, the organizational oversight instruments and structures in the institutions are activated	2. A number of implemented activities by the Commission directly related to the preventive measures, and to raising awareness about the anti-corruption and integrity system and the number of participants in them.
	3. Public opinion makers realize that the preventive measures related to combating corruption have improved, especially the role of the internal monitoring, quality, complaints and the gender units, as well as the improvements on the role of the Commission in its preventive works.
	4. The number of internal monitoring units in the governmental institutions and units complied with issuing annual reports about the results of their work.
	5. The number of the quality, complaints and gender units in the public governmental institutions and units that presented annual reports about the results of their works.
Result 3, Employees in institutions, and the citizens are protected from getting into corrupt acts.	6. The percentage of citizens that pointed out that favoritism and nepotism are not in line with the religious, cultural nor national values, and that they are crimes.
	7. The number of measurements that were set to activate the codes of conduct in the sectors adopting them.
Result 4, the public institutions efficiently participating in the efforts set forth to enable the anti-corruption and integrity system in the relevant sectors.	8. The number of activities and interventions that were included in the relevant sectoral and cross-sectoral plans to enable the anti-corruption and integrity system in the relevant sector.
	9. The number of published annual reports that explain the level of improvement in achieving the goals the results of the sectoral and cross-sectoral plans, all categorized according to the provided sector.
Result 5, the educational curricula in the educational institutions that were included in the anti-corruption and integrity system.	10. The number of courses of activities that were adopted by the school curricula that are relevant to the anti-corruption and integrity system, categorized according to age groups and specializations.
	11. The number of universities and colleges that adopted courses or chapters relevant to the anti-corruption and integrity system, divided to the school year and specializations.
	12. The percentage of students in schools and universities and society members that had the knowledge on corruption and the ways to combat it, and who were ready and took the responsibility of combating it.

Results	Measurement Indicators
Result 6, national, local, women and youth based and social initiatives that are active in holding the duty-bearers accountable	13. The percentage of the increasing social accountability initiatives and the participants in it from the civil society and public sectors that were implemented, divided to sectors.
	14. The percentage of the increasing numbers of persons in the society ready to report on corruption suspicions or to volunteer in social activities to enable the anti-corruption and integrity system.
Result 7, media and public opinion makers are professionally active in setting afoot the effort to combat corruption.	15. The percentage of increasing relevant news and published reports via visual, audio and printed media to anti-corruption and integrity system. The percentage of the growing numbers of the media agencies and institutions that publish periodical reports and news about the matter.
	16. The percentage of increasing numbers of investigative reports active in publishing relevant material, and are relevant to combating corruption. The percentage of the increasing numbers of media professionals and the media institutions that publish related investigative reports.
Result 8, civil society institutions that are involved in the efforts set forth to enable the anti-corruption and integrity system	17. The number of civil society institutions that are active in enabling the anti-corruption and integrity system, the number of institutions that adopted related activities and the number of participants in them.
	18. Interested public opinion makers and experts point out that the performance of the role of civil society institution along with the social activists has improved on the local level in terms of the efforts to combat corruption.
Result 9, the Palestinian legislative system that bolsters law enforcement and is in line with the international conventions about combating corruption.	19. The number of articles that were added, amended or omitted in the sanctions law and the Anti-Corruption Law to enable law enforcement and to trace corrupt persons in line with the UNCAC.
	20. The number of articles that were added, amended or omitted from the Penal Procedure Law and the Anti-Corruption Law in terms of the procedures of investigations and trial proceedings before the law enforcement bodies.
	21. Interested public opinion makers and experts in combating corruption point out the compliance of the relevant bodies with applying the system of protecting the reporters, witnesses and experts according to the system adopted. They also pointed out the improvement in the trial procedures, especially the quick pace of closing files.
Result 10, the quality of evidence-gathering, investigations and litigation by the law enforcement institutions	22. The number of procedures and measurements adopted by the law enforcement institutions to foster the quality of evidence-gathering, investigations and litigation.
	23. The judges, lawyers, prosecutors and experts point out the improvement of the quality of evidence-gathering, investigations and litigation by the institutions of law enforcement.

Results	Measurement Indicators
Result 11, the society's trust in the capabilities of the institutions of law enforcement and reporting on corrupt acts	24. The percentage of the growing trust of the society in the capacities of the law enforcement institutions and their seriousness in tracing the corrupt works; categorized according to the work field, work sector, work place, gender, age and geographical region.
Result 12, the judicial, regional and international cooperation is efficient.	25. The number of cases where the corruption offences' revenues and finances were recovered and the number of fugitive offenders presented to the Palestinian Justice.
	26. The number of international and regional conventions in all fields of combating corruption and enabling integrity that were signed and the implementation measure were set in regards to them.
	27. The number of trained and qualified cadres in the Commission to work in the international and local cooperation
Result 13, the State of Palestine is active in the relevant regional and international conventions, networks and commissions to combat corruption and exchange knowledge with them.	28. The number of conventions, networks and initiatives on the regional and international levels that Palestine has joined, and had a lead role in.
	29. The number of workshops, bilateral and multilateral meetings the related institutions to the anti-corruption and integrity system had participated in.
	30. The number of Palestinian experts that participated in trainings, providing consultancy works or presenting paper forms to other states.

First Pillar: Preventive Measures					
The strategic goal, to enhance corruption preventive measures in the Palestinian public institutions					
Result 1: adopting the legislations that enhance a rejecting environment for corruption					
Interventions	Intervention Details	Implementation Bodies	Participants	Time Framework 2020-2022	Performance Indicators
1. Review the national laws and regulations, and harmonize them with UNCAC requirements amongst different sectors.	Review the Law of Charitable Associations and Community Organizations no 1 of 2000 for the purpose of enhancing the standards of governance and civil society sector integrity, formulate a follow up committee, conduct a series of meetings to harmonize the laws	Ministry of Interior (MoI)	Council of Ministers, PACC, CSOs, Ministry of Justice and the Legislative Council	2022-2020	Number of items was added or modified to the amended law of Charitable Associations and Community Organizations No. 1 of 2000 in accordance with the standards of good governance
	Activate the role of competent ministries in following up with monitoring the work and activities of civil society associations and institutions	MoI	Council of Ministers, PACC, CSOs, Ministry of Justice and the Legislative Council	2022-2020	

2. Complete the procedures of endorsing the law of the Right to Information, and set its implementation mechanisms	Deliver an official letter to the related bodies to accredit the Right to Information law draft, to formulate a coalition or team of the related bodies to maintain lobbying on endorsing the law	CSOs	PACC, Council of Ministers and the Legislative Council	2022-2020	Adopted the Right to Information law and published in the official Gazette
	Council of Ministers follows up with issuing instructions to public institutions to limit and categorize public records, make information that does not need the Right to Information law available, implement 4 media campaigns (Visual, Audio and Written) in coordination with all Palestinian media outlets, and finally organize 3 awareness meetings on the law	Council of Ministers	PACC, Journalists Syndicate and CSOs	2022-2020	
	Implement 4 media campaign (visual, audio and print) to all Palestinian media, organize 3 awareness meetings regarding law.	CSOs and Journalists Syndicate	PACC	2022-2020	
3. Follow up with enacting and implementing regulations on Gifts and Conflict of Interest	Formulate a committee to enact the Gifts and Conflict of Interest regulations, prepare the regulations drafts, organize 3 workshops to discuss the drafts, to adopt/print/publish the drafts, and to conduct awareness campaigns on the aforementioned regulations	PACC	Council of Ministers and CSOs	2021-2020	The regulations were enacted

4. Start working on preparing a law regarding monopoly prohibition and concession	Formulate a team to prepare a law regarding monopoly prohibition and concession, prepare law drafts, organize 3 workshops to discuss the drafts, carry out awareness campaigns and training on Gifts and Conflict of Interest regulations targeting the employees of: (public/ private sectors, CSOs, local bodies and media institutions)	Ministry of National Economy	PACC, Ministry of Justice, CSOs, Legislative Council and private sector	2021-2020	Law draft on monopoly prohibition is prepared and discussed
5. Review the transparency and integrity of election campaigns funding	Formulate a national team to study mechanisms, procedures, standards and controls of conducting an elections campaign in accordance with the law	Central Elections Commission	PACC, CSOs, political parties and Legislative Council	2022-2020	Prepared and adopted Mechanisms, Procedures, Standards and Controls that take into consideration transparency and integrity during elections campaigns
	Organize 3 workshops with representatives of Palestinians parties to discuss the interventions to accommodate and promote the transparency and integrity of elections	Central Elections Commission	PACC, CSOs, political parties and the Legislative Council	2022-2020	
	Prepare and print 1000 copies of the guidelines manual on funding elections campaigns.	Central Elections Commission	PACC, CSOs and political parties	2021-2020	

	Oblige the candidate or the roster of candidates to open up a unified bank account, where all the election campaign allocated money is disposed from, the bank secrecy for the candidate is lifted by the Central Elections Commission. Prepare a unified module on the different aspects of elections campaign funding submitted by the candidates committee. Set the limit of receiving donations from the donors to the same candidate. publish audited fiscal reports submitted by the candidates on the aspects of funding their campaigns, and their expenditure on the publicity.	Central Elections Commission	PACC, CSOs, Political Parties and Legislative Council	2021-2020	
6. Review and develop the promotion and appointing senior positions regulations, procedures, and standards in a manner enhance equal opportunity	Formulate a specialized legal and administrative committees to review all the related regulations and procedures of promoting and appointing the senior positions for the purposes of modifying it to include the integrity values and transparency standards.	General Personnel Council (GPC)	PACC, Council of Ministers and the Ministry of Finance	2022-2020	Amended regulations and procedures related to the promotion and appointment of senior positions that include a system of integrity, combating corruption and in harmony with the Civil Service Law

	GPC follows-up with completing the job description lists of senior positions.	GPC	PACC	2021-2020	
	Complete the job description lists for the senior positions of the diplomatic sector.	MOFA	PACC and Council of Ministers	2021-2020	
	Organize a workshop targets 50 of general directors of administrative affairs in the ministries and other governmental institutions to review the job description.	GPC	PACC	2021-2020	
	Follow-up with passing the job description lists to the Council of Ministers	GPC	PACC	2021-2020	
	Adopt and approve the Diplomatic postings.	MOFA	PACC, Council of Ministers	2021-2020	
	Adjust contradicting amendments with any of current legislations and regulations as Civil Servant Law	GPC	PACC, Council of Ministers and SAACB	2021-2020	
	Implement the job description lists	GPC	PACC	2021-2020	
	Announce the senior positions and make them available to competition in coordination with the governmental departments and SAACB	General Personnel Council	PACC	2021-2020	

Result 2: The activated oversight organizational tools and structures within institutions					
7. Establish a general administration named as the General Administration of Integrity and Corruption Prevention within the new organizational structure of PACC, and to provide it with trained cadre	Revision of the organizational structure of PACC, prepare job description lists and required qualifications, Announce job vacancies in the General Administration of Integrity and Corruption Prevention, appoint employees in accordance with the occupational formations table that will be adopted for PACC, and lastly train and qualify staff.	PACC	PACC	2020	Number of activities implemented by the General Administration of Integrity and Corruption Prevention and directly related to prevention and raising awareness on the integrity system and anti-corruption, the number of the participants.
8. Develop the performance of the internal oversight units within the public institutions	Formulate a team to conduct a reality study of the units and develop an executive plan to build their capacity	SAACB	Council of Ministers, PACC and Ministry of Finance	2020	50% of the internal oversight units in the governmental institutions and administrations that abided by issuing annual reports on their achievements

	Provide the needed expertise in the field of monitoring and reporting	SAACB	Council of Ministers, PACC and Ministry of Finance	2021	
	Develop job description lists, circulate the procedures on internal oversight	GPC	Council of Minister, Ministry of Finance, PACC, SAACB	2021	
	Deliver the legal safeguards aiming to provide the required independency and protection for the oversight units employees (In accordance with the Civil Service Law)	Council of Ministers	PACC, Ministry of Finance, SAACB, GPC	2021	
	Enable the relationship amongst internal oversight units, SAACB and PACC for the purpose of studying the results of the financial and administrative reports	SAACB	Council of Ministers, PACC, Ministry of Finance	2021	
	Elevate capacities and abilities of internal oversights units, financial/administrative auditors in the public institutions through implementing 4 professional training courses on the abided standards (3 days per course - target 100 oversight units employees)	SAACB	Targeted institutions, PACC and SAACB	2021	
	Activate the rotation system for internal oversights unit employees; within governmental administrations	Ministry of Finance	Targeted institutions, PACC and SAACB	2021	

9. Develop the performance of complaints, quality and gender units in public institutions	Contract with an advisory body to identify the effectiveness and role of the complaints/quality/gender units in public institutions	Council of Ministers	PACC, SAACB, Council of Ministers, Ministry of Women Affairs,	2020	50% of the Quality, complaints and gender units at the public and governmental institutions presented annual reports on their work results.
	Enable the relationship amongst complaints units, quality units and PACC	Council of Ministers	Targeted institutions, PACC and SAACB	2021	
	Elevate the employees' capacities in units of quality/complaints/gender through implementing 4 training courses targeting 100 employees	Council of Ministers	PACC, SAACB, Ministry of Women Affairs,	2021	
	Raise awareness on the complaints system (3 workshops, advertisement billboards, and 2 radio spots)	Council of Ministers	Targeted institutions, PACC and SAACB	2021	
	Provide the complaints units with competent human resources	Council of Ministers	Targeted institutions and SAACB	2021	
	Contract advisory body to: (a) atomize complaints system; (b) Upgrade the atomized complaints system adopted by the government, in coordination with experts in this field.	Council of Ministers	Targeted institutions, PACC, SAACB and Ministry of Telecom and IT	2021	An atomized complaints system and available to the citizens.

	Benefit the complaints system outcomes in reviewing the related national polices to enhance the integrity and governance system.	Council of Ministers	Targeted institutions, PACC and SAACB	2021	
	Activate the ministerial resolution to formulate gender units, this way it shall be obligatory for the ministries and official bodies	Council of Ministers	Targeted institutions, Ministry of Women Affairs and PACC	2022	
	Review the role of gender units and circulate it and the adopted job description lists within the system, plus develop the job description lists.	Council of Ministers	PACC, GPC and Ministry of Women Affairs	2022	
	Provide a trained and qualified cadre to all gender units.	Council of Ministers	PACC and Ministry of Women Affairs	2022	
	Organize two workshop targeting 50 gender units employees, to raise their awareness, deepen their knowledge on the issue of corruption, its impacts and the preventive measures.	Ministry of Women Affairs	Council of Ministers, PACC and CSOs	2022	
	Complete the atomization of complaints system, and connect the complaints units within the security services to the system	Council of Ministers	PACC and security services	2022-2020	

10. Activate the method of corruption risks analysis within the subjected bodies in particular the service providing ones	Prepare the guidelines manual of for corruption risks management within the Palestinian public sector institutions on the tools and policies of corruption risks analysis	PACC	CSOs	2022-2020	The corruption risks management guidelines manual in the public sector institutions is prepared, adopted and circulated.
	Conduct training workshops on the policies manual and corruption risks tools, targeting 100 service providing administration employees in all ministries and official bodies.	PACC	The Centralized Coordination Unit, the Ministries and Official Bodies	2022-2020	
	Formulate a team within the ministries and official bodies to study corruption risks in each ministry and official body.	PACC	The Centralized Coordination Unit, the Ministries and Official Bodies	2022-2020	
	Provide support to the working teams in analyzing corruption risks within the ministries and bodies	PACC	The Centralized Coordination Unit, the Ministries and Official Bodies	2022-2020	
	Incorporate the budget programs and sectoral plans within related interventions in corruption risks analysis within the related sector and official bodies.	Council of Ministers	Ministry of Finance and PACC	2022-2020	
	Formulate corruption risks management committees to the Anti-Corruption Law subjected bodies, entrusted to prepare studies and reports on the risks.	PACC	The Strategy Implementation Parties	2022-2020	
11. Activate using cash and non-cash social aid portal within the state	The ministry of social development is assigned to unify the cash and non-cash social aid portal.	Ministry of Social Development	PACC, Council of Ministers, the Presidency, Governors and al-Zakat Committee	2022-2020	The humanitarian support is submitted through the unifies portal.
	Provide a legal framework that regulate money remittances and social aids	Ministry of Social Development	PACC, Council of Ministers and Ministry of Justice	2022-2020	

Result 3: The institutions employees and citizens who are immune against corruption					
12.Follow-up with the abidance of implementing code of conduct and governance rules in the non-subjected institutions to the Anti-Corruption Law	Prepare code of conduct for the Palestinian Diplomatic Service employees, print 2000 copies of the Code of Conduct (COC), and implement 3 awareness workshops and circulate the COC.	MOFA	Council of Ministers, PACC	2022-2020	Prepared and adopted Code of Conduct for the Palestinian Diplomatic Service
	1. Prepare a code of conduct for local bodies employees through contracting an advisory body. 2. In addition to printing the COC.	Ministry of Local Governance	PACC, Municipal Development and Lending Fund, Council of Ministers	2022-2020	Prepared and adopted code of conduct for the local bodies
	Prepare and implement a training plan within a defined time frame for the Diplomatic Service, local bodies employees, and heads/members of local councils	MOFA Ministry of Local Governance	PACC, Municipal Development and Lending Fund	2022-2020	
	Prepare a training material regarding COC, TOT, formulate a specialized committees to follow-up with training and impact indicator in each of the diplomatic service and local bodies.	MOFA Ministry of Local Governance	PACC, Municipal Development and Lending Fund	2022-2020	
	Develop accountability and oversight mechanisms to ensure abiding the implementation of the COC within the Diplomatic Service, local bodies and then link it to the performance evaluation	MOFA Ministry of Local Governance	PACC, SAACB	2022-2020	

	Review and circulate the code of conduct for the sport sector	Higher Council for Youth and sport	PACC	2022-2020	Adopted and circulated the COC within the sport sector
	Review and circulate the COC for cooperative societies	Cooperative Work Agency	Ministry of Labor, PACC	2022-2020	Prepared and adopted the COC within the cooperative societies
	Evaluate the impact of COC after finalizing the initial training phases (training for 50,000 employees)	GPC	PACC and Targeted Institutions	2020	Prepared mechanisms for monitoring the implementation of COC in each ministry/ official body, and link it to the performance evaluation results/employees professional track
	Develop and activate mechanisms for monitoring the implementation of COC in each ministry/official body	GPC	PACC and Targeted Institutions	2020	
	Link the employees professional track to the performance evaluation results	GPC	PACC and Targeted Institutions	2022-2020	
	Publish some of the provided articles in the COC to familiarize/educate the public on their rights to receive services	GPC	PACC and Targeted Institutions	2022-2020	Availability of the COC to the public on the ministries official websites, and publish it through media

	Carry out awareness programme for the employees that were not able to attend previous trainings, design training program and its materials	GPC	PACC	2022-2020	30000 od the ministries employees participated in the training programs on COC.
	Abide the security services COC, design a training plan for the COC to include all the security sector, prepare training materials for the COC, Instructor Development Courses to train on the COC, prepare a specialized committee to follow up on training and evaluate its impact, publish the COC amongst all security services employees, and design/ implement media programme highlighting the COC components for the purposes of informing the public.	Security Services	PACC	2022-2020	Plans and mechanisms for implementing security services COC
	Promote the implementation of COC within the Public Prosecution. Design COC training plan to include all Public Prosecution employees, prepare training material, Tot to train on the COC, formulate specialized committees to monitor the training and evaluate its impact, publish the COC amongst all employees, and lastly to prepare and implement media programs and plans that tackle the content of the COC	Public Prosecution	PACC	2021-2022	50% of the prosecution staff participated in meetings on COC in the public prosecution.

13. Awareness and training programme for the employees within the institutions on transparency, accountability and the related laws to anti-corruption	Design and edit an informative material to raise awareness on corruption cases, combating it, and enhance the values of integrity and transparency principles. Produce the informative material and publish it in media and displays screens in ministries.	CSOs	Faculty of Media	2022-2020	An awareness informative material specialized in the issues of enhancing the values of integrity and transparency published in 3 local media outlets.
	Organize TOTs to enable them of raising awareness and deliver training to the public sector employees. Conduct 60 awareness meeting on the national integrity system and Anti-Corruption Law (targeting 2000 public service employees).	PACC	GPC and The Targeted Ministries	2022-2020	2000 employees in the targeted sectors were educated.
	The implementation of awareness campaigns and evaluating them.	PACC	GPC and The Targeted Ministries	2022-2020	

14. Societal awareness campaigns in the participation of clerics on the reasons and impacts of corruption as well criminalizing it.	Elevate the coordination level between PACC and the bodies that represent the Islamic, Christian and Samaria in the field of combining the integrity and transparency principles within the religious teachings of each of the three religions.	The Islamic and Christian Commission in support of Jerusalem and Holy Sites	Ministry of Awqaf, the Palestinian Religious Council, the Samarians and PACC	2022-2021	50% of the Islamic, Christian and Samarian teachings mentioned the principles of integrity, transparency and anti-corruption
	Friday sermons, religious preaching's and teachings highlight the principles of integrity, transparency and anti-corruption.	Ministry of Awqaf and The Islamic and Christina Commission in support of Jerusalem and Holy Sites.	the Palestinian Religious Council and the Samarians	2022-2020	300 targeted religious scholars and the religious institutions employees participated in the efforts of anti-corruption through the religious sermons, the preaching's, meetings and discussions.
15. Prepare and adopt the national integrity pact that limits the possibility of corruption throughout the different phases of public procurement.	Formulate a commission to prepare the pact draft, organize a workshop to discuss the draft and gather the participants recommendations and suggestions. Adopt the pact by the competent bodies and issuing it.	PACC	Council of Ministers, High Council of Public Procurement Policies, CSOs and Private Sector	2022-2021	Prepared and adopted adopt the national integrity pact document.

Result 4: The public institutions actively participate in the efforts of enhancing the system of integrity and anti-corruption within the related sectors					
16. Inclusion of the integrity and anti-corruption system within the sectoral and cross-sectoral plans and the budget programme	Issue a circulation by the Council of Ministers to include the integrity and anti-corruption system within the sectoral and cross-sectoral plans and budget programs	Council of Ministers	PACC and the strategy implementation parties	2020	Number of activities and interventions that the sectoral and cross-sectoral included were related to enhance the integrity and anti-corruption system within the related sector.
	Formulate national team of local experts to review the national plans and strategies in term of including the integrity and anti-corruption system	Council of Ministers	PACC and The Strategy Implementation Parties	2020	
	Adopt the system of anti-corruption and its philosophy in preparing the national plans and strategies	Council of Ministers	The Targeted Sectors and PACC	2022-2020	
	All official bodies to prepare their reports and publish them to the public.	Council of Ministers	PACC and The Strategy Implementation Parties	2020	
17. Prepare and follow- up the implementation of the systems of oversights, evaluation and accountability on the public institutions plans and programme	Prepare the systems of follow-up and evaluation that include the matrix of follow-up and evaluation, gather the needed tools to achieve the public institutions plans objectives	Council of Ministers	PACC, Ministry of Finance and SAACB	2021-2020	Prepared and adopted monitoring, evaluation and accountability system
	Organize two training courses targeting 40 of the employees who work in monitoring the implementation of plans and programs.	Council of Ministers	PACC, Ministry of Finance, SAACB and The Partner Public Institutions	2021	40 person received a specialized training on the system of evaluation and follow-up

18. Support the research and post graduate studies centers to conduct research, studies and dissertations in the fields of integrity and anti-corruption in different sectors	Carry out signing MOUs with educational institutions and universities to intensify the researches on corruption, to enhance the cooperation with previously signed with universities, 24 meeting at the Palestinian universities to enhance the research projects related to anti-corruption	Palestinian Institutes, Colleges, Universities and Research Centers	PACC and CSOs	2022-2020	
	Launch annual contest on the best seminar or research on enhancing the system of integrity and anti-corruption. Allocate rewards on the level of universities in the research related to anti-corruption. Printing the researches and honoring the winners	Palestinian Institutes, Colleges, and Universities	PACC, CSOs, Ministry of Education, Ministry of High Education and the related bodies	2022-2020	
	Establish the national observatory for corruption indicators in PACC. Provide the needed equipment, materials and programme. Provide the center with specialized team. Train the observatory employees. Prepare the corruption perceptions indicator in Palestine	PACC	The National Team and the Strategy Implementation Parties	2022-2020	Number of corruption indicators the national observatory issued.

19. Annual forum to exchange expertise and information on the plans, programme and interventions in the related institutions in enhancing the system of integrity and anti-corruption	Organize annual forum specialized with participation of local and international experts and scholars.	PACC	Strategy Implementation Parties	2022-2020	30 peer reviewed researches on integrity and transparency submitted during the conference (500 participants)
20. Include the purposes of goal 16 of the SDG 2030 and its indicators within the sectoral and cross-sectoral plans	Implement the recommendations of the national team for the goal 16	Council of Ministers	The National Team for Goal 16	2022-2020	Number of activities and interventions that the sectoral and cross-sectoral included were related to the purposes of goal 16
	Prepare the required achievements report based on the State of Palestine obligations toward goal 16	The National Team for Goal 16	Council of Ministers	2022-2020	

21. Set a national plan that limits the taxes and customs evasion.	Formulate national team to prepare a plan that limits the tax and customs evasions by the related bodies. Contract with advisory body to prepare a study on the topic of tax evasion, and set a plan to limit.	Ministry of Finance	PACC, Ministry of Economy, Custom Police, Border and Passages General Department, Ministry of Agriculture and the Economic Crimes Prosecution	2021-2020	Prepare and adopted national plan limits the tax and customs evasion.
	Monitor the efficiency of the registration procedures of the tax payers, establish an obligatory version to enhance the integrated progress between the related departments to taxes in accordance with the electronic linking system.	Ministry of Finance	PACC, Ministry of Telecommunication and IT, Ministry of Economy, Custom Police, Border and Passages General Department, Ministry of Agriculture and the Economic Crimes Prosecution	2022-2020	
22. Implement the national committee to antimony laundering recommendation.	Limit the recommendation of the National Committee of Anti-Money Laundry. Set a plan to implement, and monitor the recommendation implementation.	Anti-Money Laundering and Terrorists Financing Unit	PACC and Public Prosecution	2021-2020	Prepared and adopted executive recommendation for anti-money laundering.

23.Prepare an executive plan for the sectoral strategy to manage the public fund 2017-2022	Formulate national team to develop an action plan to implement the strategy of managing the public fund and public procurement including evaluation and follow-up	Ministry of Finance	The National Team	2020-2022	Prepared an inclusive sectoral executive plan includes the evaluation and follow-up mechanisms.
	The Ministry of Finance follow-up with preparing and implementing training program in the purpose of implementing the strategy of managing the public fund and public procurement. Perform the needed structural modifications to transit form budget items to budget programs	Ministry of Finance	The National Team	2022-2020	
	Contract with advisory body to prepare the systems of monitoring the public spending control and abiding the expenditures standards	SAACB and Ministry of Finance	PACC	2022-2020	
	The Council of Ministers follows-up issuing the related instructions to make the information available to the public on the public budget, conduct hearing sessions and accountability on the management of budget and public fund	Council of Ministers	PACC, Ministry of Finance, CSOs and the Legislative Council.	2022-2020	

The Second Pillar: the Societal Participation					
The strategic goal, to activate the societal participation and accountability in anti-corruption					
Result 5: The educational curricula within the educational institutions had been included within the system of integrity and anti-corruption					
24. Include the curricula in schools with the concepts of integrity and anti-corruption system	Formulate joint committees consisted of PACC and the related bodies to study the concepts and activities of anti-corruption used in school curricula. Circulate the committees results and recommendation regarding the development of the educational process in terms of the concepts of integrity, transparency and anti-corruption.	Ministry of Education	PACC and CSOs	2022-2020	50% of the student received a specialized lesson in the concepts of integrity, transparency and anti-corruption.
	Prepare a supporting teaching material on the concepts of integrity, transparency and anti-corruption (with taking into consideration the age groups) and then circulate it to all schools	Ministry of Education	PACC and CSOs	2022-2020	
	Organize a workshop to demonstrate the supporting teaching material draft and provide it with remarks	Ministry of Education	PACC and CSOs	2022-2020	

	Adopt the supporting teaching material and circulate it to schools with taking into consideration the targeted age groups	Ministry of Education	PACC and CSOs	2022-2020	Prepared the supporting teaching material
	Set and implement joint plans and programme with the Ministry of Education to train the trainers, design the training material, target the classes from first grade to fourth grade on raising awareness with concepts of integrity, transparency and anti-corruption through allocate one weekly lesson of the social upbringing to this purpose.	Ministry of Education	PACC	2022-2020	School students (1-4 grade) became familiar with the concepts of integrity, transpiercing and anti-corruption
25. Include the university curricula with related topics to the system of integrity and anti-corruption	Formulate a joint committees composed of PACC and the related bodies to include the concepts and activities of anti-corruption within the university courses.	Palestinian Colleges and Universities	PACC	2020	Prepared, adopted and printed enhancing 2 university courses of anti-corruption in the Palestinian universities.
	Adopt the university courses.	Ministry of High Education	The National Commission for Accreditation and Quality, Palestinian Universities and PACC	2020	
	Design and print the university courses on transparency, integrity and anti-corruption.	Palestinian Colleges and universities	PACC	2021	
	Set controls, standards, and a plan to promote the courses and encourage the student to register in. coordinate with the course instructors to motivate the student to tackle the topic of anti-corruption within their seminars.	Palestinian Colleges and Universities	PACC	2022-2021	

26. Implement the training program to enhance the teachers and supervisors knowledge and methods in the field of the concepts of integrity and anti-corruption system.	Prepare training plans and programs for specialized trainers from the ministry of education, in which they will be assigned with task of train the teachers and supervisors on the concepts of integrity and anti-corruption	Ministry of Education	PACC	2022-2020	50% of the teachers and supervisors received their specialized trainings to the concepts of transparency, integrity and anti-corruption.
	Prepare and design training material aim to raise awareness on the values of integrity, transparency and the role of the religion in anti-corruption. Encourage the teachers to include those values as they teach.	Ministry of Education	PACC	2022-2020	
	Organize 17 awareness meeting for the teachers of 6-9 grades in the directorate of education for the purpose of organizing activities by the religion committee in schools, to raise awareness on the values of integrity, transparency and the role of religion in anti-corruption			2022-2020	
27.Support the school and university student initiatives in which it will lead to enhance their concepts and awareness on the reasons and impact of corruption	Implement the educational role programme in enhancing the values of integrity and anti-corruption within the directorates of education	Ministry of Education	PACC	2022-2020	48 Prepared and adopted investigative survey research projects

Result 6: Active national, local, women, youth and social initiatives regarding the accountability of the officials					
28. Facilitate and support the establishment coalition and alliances in different sectors.	Formulate a national committee of working coalition in the field of anti-corruption, organize 10 training courses for the national committees, increase the number of working coalition in anti-corruption	CSOs	PACC and the working coalition in the field of anti-corruption	2022-2020	5 national coalition participated in the efforts and activities of anti-corruption
29. Set standards, foundations and practice guide, plus develop the tools of social accountability	Assign an expert to prepare the social accountability manual, print the manual, implement the manuals in the field of social accountability	CSOs	PACC	2022-2020	Prepared and adopted accountability manual
30.Encourage conducting studies and reports related to the social accountability in sectors.	Prepare 12 studies and reports related to social accountably	CSOs	PACC	2022-2020	12 prepared and adopted studies
31. Organize a day for national social accountability in all sectors	Organize annual national day for social accountability in all sectors, media campaign to invite the citizen to participate in the aforementioned day.	CSOs	PACC	2022-2020	Organized a day for national social accountability (500 participants)

Result 7: Media and Public Opinion Makers professionally active in the efforts of anti-corruption					
32. Prepare and adopt the media strategy for anti-corruption and circulate it, in which contribute in enhancing the role of media in anti-corruption efforts	Formulate national media coalition to identify the priorities of media strategy and monitor its implementation, prepare a reference paper, organize workshop to identify the result on the level of the media strategy with participation of the journalists, press conference to launch it.	Journalists Syndicate	Ministry of Media, Media Institutions, Faculty of Media, CSOs and PACC	2020	Prepared and adopted media strategy
33. Support the media programs and activities in the field of enhancing the system of integrity and anti-corruption	TOT to train the governmental media administrations, units and departments to enhance the national efforts to anti-corruption, transparency and values of integrity, design specialized training materials, prepare training plan follow-up plan and evaluate performance indicators.	Journalists Syndicate	Ministry of Media, PACC and Media institutions	2022-2020	10% increase in the news releases and reports published through the different and related visual, audio and written media outlets to integrity and anti-corruption system. An increase percentage in the media institutions and agencies that publish periodical reports and news releases on the topic.

34. Training programs for journalists in the field of enhancing the system of integrity and anti-corruption	Organize 70 training course target 1400 journalists and students on transparency, integrity and anti-corruption.	Palestinian Journalists Syndicates and Faculty of Media	PACC and Ministry of Information, Center of Continuing Education/ Birzeit University	2022-2020	1400 journalists and students participated in specialized training programs in transparency, integrity and anti-corruption
35. Support the journalists initiatives in producing and publishing related investigative reports	Prepare and implement 3 training programs specialized in the field of the investigative journalism that target 60 media practitioners. allocate more budget for the investigative journalism in the official, civil and private institutions. include the investigative journalists in protection provided by the anti-corruption law for whistleblowers.	The Palestinian Journalists Syndicates	PACC, CSOs and Journalists Syndicate	2022-2020	Number of the published investigative reports that are related to anti-corruption and an increased percentage in the media institutions that publish those reports.
	Sign MOUs with the universities that offer media to incorporate a course on the investigative journalism. Capacity building of number of the teachers on the means and methods of teaching this course.	Faculty of Media	PACC, Journalists Syndicate and CSOs	2022-2020	
	Support the formation of journalists coalition for integrity and anti-corruption (Arab Network)s	Journalists Syndicate	PACC and CSOs	2022-2020	Formulated and active Arab Network for Integrity.

Result 8: An incorporated CSOs in the efforts of enhancing the system of integrity and anti-corruption					
36. Include the CSOs programs and plans with activities and interventions to enhance the integrity and anti-corruption system in different sectors	Review and harmonize the strategies with the national strategy to enhance integrity and anti-corruption	the National Committee for the Working Coalitions in the Field of Anti-Corruption	PACC and CSOs	2020	Number of activities and interventions that CSOs programs and plans included were related to enhance the integrity and anti-corruption
37. Frame the efforts of CSOs in the field of enhancing integrity and anti-corruption system in different sectors	Implement the initiatives that enhance the social participation through CSOs	CSOs	PACC	2022-2020	Number of prepared and implemented initiatives to enhance the system of integrity and anti-corruption, plus a number of the participants in the related activities.
38. Train and qualify the CSOs in the field of the rational management and governance	Organize 9 training meetings on the rational management an governance that target CSOs	CSOs	PACC, National School, GPC, Palestine Public Finance Institute/ Ministry of Finance	2022-2020	50 CSOs received their specialized trainings to the concepts of transparency, integrity and anti-corruption.

Third Strategic Pillar: Law Enforcement					
The strategic goal, Law Enforcement and Preventing Impunity					
Result 9: The Palestinian legislative System to thar enhance law enforcement and in harmony with UNCAC					
39. Review the penal code and anti-corruption law and the penal procedure law to enhance law enforcement	Conduct a study on Anti-Corruption Law, prepare bill, discuss the bill on a national level, enact the amended law and publish it in the official gazette, print an publish the amended law	PACC	Council of Ministers, Ministry of Justice, Public Prosecution, Palestinian Bar Association, the Supreme Judicial Council and the Legislative Council.	2020 -2021	Number of the items that were added, modified or deleted to both of the Anti-Corruption Law and the Penal Code in terms of specialized investigations and trial procedures before the law enforcement bodies.
	Activate the national legal committee to harmonize the penal code with UNCAC	Ministry of Justice	Council of Ministers, Ministry of Justice, Public Prosecution, Palestinian Bar Association, the Supreme Judicial Council and the Legislative Council.	2020 -2022	
	Contract with advisory to conduct study and review to the procedures in place before judiciary (the Corruption Crimes Court, The Court of Appeal and the Cassation Court), and then develop the procedures. Formulate a committee to implement the recommendations.	the Supreme Judiciary Council	Prime Ministers, Ministry of Justice, Public Prosecution, Palestinian Bar Association, the Supreme Judicial Council and the Legislative Council.	2020 -2021	number of adopted measures and procedures by the law enforcement institutions to enhance the quality of inquiry, investigation and prosecution.

	Document and coordinate the cooperation between the law enforcement institutions (PACC, Public Prosecution, Judiciary in addition to the Palestinian Police and all the other security services that have the competence and related to law enforcement). define the problems faced to find their solutions, prepare papers reflect the perception of the law enforcement institutions, formulate a supreme coordination committee for the law enforcement bodies. conduct an annual conference between those bodies.	the Supreme Judiciary Council, PACC and the security services	Prime Ministers, Ministry of Justice, Public Prosecution, the Palestinian Bar Associations and the Legislative Council.	2022-2020	
40. Follow-up with the implementation and circulate the regulation of whistleblowers, witnesses and experts	Follow-up with endorsing the regulation on whistleblowers, witnesses and experts protection by the council of ministers. Formulate a committee to follow-up with endorsing the draft regulation. Coordinate the efforts of the concerned institutions to implement the regulation once it is endorsed.	PACC	The Parties of Implementing the Strategy	2020	Published the regulation on the witness protection in the official meets the international standards.
	Launch the national media campaign sheds the light on the regulation and its positive impacts for the public. Organize T.V and radio shows, plus radio and T.V spots and prepare billboards, prepare and publish electronic and paper publishes	PACC	The Parties of Implementing the Strategy	2022-2020	

Result 10: Effective procedures of evidencing, inspection, investigation and prosecution procedures for the law enforcement institutions					
41. Develop the human resources competence within law enforcement institutions and enhance their financial potential	Provide the law enforcement institutions with qualified human resources to become familiar and perform their assigned tasks. Provide the technical cadre with required training to perform their tasks.	Law Enforcement Institution	Ministry of Finance	2022-2020	60% of the judges, lawyers and prosecutors participated in specialized trainings on law enforcement.
	Establish a general administration for complaints, search, inspection and evidencing, as well as general administration specialized in investigations within the new organizational structure of PACC	PACC	Council of Ministers	2020	An increase in the corruption suspicious presented complaints and reports.
	Increase the law enforcement bodies budgets in which is will enable them to perform their responsibilities and tasks.	Ministry of Finance	Law Enforcement Institutions	2022-2020	Adopted budget programs by the Ministry of Finance
	Establish an electronic evidences lab (digital) for the corruption crimes and atomizing the financial disclosures	PACC	Ministry of Telecommunication and IT	2022-2020	Prepared electronic evidences lab.
	Study the training needs for the law enforcement institutions employees and design the specialized, quality based, local and international training programs.	PACC	Law Enforcement Institutions	2020-2022	50 % of The law enforcement institutions employees received the specialized trainings

	Identify the Palestinian needs and priorities for the required technical support from the UN.	PACC	The National Team, UN or the Related International Institutions	2022-2020	Identified Palestinian needs and priorities list.
42. Frame the coordination mechanisms amongst the working bodies in law enforcement (in particular the police), security services, public prosecution and judiciary	Sign joint Cooperation Agreements between PACC and the other working bodies in law enforcement. Identify the PoCs of the concerned institutions. Conduct periodical meetings, set a joint linking electronic software and organize meetings for the specialized employees.	PACC	The Supreme Judiciary Council, Public Prosecution, MOI, Ministry of Telecommunication and IT and the related bodies.	2021-2020	Number of cooperation agreements in the fields of anti-corruption and enhance integrity have been signed and mechanisms and plans for implementations was set.

Result 11: The society trust in the law enforcement institutions had been enhanced and corruption reporting as well					
43. Build the capacities of law enforcement institutions regarding the related media to corruption files	Set an action plan to activate the media websites that depend on the modern technology. Recruit specialized media cadre in digital media, increase the number of media publications based on modern technology.	PACC	The Supreme Judiciary Council and Public Prosecution	2022-2020	An increased percentage in the society trust in the abilities of law enforcement institutions and their seriousness in prosecuting corruption acts.
	Build the specialized employees capacities in law enforcement media departments in terms of dealing with corruption cases, preparing the news and reports.	PACC	Law enforcement institutions	2022-2020	
44. Assign journalists to cover corruption cases throughout different phases and provide the needed potentials to perform their tasks sufficiently	Provide number of specialized journalists in covering and analyzing corruption cases at the national media institutions	PACC	The Strategy Implementation Parties, the CSOs, Ministry of Information and the Journalists Syndicates	2022-2020	A specialized and accredited journalists in corruption cases

	Build the capacities of specialized journalists in covering and analyzing the corruption cases at the national media institutions, issue 25 investigative report on corruption cases.	PACC	The Strategy Implementation Parties, the CSOs, Ministry of Information and the Journalists Syndicates	2022-2020	
	Provide the required needs for the specialized journalists in covering and analyzing the corruption cases within the national media institutions perfectly.	PACC	The Strategy Implementation Parties, the CSOs, Ministry of Information and the Journalists Syndicates	2022-2020	
	Sign Cooperation Agreements with media institutions to enhance the investigative actions in corruption cases.	PACC	The Strategy Implementation Parties, the CSOs, Ministry of Information and the Journalists Syndicates	2022-2020	

The Fourth Strategic Pillar: International Cooperation					
The Strategic Objective: Enhance the Regional and International Cooperation in the Fields of Anti-Corruption					
Result 12: An Effective Regional and International Judicial Cooperation					
45. activate the follow-up with the conviction sentences in corruption cases and the extradition of criminals requests in addition to the mutual legal support, the criminal proceedings recovery with the related international bodies.	Build a joint information data base among law enforcement bodies includes all cases and conviction sentences that require international judiciary cooperation in the field of anti-corruption and constantly updated. contract with an advisory body to prepare the needed studies. set all the operational procedures that insure the performance efficiency.	Ministry of Justice	The Supreme Judiciary Council, PACC, Public Prosecution, MOFA, MOI and Palestinian Office of the Interpol.	2022-2020	number of cases, where the criminal proceeds were recovered and number of fugitives were extradition to the Palestinian justice.

	Confirm and develop the joint coordination and cooperation memorandum with the Interpol and Arab police. Formulate a specialized committee to prepare a specialized Palestinian law for the international judiciary cooperation	Ministry of Justice	The Supreme Judiciary Council, PACC, Public Prosecution, MOFA, MOI and Palestinian Office of the Interpol.	2022-2020	
	Work on preparing a Palestinian draft law for the international cooperation in the criminal issues. Discuss the draft law then send it to the Council of Ministers as preliminary action to take the necessary procedure in which it will guarantee endorsing it.	Ministry of Justice	the supreme Judiciary Council, PACC, Public Prosecution, MOFA, MOI and Palestinian Office of the Interpol.	2022-2020	
	Sign a bilateral MOUs with the countries where the criminal reside in or the countries where the money was transformed and smuggled to. Sign 4 MOUs with the countries that have the largest number of Palestinians who either live in or pass through (the Hashemite Kingdom of Jordan, Egypt, UAE and Turkey).	Ministry of Justice	The Supreme Judiciary Council, PACC, Public Prosecution, MOFA, MOI and Palestinian Office of the Interpol.	2022-2020	
	Prepare a unified procedures manual to coordinate the efforts of law enforcement bodies, the mutual legal support, recover the assets between law enforcement bodies and the competent bodies within the state, identify the tasks and responsibilities. formulate a committee to follow-up with asset recovery cases composed of competent authorities	Ministry of Justice	The Supreme Judiciary Council, PACC, Public Prosecution, MOFA, MOI and Palestinian Office of the Interpol.	2022-2020	

46. Frame the relationship in the regional and international judiciary cooperation within a unified national framework that ensures its efficacy.	Recruit fund raising that enable the work environment in the law enforcement bodies on the level of infrastructure, developmental projects and programs set a sustainable strategy for funding, provide the law enforcement institutions with specialized cadre in fund raising.	Law Enforcement Institution	MOFA and Ministry of Finance	2022-2020	Number of regional and international agreements in the fields of anti-corruption and enhance integrity have been signed and implementation mechanisms have been set.
	Conclude number of MOUs between law enforcement institutions in Palestine and their counterparts on the regional and international level.	Law Enforcement Institution	MOFA	2022-2020	
	Organize expertise exchange meetings between Palestine and the other counters in the issues of law enforcement in corruption cases.	Law Enforcement Institution	MOFA	2022-2020	
47. Establish an international and local cooperation unit in PACC	Enlist the international and local cooperation unit within the frame of restructuring the Commission, review the organizational structure for PACC regarding developing the job description lists.	PACC	Council of Ministers	2020	An adopted international and local cooperation unit within the new structure of PACC.
	Provide the unit with competent and specialized human resources, build the capacity of the unit cadre, set a unified work procedures to ensure the cohesion and accuracy of the unit work	PACC	PACC	2022-2020	

Result13: The State of Palestine is active within the related international and regional forums, networks and bodies to anti-corruption, and exchange expertise with them.					
48. Work on joining the regional and international forums, networks and initiatives.	Work on acquiring the heading of the state parties conference at the Arab Convention for Anti-Corruption	PACC	Implementing the Strategies Parties	2020	Number of bilateral or multilateral workshops and meetings PACC participated in on the Arab and international level.
	Work on the heading of the Arab Network to Enhance Integrity and Anti-Corruption. Prepare an action plan that support the Commission guidelines in the presidency of the Arab Network. Prepare a team work to enhance the role of Palestine in the network.	PACC	Implementing the Strategies Parties		
	Prepare a database for the regional and international initiative, forum, schools, institutes and academies related to enhance integrity and anti-corruption. Coordinate and communicate with those bodies as precedence to join them.	PACC	Implementing the Strategies Parties	2022-2020	

	Mobilize the needed support through the President, Council of Ministers and the MOFA. Sign bilateral agreements with the institutions concerned with enhancing integrity and anti-corruption. Foster the international diplomat relationships through organizing study visits with the institutions concerned with transparency, integrity and anti-corruption.	PACC	Implementing the Strategies Parties and MOFA	2022-2020	
49. Expertise exchange programs between Palestine and the regional and international bodies related to anti-corruption	Prepare a database with the names of the state experts and specialists and with the best regional and international experiences in the field of enhancing integrity and anti-corruption to study and benefit from.	PACC	Implementing the Strategies Parties	2020	Prepared and adopted database for number of the Palestinian participation in regional and international courses, conferences and workshops.
	Record national success stories and experiences in the field of integrity and anti-corruption as precedence to circulate them regionally and internationally.	PACC	Implementing the Strategies Parties	2022-2020	
	Increase the participation of Palestine in regional and international courses, conferences and workshops related to the issues of enhancing integrity and anti-corruption.	PACC	Implementing the Strategies Parties	2022-2020	